الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (372)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	34
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	51
حقوق الانسان في العالم	135

العلي .. مهندس سعودي تَطلُب ٠فرنسا" نَقْلَ تجربته في الاختراع.. وتفصِلُه شركة وطنية!

المصدر: جريدة الشرق الخميس 29 محرم 1434 هـ - 13 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/13/622155

الدمام – فاطمة آل دبيس

فصلت إحدى الشركات الخاصة في المملكة ستة موظفين من بينهم مخترع جهاز « داون هول تشك فالف « DHCV »، المهندس طه حسين العلي الذي كانت إحدى الشركات الفرنسية قد طالبت بحضوره لفرنسا لنقل تجربته في الاختراع وتدريب موظفيها عليها، وبناء على طلب الشركة الفرنسية تقدمت الشركة التي يعمل فيها العلي بطلب إذن من الغرفة التجارية للسماح له وبعد أخذ الموافقة، فضلت الشركة الاستغناء عن بعثة المخترع وحضور إدارة الشركة الفرنسية لسماع أفكاره في تطوير الجهاز، والتدريب على الجهاز الذي تم اختراعه ثم الاستغناء عنه بفصله ووضع «أجنبي» بدلا منه.

اختراع الجهاز

و بيّن مهندس الصيانة العلي أنه عمل لدى شركة متخصصة في فحص كوابل الحفر وصيانة آبار الزيت والغاز، واخترع وهو على رأس العمل جهاز» داون هول تشك فالف « DHCV »، وهو عبارة عن قطعة تضاف إلى الأنبوب المختص باستخراج النفط من باطن الأرض، وأجرى عليه عدة تطويرات خضعت لعدد من التجارب وكانت ناجحة.

وقال العلي» تم عرض فكرة الاختراع لدى إدارة الشركة وتم بيان أهميته وهي التحكم في ثوران النفط عند جسه ويساهم في التحكم في آبار النفط أثناء قراءة تطبيقات الأرض، لتحاشي ما يترتب على ثوران النفط عند سحبه من مخاطر قد تؤدي إلى هلاك القائمين على استخراجه، وقمت بتطويرها ثلاث مرات أضفت في إحدى التطويرات ما يحسن صيانة الجهاز ليكون أسهل في الاستعمال ثم تطوير آخر لزيادة التوازن» وأضاف العلي « كوني كنت على رأس العمل عند الاختراع فينسب إلى الشركة وليس للمخترع نفسه و لا يمكن الحصول على براءة الاختراع»

14 عاما

وبيّن العلي أنه عمل لدى الشركة 14 عاما ومتمكن من أربع لغات، وعمل على اختراع جهاز يساهم في التحكم في آبار النفط أثناء أخذ قراءة تطبيقات الأرض ، وبناء على هذا الاختراع طالبت فرنسا حضوره ليساهم في نقل اختراعه وتطويره هناك، وحصلت الشركة على موافقة من الغرفة التجارية للسماح له بالذهاب إلى فرنسا لهذا الأمر، وعمل العلي على تدريب عدد من الموظفين على هذا الاختراع وكيفية استعماله، ولكن تقدير الشركة كان فصله.

فصل تعسفي

وذكر العلي أنه فوجئ مع خمسة من زملائه «بالفصل التعسفي» وفقاً لمخالفته الشركة لنظام العمل حيث إن الفصل كان شفاهةً دون تضمين الفصل بسبب، ولم يزودوهم بالأوراق الرسمية التي تثبت فصلهم، إضافة إلى عدم إخطارهم سابقاً بهذا الأمر، مع استبدالهم مباشرة بعمالة أجنبية كان دخولها إلى المملكة بتأشيرة زائر، وبناء على ذلك رفعت القضية في مكتب العمل وعقدت ست جلسات تغيب المدعى عليه أو من يمثله على مدى أربع جلسات ، في حين حضر في الخامسة دون إبداء أي مستند وفي الجلسة السادسة ذكر ممثل الشركة المحامي رائد الطاهر أنه تم الاستغناء عن الموظفين لنشرهم الفتنة في الشركة وبين الموظفين مختتماً قوله إن لديه ما يثبت ذلك ولكنه لم يقدم أي مستندات.

تحايل

وفوجئ عائض القحطاني (أحد المفصولين) بإعطائه خطابا باللغة الإنجليزية التي لا يتقنها مطلوب منه توقيعها وبعد أخذ نسخة منها وطلب ترجمة من أحد الأشخاص أفاد أنه طلب استقالة، وبناء على ذلك يكون قد وقع على ما لا يعلم مختتماً قوله إن نظام العمل يوجب أن لا يوجه خطاب إلى موظف سعودي إلا باللغة العربية وهي اللغة التي يتقنها.

طلب إعادة

وطالب العلي مكتب العمل بإعادته وكافة زملائه إلى العمل، و عدم إيقاف رسوم التأمينات الاجتماعية عنهم ، حيث إنهم لا يزالون على رأس العمل، إضافة إلى التعويض المادي عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الفصل، والتعويض عن المبالغ التي تكبدها رفع الدعوى .

وطلب مكتب العمل من المفصولين تقديم إفادتهم بمسمياتهم الوظيفية وسنوات الخدمة ليتم نقل القضية إلى الهيئة الابتدائية، حيث إن مكتب العمل ليس له أن يقفل القضية من قبله نظراً لحضور ممثل المدعى عليه في الجلسة الأخيرة وعدم حصول الاتفاق أو الصلح.

حل سلمي

وتواصلت «الشرق» مع مدير مكتب العمل والعمال في محافظة الخبر مفرح القحطاني الذي أكد أن مكتب العمل يسعى إلى الوصول إلى حل سلمي ليتم إغلاق ملف القضية، ولكن في حال عدم الوصول إلى حلٍّ ودي بين الطرفين يحيل المكتب القضية إلى الهيئة الابتدائية.

ممثل الشركة

وأفاد ممثل الشركة المحامي رائد الطاهر أن الصحف ليس لها الحق في السؤال عن مجريات القضية ، مضيفاً إذا كان لدى الموظفين حق سوف يأخذونه بعد « عامين « عبر هيئات الفصل في المنازعات، بعد انتهاء القضية.

القوة الجبرية

وبيّن رئيس الهيئة الابتدائية للفصل في المنازعات العمالية إبراهيم آل حمود أن من واجب مكتب العمل استدعاء المدعى عليه والتحقيق في القضية ويعرض عليهم الصلح ، وفي حال عدم الاتفاق تحال القضية إلى الهيئة الابتدائية التي تحسمها بمجرد مرور جلستين دون إبداء المستندات، وأكد آل حمود أنه من حق كل طرف الحصول على نسخة مما يقدمه الطرف الآخر من مستندات وأقوال ضده ولا يحق للمكتب أو المحقق الاعتراض على تسليم النسخة لأحد الأطراف.وأضاف آل حمود في حال عدم حضور المدعى عليه عند استدعائه لمكتب العمل يتم إجباره على الحضور إما عن الشرطة أو إقفال الحاسب الآلي على الشركة لإجباره على الحضور.

4 جلسات

وأكد المحامي عبد العزيز العسيري أنه يفترض ألا تتجاوز جلسات الاستدعاء والنظر في القضية أربع جلسات نظراً لمصلحة العامل وهو الطرف الأضعف الذي سعى النظام إلى إنصافه، وفي حال عدم حضور المدعى علية فعلى مكتب العمل إغلاق ملف القضية، وإصدار أمر بإعادة العمال إلى وظيفتهم، وذلك بعد قيام مكتب العمل خلال الجلسة الثانية أو الثالثة التي لم يحضر فيها المدعى عليه بإغلاق حاسب الشركة الآلي أو استدعائه عن طريق شرطة المنطقة.

فصل كتابي

وشدد عضو هيئة حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري على ضرورة مطالبة الموظف الموجّه بفصله بشكل شفهي بالحصول على ذلك كتابياً وإن كان الفصل بشكل مخالف للنظام، ليتمكن من رفع الدعوى ، حيث إن الشركات تستغل الفصل الشفهي لمصلحتها لتفيد بأن الموظف تغيّب عن العمل دون أسباب، ما يمكنها من الحصول على سبب تستند عليه للفصل بعد ذلك.

ثلاثون يوما

وفرّق الفاخري بين العقد محدد المدة والعقد غير المحدد حيث إنه في حال أن كان العقد محددا لا يمكن فصل الموظف إلا باتفاق الطرفين أو انتهاء مدة العقد أما في حال إن كان غير محدد فيجب إخطار الموظف قبل ثلاثين يوما من الفصل ولا يجوز الفصل بدون أسباب، وأضاف أن النظام استثناء بعض الحالات التي يجوز فيها الموظف بدون أسباب كالتعدي على الرئيس أو المدير أو إفشاء أسرار الشركة.

وأكّد الفاخري أن نظام العمل إذا ما طبق كما أنشئ لأجله فمصلحة الموظف هي الأولى دائماً.

فصل بدون إنذار

وبيّن المحامي والمستشار القانوني عبد العزيز الزامل أن المادة الثمانين من نظام العمل حددت الحالات التي يجوز لرب العمل فصل العامل فيها ومنها إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤسائه أثناء العمل أو بسببه أو إذا لم يؤد العامل التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل أو لم يطع الأوامر المشروعة أو لم يراع عمداً التعليمات المعلن عنها في مكان ظاهر من قبل صاحب العمل و الخاصة بسلامة العمل والعمال رغم إنذاره كتابة أو

إذا ثبت إتباعه سلوكاً سيئاً أو ارتكابه عملاً مخلاً بالشرف أو الأمانة أو إذا وقع من العامل عمداً أي فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية بصاحب العمل على شرط أن يبلغ صاحب العمل الجهات المختصة بالحادث خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه أو إذا ثبت أن العامل لجأ إلى التزوير ليحصل على العمل أو إذا كان العامل معيناً تحت الاختبار أو إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه خمسة أيام في الحالة الثانية. وأكّد الزامل أنه في حال أن ثبت أن صاحب العمل استغل مركزه الوظيفي بطريقة غير مشروعة للحصول على نتائج ومكاسب شخصية أو إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذي يعمل فيه وغيرها.

حقوق نظامية

وقال الزامل إن فصل العامل فصلا تعسفياً يترتب عليه حفظ جميع الحقوق النظامية للعامل حيث يتقدم بدعوى عمالية أمام مكتب العمل بطلب العودة للعمل مع صرف أجوره من تاريخ فصله حتى تاريخ العودة ومكتب العمل جهة تسوية صلح وتوثيق بين الطرفين وإذا لم يصطلح العامل ورب العمل فتحال إلى الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية وإذا حكم فيها فللمحكوم ضده أن يستأنف أمام الهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية وتصدر الأحكام في مثل هذه الحالات.وذكر الزامل أنه في حال ثبوت الفصل التعسفي للمفصول فإنه يطلب العودة للعمل مع صرف الأجور من تاريخ الفصل حتى تاريخ العودة أو الحكم للعامل بتعويض مجز ولكن الإشكال هو في طول فترة التقاضي من حيث الزمن ومن حيث تعدد درجاته.

محاكم المملكة ترصد أكثر من مائتي حالة هجران في المضاجع العام الماضي

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 1 صفر 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/14/623281

الدمام – فاطمة آل دبيس

رصدت محاكم المملكة العام الماضي 239 حالة هجران في المضاجع، عبر إحصاء عدد الدعاوى التي تقدمت بها السيدات إلى المحاكم، يشتكين فيها هجران أزواجهن، ويطالبن بمعاشرتهن بالمعروف.

مناصحة الزوجين

وأكد مصدر قضائي (تحتفظ «الشرق» باسمه) أن المحكمة لا تستطيع إجبار الزوج على معاشرة زوجته، بل تلجأ للمناصحة بينهما ومعرفة أسباب الجفاء، وإعطائهما مهلة لتتحسن علاقتهما، وتعمل المحكمة على فسخ عقد النكاح إذا لم ينصلح وضع الزوجين. وأكد أن مطالبة الزوجة في المعاشرة ليست ناتجة لهجران الزوج في الفراش فقط، فقد تكون عدم قدرة الزوج على إرضائها وقت الجماع سبباً لتقدمها للمحكمة، وكذلك معاملتها بالإساءة، بضربها أو شتمها، أو عدم الإنفاق عليها، مبيناً أن للمحكمة آلية معينة في مثل هذه الحالات، حيث تستدعي الزوجين، وعند إقرار الزوج بهجرانه زوجته، تطالب المحكمة بمعرفة الأسباب، وفي حال كان السبب مَرضياً أو نفسياً، يُعطى الزوج مهلة للعلاج، حفاظاً على هذا العقد الغليظ.

مرض الزوج

وبيّن عضو جمعية حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري، أن بعد عرض الزوجين على القضاء، يتم نقل قضيتهما إلى هيئة إصلاح ذات البين، ويعرض الزوج على الطبيب المختص للعلاج لو ثبت أنه مريض، وفي حال كان

الرجل بصحة جيدة، وأعلن عدم رغبته في الزوجة، فله أن يطلقها، كما يمكن للمرأة المطالبة بفسخ عقد النكاح لعدم قيام الزوج بواجباته تجاهها.
وأوضح رئيس مركز البيت السعيد الشيخ صالح آل إبراهيم، أن حكم هجران الزوجة في المضجع جائز في حال كانت مقصّرة في واجباتها، وذلك بعد وعظها والتدرج في الوعظ، وما لا يجوز هو أن يطيل الرجل هجرانه، حيث إن الهدف من الهجر ليس العقاب، بل لتعود الحياة الزوجية أفضل مما كانت عليه. وبيّن آل إبراهيم أن من بين الحالات التي وردت للمركز، تقدمت إحدى الزوجات تشتكي أن زوجها هجر المنزل منذ عام، وعند استدعاء الزوج للوعظ، أفاد بأنه كان يعتقد جواز ما فعله، وحين علم أن هجرانه محرم شرعاً عاد لمنزله.
تأهيل الرجل
وأوضح الاختصاصي الاجتماعي فؤاد المشيخص، أن عدم تأهيل الرجل قبل الإقدام على الزواج سبب للمشكلات التي تواجهه فيما بعد، وبنائه مفهوم الزواج على مواصفات خارجية، وحين يصل الأمر إلى مرحلة الشغف بالجمال يبدأ باكتشاف عيوب زوجته، مشيراً إلى التقاليد التي تحيل دون مصارحة الزوجين برغباتهما، وعدم تثقفهما بأهمية البوح بها، بل يكتسبونها من المسلسلات المعروضة على الفضائيات، وهي غالباً غير حقيقة أو متناسبة مع الواقع.
انعدام الحب
فيما كشف الاختصاصي النفسي خالد مريط، عن الأسباب النفسية التي قد تؤدي إلى هجران الزوج زوجته في الفراش، منها الخلافات وانعدام الاحترام والحب بين الطرفين، ما يؤدي إلى وقوعهما في فجوة الفراغ العاطفي. وأشار إلى أن العلاقة الجنسية بين الطرفين قائمة على حالتهما النفسية، فالاكتئاب يضعف الرغبة الجنسية لدى الرجل، ولا يمكن إجباره بالقضاء على معاشرة زوجته لعدم تهيئه نفسياً.
وذكر استشاري أمراض النساء والولادة والعقم الدكتورعادل ندا، أن أسباب عدم قدرة الزوج على معاشرة زوجته عديدة، منها نقص هرمون الذكورة وهرمون الغدة الدرقية لديه، أو تصلب الشرايين، إضافة إلى استخدام الرجل بعض الأدوية كمضادات ارتفاع ضغط الدم، أو أدوية علاج الاكتئاب، وأكد أن أغلب الحالات يمكن علاجها، إلا أن مدة التجاوب مع العلاج تختلف من شخص لآخر.

الشريف: ترسيخ التبعية ومحاربة الجديد غيَّبا حقوق الإنسان في مجتمعاتنا

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 1 صفر 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/14/624345

حائل – عبدالله الزماي
أوضح الكاتب "معتوق الشريف" أن تغييب مفهوم حقوق الإنسان في مجتمعاتنا ناتج عن أمرين، هما: الحرص على ترسيخ التبعية من بعض الفئات وبعض التوجهات، وكذلك محاربة كل جديد.
وقال الشريف في محاضرة أقامها نادي حائل الأدبي مساء الثلاثاء الماضي تحت عنوان "حقوق الإنسان، تغييب المفهوم"، تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان: إن هذه التصورات موجودة حتى في المناظرات التليفزيونية، مشيراً إلى أن هناك مَنْ ينبري للتصدي لأنه يريد أن يتصدى فقط، موضحاً أن منابر المساجد والمؤسسات الثقافية لا تدافع عن هذه الحقوق. واستشهد بمديري بعض الدوائر الحكومية بأنهم يعطلون أحكاماً شرعية أو قرارات وزارية حرصاً على ترسيخ التبعية.

وكان الشريف قد قال في بداية محاضرته، التي قدمها سعود الرفاع: إن "حقوق الإنسان تذكّر الإنسان بأن له كرامة، وأنه خلق حراً ومنزهاً، وفي فترة من الفترات لم يكن للإنسان قيم، ونشبت الحروب التي تزهق أرواح البشر، فهب عدد من النشطاء لصون كرامة الإنسان، ونتج عن ذلك الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، الذي هو بمواده الثلاثين معيار عالمي لقياس حقوق الإنسان".

وبيَّن أن مَنْ غيَّب هذا المفهوم هو نظرة الناس إلى منظمات حقوق الإنسان على أنها مؤسسات سياسية، مشيراً إلى أنها ذراع لصيانة حقوق الإنسان والمجتمعات.

وأفاد بأن مجتمعنا نشأ وتربى على ثقافة حقوق من خلال مبادئ الشريعة الإسلامية، وما نقل من السلف الصالح.

وقابل بعض الحاضرين ما طرح في المحاضرة بالنقد، وقالت عضو مجلس إدارة نادي حائل الأدبي، الدكتورة "الجوهرة الجميل"، إن الثقافات تختلف، وإننا نعيش تشتتاً ثقافياً وفجوة ثقافية مع الغرب، خاصة في مجال القيم، متسائلة: متى نصل لمستوى التشريع الحقوقي بدقة توائم ما نريده من هذه الحقوق؟.

وأوضح المهندس "حسني جبر" أن حقوق الإنسان تستخدم من قبل الغرب "كحق يراد به باطل" من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مستشهداً بتقويم الغرب للصراع العربي الإسرائيلي، ومساندتهم للطغاة المستبدين حول العالم الذين يدورون في فلك الغرب.

فيما تساءلت "ميرفت علي": هل تفعِّل المنظمة هذه الحقوق وتعاقب مَنْ يخالفها؟ وأين هذه الحقوق من الشعب السوري؟

العيبان: دعاة حقوق المرأة" يشوِّشون مفهوم الكرامة بين الزوجين

المصدر: جريدة الشرق الخميس 29 محرم 1434 هـ - 13 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/13/621699

الدمام – رشا العبدالله

محمد العيبان

أكد المحامي، والمحكم المعتمد، وعضو اتحاد المحامين العرب، والجمعية العلمية القضائية، محمد العيبان أن دعاة «حقوق المرأة»، جعلوا مفهوم «كرامة المرأة» مشوشا في ذهنها، مبينا أن مكانة المرأة، ترتكز على دورها في صناعة من هم تحت يدها، من زوج وأبناء، أو حتى أب وإخوة، وعند الاعتراف بقدرة المرأة على أن تصبح صانعة للرجال، فإن كافة شرائح المجتمع يعطون على قدر ما يأخذون في المنزل، وبالتالي يحبط المجتمع لديها إثارة مسألة «الكرامة» المغلوطة، بينها وبين الزوج، والحقوق المبالغ فيها.

علاقة تكامل

ويوضح العيبان بأن العلاقة بين الزوجين، لابد وأن تقوم على التكامل والمودة، وفق ما أمر به الشارع الحكيم تحت أي من الظروف لمصلحة الأسرة والمحافظة على كيان المجتمع، ويضيف «وهو الأمر الذي طالما حرصنا عليه في ظل التخوف مما ينبثق عن بعض الجمعيات التي انتشرت في الآونة الأخيرة بهدف الدعوة إلى حقوق المرأة وتحريرها.

وإيمانًا منا بما كفلته الشريعة من الحقوق اللازمة لحفظ كرامة المرأة وكيانها لانرى أننا بحاجة لمثل هذه الجمعيات التي تثير حالات شاذة ونادرة ينبغي بنا أن لانظلم المجتمع بالتوسيع من شأنها».

نوايا حسنة

ومن جهته، حمّل العيبان مسؤولية ترك المرأة لدورها الأساسي في منزلها وتجاه زوجها وأولادها لهذه الجمعيات وما تدعو إليه من التحرر والبحث الدائم عن الحقوق التي تبالغ في استخدام الطرق المؤدية إليها. والتي غالبًا ما تصل إلى الطلاق وضياع الأسرة والأولاد.
ومن ناحيةٍ أخرى يرى أن كثيرا منها يتسم بسلامة النوايا والدوافع الحسنة ولكن السبل ربما هي الخاطئة. وهو الأمر الذي يوضح على ضوئه أن ما تقدم ليس هجوماً وإنما محاولة تصحيح مسار، ودعوة جادة لهذه الجمعيات أن تراعي فطرة المرأة التي فطرها المولى عليها وأن لاتبالغ في فتح القنوات المؤدية بها إلى احتساب ما تعطيه لزوجها وبيتها من المودة والعناية.
دعم المرأة
خالد الفاخري
وقال المستشار القانوني وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، خالد الفاخري لـ»الشرق»، إن المرأة تستمد قوتها من دعم أعلى سلطة في البلد لها، والمتمثلة في خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله-، حيث إنه يدعم المرأة في مجالات عدة ويشير في خطاباته إلى ضرورة اعتبارها العنصر الأساسي والفعال في المجتمع.
ويرى الفاخري أن وجود الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بحقوق المرأة دليل واضح على وجود الحراك القانوني والأرضية الحقوقية على أرض المملكة. فضلًا عن قناعته بأن زيادة وعي المرأة بحقوقها من خلال هذه الجمعيات والمؤسسات يؤدي إلى الوقوف أمام أي شخص يفكر في التعدي على هذه الحقوق.
جمعيات ومؤسسات
فوزية الراشد
بينما أوضحت نائبة رئيسة جمعية النهضة، فوزية الراشد عدم وجود جمعيات لـ»حقوق المرأة» معترف بها في المملكة حتى الآن، حيث إن حقوق المرأة مكفولة بمقتضى الشرع ولا حاجة إلى التأكيد عليها من خلال جمعيات بهذا المسمى.
مؤكدة على أن ما تقوم به جمعية النهضة وشركاؤها من الجمعيات الخيرية المرخصة هو تبني المرأة من الناحية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية متى ما احتاجت لذلك لإنشاء بيئة اجتماعية وكيان أسري سليم.
كما تشدد على كون هذه المنظمات لاتطالب بحقوق عشوائية للمرأة، وإنما يطالبون بأخذ المرأة لحقوقها التي كفلها لها الشرع دون السماح أو المشاركة في المطالبة بأكثر من ذلك، رافضين النشوز والتمرد مما يوضح الفارق بينهم وبين من يقومون بأنشطة هدامة وغير مقبولة في مجتمعنا العربي، محملة المطالبين بحقوق المرأة عشوائياً، مسؤولية الهجوم العام على كل مؤسسة تعنى بالمرأة، رغم نبل أهدافها وتوجهاتها.

حقوق الإنسان تطالب بتفعيل نظام الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة المدينة الخميس 29 محرم 1434 هـ - 13 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/419898

حسين الرابغي - جدة
طالب المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف وزارة العمل تفعيل نظام الاتجار بالأشخاص الصادر بالمرسوم الملكي بمجلس الوزراء، ونشره على الملأ. وقال الشريف إن هناك عددًا من الشكاوى التي تلقتها الجمعية في الفترة الماضية من بعض أفراد العمالة يشكون أشكالاً مختلفة من الاستغلال الذي يمارسه تجاههم كفلاؤهم من المواطنين، وتعمل الجمعية على متابعة قضاياهم.
وأشار أن هناك الكثير غير هذه الشكاوى من المؤشرات غير الإيجابية، والتي تشير إلى وجود ممارسات غير مقبولة .

المملكة تدعو المجتمع الدولي لوقف العنف في سوريا

المصدر: جريدة البلاد الجمعة 1 صفر 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=115417

تونس - واس

دعت المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى ومجلس الأمن إلى إيجاد الحل الأنسب لوقف العنف في سوريا ولحقن دماء الأبرياء من الشعب السوري وتحقيق رغبته بالعيش بحرية وكرامة وأمن واستقرار بعد أن فقد النظام السوري شرعيته وأصبحت آلته الحربية أكثر شراسةً.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف أمام الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل الذي بدأ بالعاصمة التونسية أمس.

وقال سموه إن تفاقم الحالة الإنسانية في سوريا وتدهور الوضع الأمني هو محور اهتمامنا وشغلنا الشاغل لذلك نجد علينا لزاما بعد أن أصبحت الحقائق واضحة أمام مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته لحفظ الأمن والاستقرار في سوريا.

وأكد أن المملكة أخذت على عاتقها منذ بداية الأزمة السورية تحمل مسؤولياتها الإنسانية انسجاماً مع الجهود الدولية بدعم الشعب السوري الشقيق على الصعد كافة مشيراً إلى أن المملكة أعلنت في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في مراكش أمس عن تبرعها بمبلغ 100 مليون دولار إسهاماً منها في تخفيف الوضع الإنساني المتردي في سوريا.

ورأى سموه أن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مازال يشكل أحد أبرز مصادر التوتر الدائم وزعزعة الاستقرار في المنطقة في ظل تعنت إسرائيل المستمر ومواصلتها ممارسة منطق القوة والاحتلال ضد الشعب الفلسطيني والمضي في بناء المستوطنات على أراضيه ورفضها المبادرات العربية والدولية لإيجاد حل لهذا الصراع ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، لافتاً الإنتباه إلى أن الاعتراف الأخير بدولة فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو سيشكل عنصراً مهماً لتشجيع المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لإيجاد حل شامل وعادل لإنهاء هذا الصراع وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على أراضيه وفقا لمبادئ الشرعية الدولية.

وأعرب سموه عن سعادته بالمشاركة في منتدى المستقبل الذي رأى أنه أصبح رغم حداثته أحد أبرز المُنتديات الفاعلة في الأعوام الأخيرة بما تحويه أعماله من حضور دولي وحوار بناء وما يحققه من نجاح لتعزيز أواصر التعاون والتفاهم بين منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وبقية العالم ودعم الشراكة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية من جهة والمجتمع المدني ومؤسساته من جهة أخرى لما فيه مصلحة شعوبها وتنميتها واستقرارها وتكريس وعيها بقيمها وثوابت مجتمعاتها.

وأضاف أن تنمية هذه الشراكة قد أصبح أكثر ضرورة من أي وقت كان بالنظر لما تمر به المنطقة من تغيرات واسعة شهدتها العديد من دولها وما تواجهه من تحديات على جميع الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية.

وأكد أن حكومة المملكة العربية السعودية أدركت منذ مرحلة مبكرة أهمية بناء المجتمع المدني وأن الجهاز الحكومي لا يمكنه إنجاز مهامه بكفاءة ونجاح دون تعاون المجتمع المدني معه ودعمه لخططه وجهوده خصوصا في هذا العصر المتميز بتسارع قوى العولمة وتقارب الشعوب وترابطها، والتوسع الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأشار إلى حرص المملكة باستمرار على اتباع سبل الإصلاح والتطوير في شتى المجالات مدركة أن هذا الاصلاح هو عملية مستمرة وضرورية لما فيه مصلحتها وتقدمها ووفقاً لما يناسب ظروفها وخصوصيتها وبما يخدم تطلعاتها دون إملاءات مع الاهتمام بما يحفظ استمرار تنميتها واستقرارها ونهضة شعبها ورفاهيته.

وفي إطار الاهتمام بتنمية المجتمع المدني وبناء مؤسساته أوضح سموه أن حكومة المملكة شجعت ودعمت بسخاء انشاء العديد من الجمعيات النسائية والخيرية والحرفية والتطوعية بالإضافة للجمعيات المتخصصة في مجالات متنوعة مثل تلك المعنية بشؤون المتقاعدين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والعجزة وغيرهم كما تم تعزيز العمل الحقوقي

بإنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية مستقلة وكذلك إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الانسان كمنظمة حقوقية غير حكومية.
وأشار إلى أن المملكة انضمت لجميع المعاهدات الرئيسية الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان في شتى المجالات وفي مقدمتها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الخاص بها.
وبين سموه أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أولى اهتماما خاصا بتعزيز وضع المرأة ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي وتكلل ذلك بالتوجيه الذي أصدره في أواخر العام الماضي والقاضي بمشاركة المرأة في مجلس الشورى بدءاً من الدورة القادمة وكذلك مشاركتها كمرشحة وكناخبة في الانتخابات البلدية المقبلة.
وعد سموه افتتاح جامعة الأميرة نورة للبنات في شهر مايو 2011م دليلاً مشرقاً آخر على اهتمام خادم الحرمين الشريفين بتعليم الفتاة السعودية ونهضتها حيث تضم الجامعة كليات متكاملة ومجهزة لتعليم جميع العلوم المعاصرة ويمكنها استيعاب أربعين ألف طالبة في شتى المراحل الجامعية وتعد من أكبر وأكفأ الجامعات النسائية في المنطقة.
أما على المستوى الاقتصادي فقد أكد سموه أن المملكة حرصت على تعزيز دور الفرد في التنمية الاقتصادية وعلى إعطاء التنمية الاجتماعية الأولوية في الهرم الاقتصادي ورعاية الشباب وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع وتأكيد حقوق الملكية الفردية ودعم الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الشفافية والمرونة ومكافحة الفساد والترهل وبناء المجتمع المعرفي وإصلاح نظم التعليم وتطوير عمل الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها والاستفادة مما تتيحه التكنولوجيا الحديثة في هذه المجالات.
كما نوه باهتمام المملكة بتعزيز سبل التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق أمامها وكذلك تقديم العون والمساعدة للدول المحتاجة انطلاقا من عضويتها في مجموعة العشرين واستشعاراً لمسؤولياتها الدولية، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي تعصف بالعالم منذ عدة سنوات مشيراً إلى أن المملكة تصنف ضمن أولى الدول المانحة للمساعدات على مستوى العالم.
وتطرق سموه في كلمته إلى إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في الرياض مفيداً أنه يمثل الهيكل التنظيمي للحوار الوطني بين جميع شرائح وفئات المجتمع السعودي ويسعى لتحقيق عدد من الأهداف وفي مقدمتها تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف والإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها ومعالجة القضايا الوطنية من اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وتربوية من خلال الحوار البناء.
وأضاف أن المركز يسعى أيضاً إلى ترسيخ مفهوم الحوار وسلوكياته في المجتمع ليصبح أسلوباً للحياة ومنهجاً للتعامل مع مختلف القضايا وتوسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته في الحوار الوطني وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار الشريعة الإسلامية وتمكين قنوات الاتصال والحوار الفكري مع المؤسسات والأفراد في الخارج ووضع رؤى إستراتيجية للحوار الوطني وضمان تفعيل مخرجاته.
وأكد سمو وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف أن المركز حقق نجاحاً كبيراً وأصبح المنسق الرئيس لشؤون الحوار الوطني وقضاياه في البلاد.
وقال إن المملكة لم تغفل أهمية تعزيز الحوار بين الديانات والثقافات على المستوى العالمي حيث تكللت جهودها في هذا المضمار بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في فيينا الذي يهدف إلى التقريب بين الشعوب والثقافات وتكريس مبدأ الاعتدال والتسامح والوسطية إلى جانب إنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية بالرياض بهدف معالجة القضايا التي تهم العالم الإسلامي وايجاد الحلول المناسبة لها.
وقدم سمو وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف في ختام كلمته الشكر لمنظمي منتدى المستقبل والقائمين عليه متمنيا لأعماله النجاح.

حقوق الإنسان" تطالب العمل" بتوسيع الرقابة حفظاً لـ حقوق العمال"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 29 محرم 1434 هـ - 13 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/461568

الرياض - سيف السويلم

كشف رئيس جمعية حقوق الإنسان مفلح القحطاني، أن القضايا العمالية تمثل نسبة 12 في المئة من إجمالي القضايا التي ترد إلى الجمعية، منوّهاً بأن وزارة العمل مطالبة بأداء المهمات الرقابية على الشركات بالشكل الذي يضمن التزامها بنظام العمل والعمال في المملكة.

وقال القحطاني في حديث إلى «الحياة»: «إن القضايا العمالية مختلفة، إذ ترصد الجمعية وتتلقى عدداً من التجاوزات التي يواجهها العمالة التي يتم استقدامها إلى المملكة، ومعظم هذه القضايا ترتبط بالمطالبة بالحقوق، ونقل الكفالة، وتعسّف أرباب العمل، وبطء وتأخر الفصل في القضايا العمالية من الجهة المختصة بذلك، إذ تشكّل القضايا العمالية ما يصل إلى 12 في المئة من إجمالي القضايا التي ترد إلى جمعية حقوق الإنسان، فعدد من العمالة في المملكة - وتحديداً عمالة النظافة وبعض المهن الأخرى القريبة منها - تعاني من قلّة الرواتب التي يتقاضونها، والأمر الأسوأ هو عدم الانتظام في صرفها لهم، إذ يصل التأخير في بعض الأحيان إلى خمسة أشهر، على رغم أن الشركات التي تشغّل هذه العمالة تحصل على عقود حكومية بمبالغ عالية وبمخصصات رواتب مناسبة، وليست كما يُصرف لهم».

وشدّد على ضرورة تفعيل وزارة العمل لدورها الرقابي على الشركات والجهات الخاصة، للتأكد من التزامها بواجباتها التي فرضها قانون العمل في المملكة، مضيفاً: «يجب على الشركات أن تفي بالتزاماتها وتلتزم بقانون العمل، فيما يجب على وزارة العمل تفعيل دورها والتأكد من حصول العمالة على حقوقها، فأصحاب الشركات يحتاجون إلى جهة حكومية تراقبهم وتوجّههم وترسم الطريق لهم بالشكل الذي يسهم في وفائهم بواجباتهم، وذلك من خلال وسائل وقرارات عدة، مثل تحديد صرفها في يوم معيّن وعبر حسابات مصرفية وغيرها، فهذه الأمور تسهم في حصول العمالة على حقوقها، وبالتالي لا تكثر المطالبات القضائية بهذا الشأن، وأيضاً يعطي تصوّراً لمقدار الحوالات المصرفية للخارج بشكل دقيق، فهذا التنظيم يخدم أكثر من جانب».

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن بعض العمالة يمارسون أعمالاً لم يأتوا من أجلها، مثل البيع عند الإشارات، ومثل عملهم الفردي في بعض الجهات الحكومية، مرجعاً ذلك إلى أن ما يُصرف لهم غير كافٍ للوفاء بحاجاتهم التي قد تتم تلبيتها بطرق غير نظامية، لافتاً إلى أن عدم تحديد الرواتب المناسبة لهم يسهم في ارتفاع مستوى الجريمة، مثل السرقات والاختلاسات وغيرها، مشيراً إلى أن الحاجة تدعو إلى إعطاء الناس حقوقهم ومحاسبتهم على أعمالهم. وحول قرار وزارة العمل الأخير، بشأن دفع رسوم شهرية عن كل عامل مبلغ 200 ريال ومدى تأثيره، ذكر أنه يتطلّب الدراسة من جميع جوانبه، معتبراً أنه إذا كان بهدف دعم توظيف السعوديين فهذا أمر جيد.

وأضاف: «هناك سلبيات تترتّب على هذا القرار، يأتي من بينها رفع الكلفة على المستهلك، وهنا إخلال في حقوق المستهلك، وأيضاً قد يتسبّب في وجود نسبة كبيرة من العمالة غير النظامية، بسبب إمكان عدم تجديد أرباب العمل لإقاماتهم وأوراقهم الثبوتية، إضافة إلى أن العمالة قد تتحمّل هذه النسبة، من خلال الخصم من مخصصاتها، ما يعني أن هناك ضحايا لهذا القرار، وأمور سلبية قد تنتج منه، ولذا من الضروري إعادة درس هذا القرار بشكل موسّع بالشكل الذي يحقق أهدافاً إيجابية».

حماية المستهلك وحقوق الإنسان لـ الشرق: رفع الأسعار قانوني.. والعمل ستجني 15 ملياراً سنوياً 90٪ منها يدفعها المواطن

المصدر: جريدة الشرق الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628197

جدة – نعيم تميم الحكيم

قالت جمعيتا حماية المستهلك وحقوق الإنسان إن رفع التجار الأسعار بسبب قرار وزارة العمل رفع رسوم العمالة الوافدة، قانوني ونظامي وهو حق لهم، وقدرتا أن تجني الوزارة 15 مليار ريال سنوياً جراء تطبيقه.

وأكد لـ»الشرق» رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر التويم، أنه لا يوجد نظام يمنع التجار من رفع الأسعار، ورأى أن رفع الرسوم مبرر لرفع الأسعار. وتوقع أن تحصل وزارة العمل سنوياً على خمسة عشر مليار ريال من رسوم العمالة الوافدة، مشيراً إلى أن المواطن سيدفع 90 % من هذه الرسوم لأن التجار والمقاولين سيرفعون الأسعار، وهو ما رصدته الجمعية بنفسها خلال الأيام الماضية. وانتقد التويم سياسة العمل التي أصدرت القرار دون التنسيق مع وزارة التجارة وجمعية حماية المستهلك للحد من ارتفاع الأسعار وكأنها تعمل بنظرية «الجزر المتناثرة»، مشيراً إلى أن العمل أصدرت القرار دون الرجوع لأحد أو التنسيق مع الجهات المعنية ودون إجراء دراسات كافية. وتساءل: لماذا لم تطبق الوزارة القرار على المنشآت التي لا يوجد فيها أي سعودي، والتي يبلغ عددها مائتي ألف منشأة فقط، أو تطبيقه على بعض المنشآت الكبرى والتدرج في القرار دون شموله الجميع؟ وطالب التويم وزارة العمل بالتراجع عن قرارها لحين دراسته من جديد، مبيناً أن الوزارة تملك ثلاثة أذرع أحدها مالي وهو صندوق الموارد البشرية، والثاني تدريبي وهو المؤسسة العامة للتدريب المهني، والثالث التأمينات الاجتماعية التي يمكن من خلالها إعادة هيكلة سوق العمل دون الإحلال القصري، داعياً مجلس الشورى للتدخل.

وطالب بإنشاء هيئة عامة لحماية المستهلك وهيئة عامة للتعاونيات لمحاربة ارتفاع الأسعار بسبب القرارات التي وصفها بـ»الارتجالية». ورأى أن المنتقدين لعمل جمعية حماية المستهلك ليسوا مطلعين على نظامها وآليات عملها، وقال «نحن لا نملك عصى موسى ولا مال قارون ولا قانون حمورابي ولكننا نملك فكراً ورؤىً ستُسهم في حماية المستهلك مستقبلاً».

من جهته، أشار المتحدث الرسمي باسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، إلى عدم وجود آليات واضحة لضبط الأسعار، وهو ما سيستغله التجار لرفع الأسعار بسبب قرار الـ 2400 ريال، مبيناً أن الجميعة تحيل شكاوى غلاء الأسعار لجمعية حماية المستهلك ووزارة التجارة للنظر فيها. ودعا وزارة العمل لتجميد قرارها والبدء بالتدرج خصوصاً وأن كثيراً من المهن لا يمكن توطينها في الوقت الحالي، داعياً إلى إقرار نظام حماية المستهلك الذي رفعته الجمعية في وقت سابق.

بدوره، رأى أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز وعضو الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، أن رفع التجار الأسعار «نظامي وقانوني».

وقال «مثلما منحت وزارة العمل الحق في رفع رسوم العمالة الوافدة فإن الحق مكفول لأصحاب المحالات برفع الأسعار دون وجود أي نظام أو تنظيم يحظر ذلك»، وأضاف: إذا كانت لوزير العمل في اتخاذ هذا الإجراء حجة مقبولة، فإن للتجار حجة مقبولة أيضاً في رفع الأسعار، إذ تتبنى المملكة مبدأ حرية المنافسة وحرية السوق. وانتقد الخولي جمعيتي «حماية المتسهلك وحقوق الإنسان» ووصفهما بالجمعيات «الكرتونية الورقية» التي لا قيمة لها في مثل هذه الأحوال.

الثانية يزرن مكتب حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121216/Con20121216556400.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)
زار وفد من طالبات ومشرفات قسم التطوير وإرشاد الطالبات بالثانوية الثانية مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة المدينة المنورة وكان في استقبالهن مشرفة المكتب الأستاذة شرف القرافي، التي أكدت ان مكتب الجمعية يشجع ويرحب بهذه الزيارات بهدف إبراز رسالة ودور الجمعية فى مجال حقوق الانسان والتعريف بهذا الدور وما قامت به من انجازات في مجال حقوق الإنسان، ومبينة الدعم والتوجيهات الكريمة من خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، والقيادات العليا بصيانة وحماية حقوق الأفراد وتذليل الصعوبات التى تواجههم.

اتهامات للمتحدثين الرسميين بالصمت والتلميع.. وإعلاميون غاضبون

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420547

منيرة المشخص - الرياض
عندما صدر قرار مجلس الوزراء العام الماضي بإلزام الجهات الحكومية من وزارات وهيئات وغيرها بتعيين متحدثين رسميين للرد على استفسارات وسائل الاعلام في خلال ثلاثة ايام من تاريخ ارسال استفسار الوسيلة الاعلامية تطلع الجميع الى مرحلة جديدة من التعاون بين الطرفين تعزز حق المواطن في الحصول على المعلومة من مصادر موثوقة بما يحد من التكهنات. وعلى الرغم من التعاون الذي أبداه بعض المتحدثين إلا أن نسبة كبيرة منهم ما زالت ترى أن دورها هو التعتيم على نشر أي معلومات غير مرغوبة عن الجهات التي يعملون بها وأن على الصحفي الاكتفاء بما يمررونه لهم من تصريحات وتقارير اغلبها وردي ومفعم بالانجازات فقط. «المدينة» تطرح الموضوع للنقاش مع جميع الأطراف بمناسبة انعقاد ورشة عمل المتحدثين الرسميين اليوم الاحد برعاية وزير الثقافة والاعلام د. عبد العزيز خوجة بالرياض.
في البداية يقر الصحفيان عوض القحطاني وعبدالرحمن المرشد بوجود فجوة كبيرة بين المتحدثين الرسميين والإعلاميين مشيرين إلى أن أغلب المتحدثين لا يملكون كل الصلاحيات للإجابة على بعض الأسئلة وان تعاون المتحدث الرسمي من عدمه مع الاعلاميين يكشف بالدرجة الأولى عن مهنيته، فعندما يتعاون بشكل كامل فهو مهني بالدرجة الاولى لمعرفته بمعاناة الصحفي الذي يجري خلف الحقيقة لإظهارها للقراء. وليست المسأله تطفلا أو لقافه كما يزعم البعض.
وقالا: الكثير من المتحدثين الرسميين يحاولون بناء علاقة صداقة مع الصحفي لينشر الاخبار التي تريدها الجهة وليس ما يرغب القارئ في معرفته، مما يخل بمصداقية الجريدة مع مرور الوقت ولذلك ينبغي ان تتنبه الصحف وتعمل على تغيير مندوبيها في الجهات التي يعملون بها على فترات متقاربة.

واضافا ان تعاون المتحدثين الرسميين بشكل عام دون المستوى المطلوب، واذا كانت هناك دورات تعطى للصحفي، فمن المفترض ان تعطى للمتحدثين الرسميين دورة في فن التعامل مع الاعلام وبالأخص بعض المتحدثين العسكريين الذين يجهلون هذه الامور تمامًا
متحدثون صامتون.
ويقول عبدالله العمري مسؤول إعلامي في إحدى القنوات الخاصة: عندما يكون لدينا مؤتمر او قضية تستوجب ارسال مصور ومذيع يجب ان نجد من ننسق معه للسماح لنا بالتصوير ومنا هنا تبدأ معاناتنا الحقيقة بعدم الرد على اتصالاتنا مهما حاولنا معهم ولعل آخرها حادثة انفجار ناقلة النفط العام الماضي في مدينة الرياض حيث تكررت اتصالاتنا على المتحدث الرسمي للدفاع المدني بمدينة الرياض لأخذ معلومات منه وفي المرة الاولى رد على الاتصال واخبرنا انه سيعاود الاتصال علينا وما زلنا ننتظر منه الاتصال حتى الان!!
من جانبه قال نائب مدير ادارة التغطيات في اذاعة جدة عبدالخالق الدثيني: عندما تأتي لنا دعوة لتغطية مناسبة لجهة حكومية نقوم بتجنيد مراسلينا لتغطية الحدث ونبدأ بالخطاب الموجه من الجهة الداعية حيث يفترض أن يكون فيه اسم لشخص مسؤول ورقم للتواصل ولكن للأسف نجد اسم الشخص ولا نجد له رقم تواصل او نجد اسمه ورقمه ولكنه لا يرد على اتصالاتنا او نجد رقم منسق واسمه ونتفاجأ أنه لا يعرف أي شيء وحينها نلجأ الى مراسلنا ونطلب منه البحث عن الشخص المناسب لعمل اللقاء معه سواء مباشرة في قلب الحدث او عبر الهاتف.
ورأى أن من أبرز الجهات المتعاونة المتحدث الأمني لوزارة الداخلية والمتحدث الرسمي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والأمانة العامة لمجلس التعاون ومكتب التربية العربي

انتقائية في التعامل.
ويقول الصحفيان سعود الشيباني ومنصور الشهري: غالبية المتحدثين يتجاوبون ولكنهم مثل الاسهم يوم احمر وآخر اخضر وربما في دقائق تدور الساعة ويتحول الصديق لعدو حيث اغلبهم بعد نهاية الدوام لا يرد على جواله او تجده يتعاون مع صحفي ويحجم عن الآخر.
وقالا إن المسؤولية تقع على وزارة الثقافة والاعلام بدليل ان من يجتهد في نشر خبر لم يكن صحيحًا تقوم المنشأة برفع شكوى ضده لوزارة الثقافة والاعلام. والواجب ان تنشأ وزارة الثقافة والاعلام ادارة تتابع اعمال المتحدثين وتعطيهم دورات وورش عمل مع الاعلاميين ومحاسبة المقصرين.
وأشار إلى جهات رسمية عينت متحدثين للتلميع والمدح دون وجود انجاز حقيقي ملموس على ارض الواقع.
ومن جانب اخر يؤكد سامي الشيباني اعلامي مختص في الشؤون الامنية: إن أكثر الجهات الحكومية متعاونة ولكن فقط عندما تكون لديهم مناسبة يريدون منا تغطيتها ولكن بعد يوم واحد فقط او اقل من انتهاء المناسبة يكادون ينكرون معرفتهم بنا ولو اتصلنا عليهم وكررنا الاتصال وصفونا بالمزعجين ويقول الشيباني: لو أردنا ان نذكر اكثر الجهات تعاونا وعلى مستوى اخلاقي رفيع فيأتي في المقدمة المتحدث الأمني اللواء منصور التركي الذي أتمنى من غالبية المتحدثين الحصول على دورة تدريبية لديه للتعلم منه كيفية التعامل معنا كإعلاميين ولا أنسى تعاون جامعة نايف العربية ومجلس الشورى حيث يشعروننا بأهميتنا كوسائل إعلام وكإعلاميين. وفي الجانب الآخر من بقية الجهات نعاني مع قطاع الجوازات والصحة بشكل خاص حيث يردون على اتصالاتنا في المواسم فقط كالحج ورمضان ليكي يظهروا من خلال وسائل الاعلام.
وقال إبراهيم الشوامين معد برامج تلفزيونية وباحث بالإعلام الرقمي إن المتحدث الرقمي ضرورة لا بد منها وذلك لتنامي استخدام الإنترنت في المملكة وتشجيع الدولة لخدمات الحكومة الإلكترونية وتنامي استخدام السعوديين لمواقع التواصل الاجتماعي. وأضاف: عندما قمت بإعداد برنامج جديد عن الإعلام الرقمي لاستضافة المواقع الحكومية وتقييم نشاطهم والخدمات المقدمة للمواطنين في فقرة ثابتة أسبوعيًا وجدت أن الكثير من المواقع الحكومية خارج الخدمة.
ويقول الإعلامي عبدالكريم الشمالي: الجهات الأمنية هي الأكثر تجاوبًا حتى ولو بالاعتذار لعدم التمكن من الإجابة في وقت لاحق لظروف الموضوع واللواء التركي الأميز بسرعة التجاوب وكذلك المرور اما الجهات التي لا تتجاوب الا بشق الانفس فهي كثيرة بل ان بعض الجهات لا يوجد لها متحدثون.
وقال حمد بن حسين مراسل قناة الاخبارية: «للأسف المتحدثون الرسميون بشكل عام لا يستجيبون لأول اتصال واحيانا يتطلب الأمر تكرار الاتصال عدة مرات ويضيف: «دائما ما يحدث اثناء الحالات الطارئة او الحالات التي تتطلب سرعة الرد تأخر من المتحدث الرسمي وتصبح المسألة متاحة لعامة الناس لإبداء التوقعات والتحليلات ليظهر بعدها المتحدث ويكون دوره نفي الشائعات.

ويقول سلطان المهوس المشرف العام على صحيفة عاجل الالكترونية: التجاوب الاعلامي يختلف بحسب ثقافة وشفافية المسؤول عن الدائرة الحكومية او الخاصة لأنه من يتحكم بالأمر لكن في المجمل الإعلام ارغم الاجهزة الحكومية على الانفتاح والاكثر تجاوبا هم الاجهزة الامنية ووزارة الخدمة المدنية.

الجانب النسائي

وتقول الصحفيتان مريم الصغير ولمى الصغير: عندما يكون لدينا موضوع يحتاج الى رد من أي متحدث اعلامي نصاب بالإحباط فهم بين أحوال ثلاثة منهم من لا يرد أصلا على جواله ومنهم من يرد عليك وتشعر من خلال صوته انك قتلت قريبًا له وقبل أن تكمل كلامك ينفي الموضوع جملة وتفصيلا دون نقاش وفي حال حاولت مناقشته يقول لك بالحرف الواحد أنتم الصحف الله يهديكم تحبون الفضائح وفي حال اصررت على النقاش يقول نناقش الموضوع وتكون تلك آخر مرة تسمع صوته وعند تكرار الاتصال أكثر من ١٠٠ مرة تأتيك رسالة مقتضبة أنا في اجتماع وذلك الاجتماع يطول الى مالا نهاية.

واضافتا: المتحدث الإعلامي لم يضع في موقعه إلا للإجابة عن أسئلة وسائل الإعلام والتعاون معها قدر استطاعته لا أن يكون هو سبب تعطيل عمل الإعلام ومشكلتنا أن الكثير من المتحدثين الإعلاميين ينظرون للإعلام كالعدو الذي يتربص بهم شرًا ويؤثرون السكوت إما برفض الإجابة أو بتأخيرها ظنًا منهم أن ذلك سوف يجعل الإعلامي يتراجع أو ينسى القضية.

من جانبها تقول ماجدة عبدالعزيز: بعض المتحدثين متعاونون ويتجاوبون من أول اتصال ولكن البعض الآخر لا يتجاوب أبدًا حتى ولو بعد حين لدرجة أنني استمر بالاتصال بشكل يومي لمدة تزيد على الشهر، والطامة الكبرى حينما يشترط للرد خطاب رسمي وننتظر الاجابة لأشهر.

وتقول الإعلامية اسمهان الغامدي: المتحدث بات لا يتجاوب مع الصحافي أو الصحافية إلا على حسب علاقته الشخصية به دون تنظيم عمل، ونحن بحاجة إلى مسؤول في مسرح الحدث يتكلم للإعلام وينطق بما يهم المواطن أولًا، لا إن يختبئ خلف مكتبه وينتقي الرد على من يشاء بحكم المعرفة والأهمية.

وأتمنى من كل وزير ومسؤول محاسبة الناطق الإعلامي في حال وجد في الصحف المحلية جملة -مصدر مسؤول- والتي تؤكد أن الصحفي احتال على موظف آخر ليصرح له بما لم يصرح به الناطق.

وتقول اسمهان: بعض المتحدثين كشفوا لنا أن مسؤوليهم يمنعونهم من كثرة الظهور الإعلامي وهذه مشكلة كبيرة تحتاج لحل سريعًا والحل من وجهة نظري هو وضع عقوبة للمتحدث غير المتعاون مع الصحف. وإلمام المتحدثين بما يحدث بوزاراتهم حتى يتسنى لهم الرد والتجاوب بالشكل المطلوب وتقديم معلومات كافية.

وأوضح المحرر في جريدة الوطن نايف بن فيصل الرشيد، أن تجاوب المتحدثين الرسميين مع وسائل الإعلام كان -ولا يزال- دون المستوى المطلوب، وقال إن قرار مجلس الوزراء نص صراحة على فتح قنوات التواصل والتعاون مع وسائل الإعلام، والرد على جميع أسئلتها واستفساراتها، وأوضح بأن عددًا من المتحدثين الرسميين لا يتجاوبون مع رجال الصحافة والإعلام بالوقت المناسب، أو تكون إجاباتهم مكررة، ولا فائدة منها، مشيرًا إلى أن هؤلاء المتحدثين يطلق عليهم «ناطقين بلا فائدة»، وقال ان من ابرز الانتقادات للصحفيين اتصالهم بالمتحدثين في اي وقت.

رئيس تحرير الاقتصادية : وزارات البترول والتخطيط والمالية تتجاهل قرار مجلس الوزراء

انتقد سلمان الدوسري رئيس تحرير صحيفة الاقتصادية تجاهل العديد من الجهات الحكومية تعيين متحدثين إعلاميين لها. وقال إن الأهم من تجاوب أو عدم تجاوب بعض المتحدثين الإعلاميين، السؤال: أين باقي الوزارات الرئيسة من تعيين متحدثين إعلاميين رغم قرار مجلس الوزراء الواضح في هذا الشأن؟ وقال إن هذه الوزارات تضرب عرض الحائط بالقرار وفي صدراتها وزارات البترول والثروة المعدنية والتخطيط والاقتصاد الوطني والمالية، فضلاً عن مؤسسة النقد.

أمّا فيما يتعلق بتجاوب المتحدثين الإعلاميين، فيمكن القول إنهم -في الغالبية- متجاوبون إلى حد كبير، لكن يبقى أنهم لا يزالوا متحفظين، جدًّا، في تعاطيهم مع ما يوجه لهم من استفسارات، لذلك تكون المعلومات المقدمة في العموم باهتة أو بلا لون أو طعم أو رائحة

التركي والعتيبي: شائعات الإنترنت وشبكات التواصل تزيد مسؤوليات المتحدث الإعلامي

يقول المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي: الناطقون ممثلون للجهات التي يتحدثون نيابة عنها لدى وسائل الإعلام ومراسليها وذلك لتسهيل مهمتهم في الوصول إلى الحقائق والحصول على المعلومات والتفسيرات وإجراء التحقيقات والتقارير الإعلامية،

واضاف: يواجه الناطقون والمتحدثون تحديات كبيرة مع تزايد وسائل الإعلام وتنافسها مع بعضها على السبق الإعلامي كما تعاظمت مسؤولياتهم مع تنامي استخدام الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وما يتم تداوله فيها من أحاديث تتخللها شائعات ومغالطات للحقائق مما يجعلهم مطالبين بالحضور المستمر والتفاعل الإيجابي السريع لتحقيق أهداف مهمتهم بما يضمن توفر الحقائق التي تجسد الصورة الذهنية المتكاملة للرأي العام في كل اهتماماته الوطنية ومواجهة الشائعات.

وأكد منصور العتيبي: المتحدث الرسمي لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والمشرف العام على إدارة الإعلام والعلاقات العامة: لم نواجه حتى الآن أي صعوبة أو تقصير من أي جهة إعلامية بل على العكس نجد منهم كل تجاوب ونحن بدورنا حريصون على الرد على استفساراتهم فيما يخص الجانب الإعلامي والعلاقات ولكن فيما يتعلق بالموضوعات العلمية والمتخصصة فنقوم بربط الإعلامي بذوي الاختصاص للرد على استفساراتهم.

العناد: المتحدثون يقضون على المنافسة.. ولا ضرورة لهم بمختلف الجهات

يرى الدكتور عبدالرحمن بن حمود العناد عضو مجلس الشورى واستاذ الاعلام في جامعة الملك سعود: إنه من حيث المبدأ ليس من المهم تعيين متحدثين رسميين لجميع الجهات الحكومية وانما يقتصر ذلك على الأجهزة الأمنية أما ماعدا ذلك وفي الاوقات الاعتياديه فأرى ان المسؤول الاول يكون مصدرًا متاحًا لجميع الاعلاميين في الموضوعات التي تتعلق بالوزارة او الجهة التي يعمل بها ويضيف: أنا ضد المركزية والصحفي ليس ملزمًا بنشر الموضوع ومعه رد المتحدث الرسمي ويجب أن نصل الى مرحلة يكون فيها المتحدث هو من يتوسل الاعلام لكي ينشر الرد وليس العكس.

ويقول العناد: عند حدوث أزمة أو كارثة لا سمح الله فعلى الجهة المعنية تعيين متحدث او مصدر لها مشيرًا الى ان حصر المعلومات في شخص واحد يشجع المسؤولين في الاجهزة الحكومية على عدم الادلاء بأي معلومات لوسائل الاعلام ويقضي على المنافسة بين وسائل الاعلام للحصول على سبق او معلومات مختلفة عن الوسائل الاخرى.

كما أن كثيرًا من الاجهزة التنفيذية والحكومية والوزارة ضخمة ووظائفها ونشاطاتها متعددة وتخفي احيانا بعض المسائل الفنية عن المتحدث الرسمي لأنه من الصعب الالمام بجميع التفاصيل المتعلقة باداء القطاعات او الفروع المختلفة ولهذا من الاولى ان يتحدث عن الموضوع من له علاقة مباشرة سواء ادارية او فنية بالموضوع المطروق. ورأى أن المتحدث الرسمي قد يكون من الملائم ان يقتصر دوره على اصدار البيانات الرسمية والصحفية للرد على الاشاعات المكذوبة والمغلوطة.

المسؤولون في محافظة جدة يعبِّرون عن فرحتهم بشفاء المليك

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 17 سبتمر 2012م
http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=115620

جدة - حماد العبدلي:

عبَّر عدد من المسؤولين في محافظة جدة عن بالغ فرحتهم الغامرة بعد رؤية خادم الحرمين الشريفين وهو يغادر المستشفى سليما معافى.

فقال مدير جوازات منطقة مكة المكرمة اللواء عبدالرحمن الطويرقي: إن الكلمات تعجز عما في دواخلنا من حب وولاء لقائدنا ووالد الجميع ونحمد الله كثيراً بعد ان منّ الله على خادم الحرمين الشريفين بالصحة والعافية. واضاف اللواء الطويرقي: اشعلت شموع الفرح في كل مدينة على امتداد تراب هذا الوطن المعطاء وابتهج الجميع بهذا الخبر السار.

من جانبه قال العقيد سلمان المحيا من منسوبي المديرية العامة للجوازات بالرياض ان المشاعر الشجية تتناثر بشفاء والدنا جميعاً خادم الحرمين الشريفين.

وتعجز الكلمات عن وصف المشاعر نسأل الله ان يديم على المليك وافر الصحة والعافية.

وقال العقيد سلمان المحيا: اهنئ نفسي وكافة ابناء الشعب السعودي بعد شفاء خادم الحرمين الشريفين ومشاعرنا حقيقة لا توصف لمليك توسد سويداء القلوب لكافة شرائح المجتمع وعمت الفرحة العارمة كافة ارجاء الوطن داعيا الله ان يمتع خادم الحرمين الشريفين بموفور الصحة والعافية.

وعبَّر العقيد طبيب عبدالله راجح الظاهري من منسوبي الحرس الوطني عن بالغ فرحته وسروره واستبشاره وهو يرى خادم الحرمين الشريفين يخرج من المستشفى سليماً معافى ليواصل مسيرة البناء والنماء لهذا الوطن الغالي ويقود شعبه الى مدارج العز والتقدم.
مشيرا إلى أن شعوب العالم جمعاء تشاركنا هذه الفرحة .. وبيَّن أن النهضة التنموية التي تعيشها البلاد تقف شاهدة على عطاءات هذا الملك الباني التي عمت كل أرجاء الوطن وكل قطاعاته في هذا العهد الزاهر. ودعا الله عز وجل أن يحفظ الوالد والقائد ويلبسه ثوب الصحة والعافية.
كما عبَّر مدير ادارة الوافدين بجدة العميد حسين الحارثي عن بالغ سروره وبهجته بخروج والد الجميع خادم الحرمين الشريفين من المستشفى سليما معافى.
وبيَّن ان مشاعر الفرح العظيمة في نفوسنا من خلال هذه اللحظات السعيدة لا نملك إلا ان نحمد الله على سلامة والدنا وقائدنا ادام الله عليه الصحة والعافية.
ورفع مدير التربية والتعليم الاستاذ عبدالله الثقفي اسمى آيات التهاني والتبريكات باسمه ونيابة عن زملائه في قطاع التعليم للجميع في هذا الوطن حكومة وشعبا بمناسبة خروج خادم الحرمين الشريفين من المستشفى سليما معافى. متمنيا الثقفي دوام الصحة والعافية للمليك.
من جانبه قال الدكتور حسين الشريف المشرف على جمعية حقوق الانسان في جدة: إن خروج خادم الحرمين الشريفين من المستشفى سليما معافى مناسبة عظيمة وفرحة كبيرة اثلجت صدورنا، ومشاعر الفرح لا توصف لكافة ابناء هذا الوطن وهم يشاهدون والدهم بأتم الصحة والعافية بعد ان منّ الله عليه بالشفاء رافعا الدكتور الشريف التهنئة لكافة ابناء الشعب بهذه المناسبة العظيمة.
وقال مدير عام فرع وزارة الثقافة والإعلام بمنطقة مكة المكرمة سعود بن علي الشيخي: إن خروج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله سالما معافى من مدينة الملك عبدالعزيز الطبية إنما هي فرحة وبهجة تنقش في قلب كل سعودي وسعودية من أبناء هذا الوطن الغالي الذين اعتادت منهم القيادة أن يقفوا صفا إلى جوارها في كافة الظروف ومختلف الأحوال. وعبَّر عن الشكر لله جل وعلا على إتمام نعمة الصحة والعافية على قائد مسيرتنا الخيرة، قائلا: القلوب تتجه إلى الله بالدعاء والتضرع بين يديه أن يمد في حياته ويطيل في عمره لأنه قائد خير ورجل هدى وإنسان جند نفسه لبذل الكثير لشعبه وأبنائه.
ورفع الدكتور راشد بن محمد الزهراني رئيس مجلس التدريب التقني والمهني بمنطقة مكة المكرمة أكف الضراعة لله بالحمد والثناء بعد أن منّ جل جلاله على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله بالشفاء بعد ان أجرى عملية جراحية تكللت ولله الحمد بالنجاح.
وقال الزهراني: إن الفرحة التي يعيشها أبناء هذا الوطن ليست مستغربة وهم الذين اعتادوا برد الوفاء لأهله بأن يعبروا عن حبهم ووفائهم لملك الإنسانية، وفرحهم بعودته، وذلك بما يناسب عظيم النعمة التي منّ الله بها على المملكة العربية السعودية ومواطنيها بالعودة الميمونة.
وتحدث اللواء محمد القحطاني مدير مرور جدة قائلا: الحمد والشكر لله أن حبا هذا الوطن الأبي بقيادة رشيدة أخلصت لله في حب مواطنيها.. وتفانت في التنمية والبناء.. فأعطت بلا حدود لرعاية وخدمة المواطنين والارتقاء بمجالات حياتهم من أجل الرخاء والخير ولاشك أن ما نشعر به اليوم ويشعر به كل مواطن مخلص من فرحة كبرى لشفاء قائد هذا الشعب تمثّل إحدى المحطات المفصلية في ذاكرة هذا الوطن ومواطنيه، فقد كانت الوعكة الصحية التي أصابت خادم الحرمين الشريفين مسببة لعميق الحزن والألم، وحرّك خبر هذه الوعكة كوامن النفوس المحبة لقائدها.. وقد قام الجميع برفع أكفّ الضراعة إلى الله سبحانه وتعالى بأن منّ الله على المليك المفدى بالشفاء وان كلل الباري العملية بالنجاح وخروجه سالما معافى من المستشفى وأن يسبغ الله على خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله مزيدا من فيض نعمه الصحة والمعافاة الدائمة. وقد استجاب سبحانه وتعالى سريعاً لنداء القلوب المحبة ودعاء المخلصين.. ولهجت الألسنة بالدعاء بالشفاء الكامل ودوام الصحة والعافية.. وتلهفت القلوب واشتاقت الأنفس له فالحب حقيقي.. والمشاعر فياضة والأحاسيس صادقه..
وأبدى الدكتور سعيد بن مسفر المالكي المشرف على كرسي الأمير خالد الفيصل للاعتدال والوسطية سعادته الغامرة بشفاء خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله وقال: إن إنسانية خادم الحرمين الشريفين وقربه الدائم من أبنائه المواطنين كان نتاجه ترابطا بين المواطن وقيادته وتعاضدا قل أن نجد مثيله على مستوى العالم فهو يحفظه الله زرع حبه في نفوس الجميع، الصغير قبل الكبير وسكن سويداء القلب.

وسأل الدكتور المالكي الله أن يجعل ما أصاب خادم الحرمين الشريفين في ميزان حسناته، وأن يبقيه ذخرا وعزا للوطن، وأن يحفظ سمو ولي عهده الأمين الأمير سلمان بن عبدالعزيز وأن يديم لهذا الوطن قيادته وأمنه واستقراره.
وعبَّر عبدالله الغامدي رئيس لجنة الاستثمار الرياضي في غرفة جدة عن مشاعر الفرح والامتنان بأن منّ الله على المليك المفدى بالشفاء وان كلل الباري العملية بالنجاح وخروجه سالما معافى من المستشفى وقال الغامدي: إنه منذ دخول المليك المفدى للمستشفى والألسن تلهج بالدعاء تضرعا الى الله بالشكر وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية ليواصل دوره الريادي في قيادة مسيرة أمته الإسلامية. وأضاف: إن خروج المليك المفدى من المستشفى وسلامته هي سلامة لكل مواطن يعيش على ترابه فالملك عبدالله هو قلب الوطن يسكن عيون الناس ويعيش في مشاعرهم حبا وولاء لما عرف عن مقامه الكريم من تضحيات وعطاء من اجل أبناء الوطن وسعادتهم وانني اذ اهنئ نفسي والاسرة الحاكمة والشعب السعودي النبيل بما انعم به الله على الملك من نعم الشفاء ونجاح العملية وخروجه من المستشفى لاسأله جلت قدرته بأن يطيل في عمر خادم الحرمين الشريفين وان يلبسه ثوب الصحة والعافية وان يحفظ على بلادنا امنها واستقرارها في ظل قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين حفظهما الله.
وعبَّر عضو اللجنة السياحية بغرفة جدة سعيد بن علي العسيري عن بالغ سروره وشكره لله سبحانه بنجاح العملية بخروج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من المستشفى من مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطنى بالرياض بعد ان أجرى عملية جراحية تكللت ولله الحمد بالنجاح وقال العسيري: نحمد الله عز وجل بسلامة المليك المفدى ونسأل المولى عز وجل بأن يديم شفاءه على خادم الحرمين الشريفين ويلبسه ثوب الصحة والعافية انه القادر على ذلك.
وقال الاستاذ عمير عمر السلمي عمدة حي المنتزهات الشرقية: إن خروج خادم الحرمين الشريفين من المستشفى ابهج الجميع وعمت السعادة والفرح قلوب الجميع ان فرحتنا كبيرة وغامرة بخروجه ايده الله من المستشفى وندعو الله العلي القدير أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية.
وعبَّر المقدم زيد الحمزي مدير العلاقات العامة بمرور جدة عن سعادته البالغة بخروج المليك المفدى من المستشفى وقال: سعادتنا لا توصف باطلالته ايده الله وفرحتنا كبيرة بعد ان منّ الله عليه بالشفاء وهذه من نعم الله تعالى وندعو الله له بطول العمر والصحة والعافية.
واشار الشيخ عبدالعزيز بن حيد الزهراني عمدة حي مدائن الفهد الى ان خروج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من المستشفى فرحة لا توصف كيف لا ونحن ننتظر خروجه بشغف ونحمد الله على ما افاء عليه من صحة وعافية وكنا طوال ايام تنويمه بالمستشفى ونحن نتابع ما تبثه الاخبار من اخبار عن صحته وألسنتنا تلهج بالدعاء بأن يعافيه الله ويزول البأس والحمد لله على ذلك ونسأله ان يمتعه بطول العمر والسلامة وان يحفظ بلادنا وحكومتنا من كل سوء.
وقال الاستاذ حميد المالكي مدير العلاقات العامة بمستشفى الولادة والاطفال بجدة استقبلنا خبر مغادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله- مدينة الملك عبدالعزيز بالحرس الوطني بعد ان تماثل للشفاء بفرحة غامرة وسعادة لا توصف بشفاء مليكنا وقائد امتنا. وأضاف المالكي بأن جميع المواطنين والمقيمين بالمملكة تلهج ألسنتهم بالدعاء لخادم الحرمين الشريفين بأن يديم الله عليه لباس الصحة والعافية وأن يمد في عمره ويبقيه ذخرا للاسلام والمسلمين.
وتحدث الاستاذ وسمي العتيبي: نحمد الله العلي القدير أن منّ على خادم الحرمين الشريفين بالصحة والعافية مشيرا إلى ان مشاعر الفرح غمرت الجميع بمغادرته أيده الله للمستشفى. وقال: إنه يوم عظيم عمت فيه الفرحة كل ارجاء الوطن ونحن نرى المليك المفدى وهو بصحة جيدة حفظه الله نسأل الله له الصحة وطول العمر.

• العمل" لـ الشرق: 15 ملياراً إيرادات قرار الـ 2400 ريال ستنفق بالكامل على تأهيل السعوديين لسوق العمل

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 17 سبتمبر 2012م
\http://www.alsharq.net.sa/2012/12/17/629781

د. مفرج الحقباني

أكد لـ«الشرق» نائب وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني وجود آلية لصرف مبلغ الـ 15 مليار ريال التي ستجنيها الوزارة من القطاع الخاص بعد رفع الرسوم الخاصة بالعمالة الوافدة من مائة ريال إلى 2400 ريال. وأبان أن هذه المبالغ ستوجه لصندوق الموارد البشرية للاستفادة منها في تدريب العاطلين والعاطلات، وتهيئتهم للدخول في سوق العمل، ودفع جزء من رواتبهم في حال عملهم في القطاع الخاص، كما هو معمول في الصندوق، مشدداً على أن الوزارة قررت تخصيص كامل المبلغ لدعم وتوطين الوظائف فقط، نافياً ما تردد بأن يتحمل المواطنون تبعات قرار رفع الرسوم، بسبب رفع التجار للأسعار، وذلك في رده على تعليق جمعية حماية المستهلك وحقوق الإنسان، الذي نشر أمس في «الشرق». وأشار الحقباني إلى أن القرار سيساهم في التوطين من جهتين، أولاهما توجه الشركات لتقليص أعداد الوافدين، وإحلال السعوديين بدلا عنهم، وثانيهما الاستفادة من الرسوم في تدريب السعوديين وتأهيلهم لسوق العمل، موضحا أن قرار مجلس الوزراء حدد آلية التحصيل وطريقة الصرف بما يخدم توطين الوظائف.

وبرأ الحقباني وزارة العمل من إصدار قرار رفع رسوم العمالة الوافدة، مذكّراً بأن القرار صادر من مجلس الوزراء.

وحول مصير إجازة اليومين، التي سبق ورفعت الوزارة توصيات دراساتها للمقام السامي، أوضح الحقباني أن الوزارة لم توص بمنح إجازة اليومين وقال «الوزارة أجرت حوارا بين كل أطراف العمل وهم العمال وأصحاب الشركات والحكومة وخرجت بمجموعة من الحلول وفق آلية منظمة العمل الدولية، ورفعت نتائج الحوار والتوصيات للمقام السامي، مشيرا إلى وجود تباين في وجهات النظر بين رافض لإجازة اليومين ومقتنع بها، مشددا على أن المقام السامي بيده القرار النهائي، في أن يعزز قرار إجازة اليومين في القطاع أو أن يبقيها كما هي مع تخفيف ساعات العمل.«

وأفاد بأن «الوزارة حرصت على معرفة أسباب تنقل العامل السعودي بين شركات القطاع الخاص، وهل لساعات العمل دور في ذلك، مؤكدا أن الجميع اتفق على مبدأ تحديد ساعات العمل. وكان أصحاب الأعمال قد رأوا أن إجازة اليومين وتقليص ساعات العمل، قد يفقدهم التنافس مع الأسواق الأخرى في الدول المجاورة، وهو ما عارضته الوزارة، في حين رأت اللجنة العمالية أن تقليص ساعات العمل إلى 40 ساعة في الأسبوع سيزيد إقبال السعوديين على العمل في القطاع الخاص، الأمر الذي قد يسهم في زيادة نسبة السعودة وتقليل البطالة.

حماية المستهلك: رفع الأسعار حق للتجار السعوديين

بعد قرار وزارة العمل برفع رسوم العمالة الوافدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/16/255381.html

العربية.نت

قالت جمعيتا "حماية المستهلك" و"حقوق الإنسان"، إن رفع التجار الأسعار بسبب قرار وزارة العمل رفع رسوم العمالة الوافدة، قانوني ونظامي وهو حق لهم، وقدرتا أن تجني الوزارة 15 مليار ريال سنوياً جراء تطبيقه.

ووفقاً لصحيفة "الشرق"، أكد رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر التويم، أنه لا يوجد نظام يمنع التجار من رفع الأسعار، ورأى أن رفع الرسوم مبرر لرفع الأسعار.

وتوقع أن تحصل وزارة العمل سنوياً على خمسة عشر مليار ريال من رسوم العمالة الوافدة، مشيراً إلى أن المواطن سيدفع 90% من هذه الرسوم لأن التجار والمقاولين سيرفعون الأسعار، وهو ما رصدته الجمعية بنفسها خلال الأيام الماضية.

وانتقد التويم سياسة العمل التي أصدرت القرار دون التنسيق مع وزارة التجارة وجمعية حماية المستهلك للحد من ارتفاع الأسعار وكأنها تعمل بنظرية «الجزر المتناثرة»، مشيراً إلى أن العمل أصدرت القرار دون الرجوع لأحد أو التنسيق مع الجهات المعنية ودون إجراء دراسات كافية. وتساءل، لماذا لم تطبق الوزارة القرار على المنشآت التي لا يوجد فيها أي سعودي، والتي يبلغ عددها 200 ألف منشأة فقط، أو تطبيقه على بعض المنشآت الكبرى والتدرج في القرار دون شموله الجميع؟

وطالب التويم وزارة العمل بالتراجع عن قرارها لحين دراسته من جديد، مبيناً أن الوزارة تملك ثلاث أذرع إحداها مالي وهو صندوق الموارد البشرية، والثاني تدريبي وهو المؤسسة العامة للتدريب المهني، والثالث التأمينات الاجتماعية التي يمكن من خلالها إعادة هيكلة سوق العمل دون الإحلال القصري، داعياً مجلس الشورى للتدخل.

من جهته، أشار المتحدث الرسمي باسم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان، إلى عدم وجود آليات واضحة لضبط الأسعار، وهو ما سيستغله التجار لرفع الأسعار بسبب قرار الـ 2400 ريال، مبيناً أن الجميعة تحيل شكاوى غلاء الأسعار لجمعية حماية المستهلك ووزارة التجارة للنظر فيها. ودعا وزارة العمل لتجميد قرارها والبدء بالتدرج خصوصاً وأن كثيراً من المهن لا يمكن توطينها في الوقت الحالي، داعياً إلى إقرار نظام حماية المستهلك الذي رفعته الجمعية في وقت سابق.

بدوره، رأى أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز وعضو الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي، أن رفع التجار الأسعار «نظامي وقانوني.«

وقال «مثلما منحت وزارة العمل الحق في رفع رسوم العمالة الوافدة فإن الحق مكفول لأصحاب المحالات برفع الأسعار دون وجود أي نظام أو تنظيم يحظر ذلك»، وأضاف: إذا كان لوزير العمل في اتخاذ هذا الإجراء حجة مقبولة، فإن للتجار حجة مقبولة أيضاً في رفع الأسعار، إذ تتبنى المملكة مبدأ حرية المنافسة وحرية السوق. وانتقد الخولي جمعيتي «حماية المتسهلك وحقوق الإنسان» ووصفهما بالجمعيات «الكرتونية الورقية» التي لا قيمة لها في مثل هذه الأحوال.

سلطان بن سلمان يؤكد إقرار مشروع الوصول الشامل" للمعاقين قريبا

قال لـ "الشرق الأوسط": المشروع في مراحله النهائية

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://aawsat.com/details.asp?section=43&article=709107&issueno=12438

الرياض: بندر الشريدة

أبلغ «الشرق الأوسط» الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، أن مشروع «الوصول الشامل» لذوي القدرات الخاصة، في مراحله النهائية لإقراره، مؤكدا إحالة المشروع برمته إلى مجلس الوزراء لدراسته بشكل متكامل، وذلك بتوجيه مباشر من خادم الحرمين الشريفين.

واعتبر الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، أن هذه الخطوة المتمثلة بالمشروع الوطني للوصول الشامل، من أهم الأحداث التي تخص شأن الإعاقة في السعودية لهذا العام، مبينا أن برنامج الوصول الشامل يسير في مساره الصحيح وسيرى النور قريبا، بعد إقراره من مجلس الوزراء بشكل رسمي.

وقال الأمير سلطان بن سلمان خلال حديثه للإعلاميين بعد رعايته حفل تسليم جوائز الجمعية في فروع الخدمة الإنسانية للمؤسسات وللمشاريع الخيرية والتميز للمعوقين، بمقر جمعية الأطفال المعوقين في العاصمة الرياض أول من أمس:

«أرفع أسمى التهاني والتبريكات إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، بمناسبة خروجه سالما معافى من المستشفى، داعيا الله العلي القدير أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية.«

من جهته، أكد الدكتور عبد الرحمن العناد، الأمين العام للجائزة، أن «هذه الجائزة تأتي في إطار جهود الجمعية لترسيخ ثقافة الشراكة وحشد المساندة المجتمعية لرسالتها، حيث تبنت برنامجا رائدا للتحفيز يتضمن عدة محاور في مقدمتها (جائزة الجمعية) الهادفة إلى توثيق العطاءات المتميزة في مجال خدمات الجمعية كقدوة تحتذى، وتشجيع أصحاب المبادرات الخيرية والبحثية والإبداعية على مزيد من العطاء.«

وأوضح الدكتور العناد، أنه تأتي من ضمن الجوائز، جائزة «الخدمة الإنسانية» للمشاريع المتميزة والمتمثلة في «برنامج الوصول الشامل»، مبينا أن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة قام بإعداد برنامج الوصول الشامل بالتعاون مع عدد من الوزارات الحكومية بهدف تهيئة بيئة ملائمة لحركة المعوقين في مختلف الأماكن والمرافق والمنشآت كالإدارات الحكومية والمدارس والجامعات والمستشفيات والمساجد والمطارات والمجمعات التجارية ووسائل النقل والمواصلات، الأمر الذي ييسر للمعوقين الوصول إلى كل المرافق العامة والخاصة وممارسة حياتهم الطبيعية دون أي قيود أو عراقيل.

وقد حصلت «المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق» على جائزة الخدمة الإنسانية للعمل الخيري للمؤسسات، حيث ساهمت المجموعة بدعم العمل الإعلامي في الجمعية من خلال توقيع اتفاقية تعاون بينها وبين جمعية الأطفال المعوقين.

وجاء من ضمن تلك الجوائز، جائزة التميز للمعوقين التي تم تجييرها لصالح المنتخب السعودي لكرة القدم لذوي الاحتياجات الخاصة، الذي نجح في إظهار اسم بلاده بشكل مشرف في المحافل الدولية بحصوله على بطولة كأس العالم لكرة القدم للمرة الثانية على التوالي، بالإضافة إلى مهند جبريل أبو دية، وهو كفيف أنشأ أكبر شبكة مواقع على الإنترنت للعلوم الفيزيائية باللغة العربية، سجل 22 براءة اختراع باسمه، يكمل الآن تخصصه في هندسة طيران الفضاء، أنشأ مركزا أطلق عليه «المركز السعودي لثقافة الاختراع».

حقوق الإنسان توكل محاميا لمواطنة تزوّجت وافدا دون أوراق ثبوتية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420995

حامد الرفاعي - جدة

تفاعلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مع قضية المواطنة التي تم الحكم عليها بالسجن 5 أيام والجلد 10 جلدات لعودتها لطليقها دون تسليم الأوراق الثبوتية للجهات المختصة ،وأكد رئيس الجمعية الدكتور حسين الشريف انه سيتم توكيل محامٍ من الجمعية للطعن في الحكم الابتدائي الصادر بحق المواطنة المذكورة وتقديم لائحة اعتراضية بذلك إلى محكمة الاستئناف خاصة وأنها أثناء زواجها في المرة الأولى حصلت على موافقة الجهات المختصة لتلك الزيجة .

وعن دور الجمعية فى مساعدة حصول أبناء المواطنة على الأوراق الثبوتية أكد الشريف ان الجمعية الوطنية سوف تتواصل مع الجهات المختصة لكي يحصلوا على الأوراق الثبوتية واعطائهم حقوقهم سواء في الرعاية الصحية او التعليمية وغيرها من مناحي الحياة .

وكانت المحكمة العامة بجدة قد أصدرت مؤخرا حكما ضد المواطنة المذكورة عقوبة السجن لمدة 5 أيام وجلدها 10 أسواط على خلفية زواجها من وافد سوري بطريقة مخالفة للأنظمة والتعليمات حيث اعتبر ناظر القضية أن عقد الزواج تم دون إذن رسمي ولم يتم توثيقه من الجهات المختصة وهو ما يعد مخالفًا كون أحد الزوجين أجنبيًا.

وتضمن الحكم المذكور العقوبة نفسها على الوافد بالإضافة إلى إلزامه بدفع نفقة شهرية لأولادها الأربعة بواقع 1600 ريال وتضمن ثبوت نسب الطفل الرابع لوالده الوافد فيما أبدى طرفا القضية عدم قناعتهما بالحكم المذكور وقدما لائحة اعتراض امامها.

تحويل جمعية المتقاعدين إلى هيئة.. والحد الأدنى لراتب المتقاعد 4 آلاف

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/421265

علي خواجي - جازان تصوير - حسين العتودي

أكد الفريق طيار متقاعد عبدالعزيز بن محمد الهنيدي رئيس مجلس ادارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين ان هناك خططا مستقبلية لتطوير العمل في ادارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين ومنها تحويل الجمعية الى هيئة، والفروع في المناطق الى جمعيات ويرأسها فخريا سمو وزير الداخلية داعيا الى رفع الحد الادنى للراتب التقاعدي الى 4 الاف ريال.

جاء ذلك خلال ملتقى المتقاعدين الثاني الذي رعاه محافظ صبيا محمد بن عباس الحكمي ونظمته لجنة التنمية الاجتماعية الاهلية بالظبية بمشاركة عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن بن احمد هيجان، وادار الندوة رئيس فرع جمعية حقوق الانسان بمنطقة جازان احمد بن يحيى البهكلي.

وخلال الملتقى تطرق الفريق الهنيدي الى تاريخ تأسيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين في عام 1426هـ ثم رسالتها واهدافها والهيئة الاستشارية ومجلس ادارتها ثم تحدث عن الانتساب لها من خلال عضويتها حيث انها تنقسم الى العضوية العاملة والعضوية المنتسبة.

واكد على اهمية ان يتم توفير السعادة والكرامة للمتقاعد، وقال من السعادة ان يكون الحد الادنى لراتب المتقاعد اربعة الاف ريال، وان يتم توفير نواد للمتقاعدين تشتمل على صالات افراح وصالات رياضية واما الكرامة فهي توفير الوظيفة المناسبة للمتقاعد ان كان لا يزال قادرا على العطاء، وكذلك منحه بطاقة شرف واعطاؤه الاولوية في البنوك والمستشفيات.

وبين الهنيدي انه مسجل لدى الجمعية 850 الف متقاعد، 16% منهم من النساء، ومن اهم انجازات الجمعية انها استطاعت مقابلة خادم الحرمين الشريفين ثلاث مرات، حيث قال ان لديه في قصره متقاعدين وانه لا يستطيع الاستغناء عنهم.

وذكر ان الجمعية حصلت على تبرعات مالية تجاوزت المليونين ونصف المليون، وكذلك تبرعات عينية منها اراض في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكذلك حصلنا على مبنى في الاحساء وتعهدت الهيئة الملكية بالجبيل وينبع بترميم المبنى، وطالب بالعلاوة السنوية للمتقاعد وذلك للتغلب على غلاء المعيشة التي يعاني منها كل مواطني المملكة وخاصة المتقاعدين مشيرا الى ان العلاوة ترتفع اذا كان المعاش منخفضا.

ومن جهته أكد الدكتور عبدالرحمن هيجان عضو مجلس الشورى ان العالم يهتم بالمتقاعد وان اغلب الجمعيات واللجان هناك يديرها المتقاعدون، فالتقاعد خط وهمي لا وجود له كخط الاستواء، فالبعض ينظر اليه على انه هبة من الله تتفرغ فيه لأعمالك الخاصة ولأسرتك وراحتهم، والبعض ينظر اليه على انه مرحلة توقف عن النشاط والعوز والعالة. وتحدث الدكتور هيجان عن الجهود التي تبذلها الدولة في الاهتمام بالمتقاعدين، وان يتكيف المتقاعد على نقص الدخل المادي بعد التقاعد.

قانون مناهضة الإيذاء معطل حتى إشعار آخر

العنف ضد المرأة .. ما خفي كان أعنف

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557080.htm

عادل عبدالرحمن (جدة)

ما بين ساعة وساعة تشغل الرأي العام قصص تتداعى عن نساء وأطفالٍ وحتى كبار في السن تعرضوا إلى تعنيف ومخاشنة وأذى بدني ونفسي يصل حد التنكيل والتعذيب بصورة تخرج أبطالها من إطار الإنسانية إلى إنسان الغاب.

تتوالى القصص لتعلن دخول قضايا تعنيف الأطفال دائرة قريبة من الظاهرة ولن يكون الخروج منها إلا بخط مستقيم يحفه قانون يطبق بصرامة على الجناة المتجاوزين .. في وسط فيه قضايا العنف أكثر بكثير عما نقرأه في الصحف ونشاهده على شاشات التلفزة.

لم تهدأ الضجة بعد أثر التعنيف القاسي الذي تعرضت له الطفلة (لمى) من والدها الذي أذاقها القسوة وصنوف العذاب، ما يشير إلى أن التعنيف يحدث من مختلف شرائح المجتمع مهما كان مستواها الفكري، كما يشير في ذات الوقت إلى ضرورة العمل على فتح قنوات اتصال مترابطة بين مؤسسات المجتمع لحسم الجدل حول القضية التي باتت وسائل الإعلام تتناقلها بصورة مكثفة و(محيرة).

المصحة أو الأمل

في لجنة الحماية التي يرأسها مدير الشؤون الاجتماعية هناك أعضاء من أغلب الإدارات الحكومية مثل المحافظة، الشرطة والمحكمة وحتى إدارة التربية والتعليم إلى جانب مستشفيات. ويقول مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي: إن اللجنة تضم أيضا عددا من الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين على درجة عالية من الكفاءة، يتابعون مختلف الحالات التي تصل إليهم. وحين وصول بلاغ التعنيف من الشرطة أو المستشفى تتولى لجنة الحماية دراسة حالة المعنف كما تتم دراسة حالة الفاعل العنيف. وتعمل اللجنة على معرفة ظروف التعنيف ودوافعه والتوصل إلى حقيقة قواه العقلية وإن ثبت مرض الفاعل أحيل إلى مستشفى الصحة النفسية. وإن تبين أن الجاني مدمن مخدرات يحال إلى مستشفى الأمل.

آل طاوي قال: إن لجنة إصلاح ذات البين قد تتدخل في بعض الحالات لحل بعض الأمور. مؤكدا وجود برامج توعية وقنوات اتصال بين وزارة الصحة وإدارات التعليم تهدف إلى تنظيم جولات ميدانية لشرح قضايا العنف والطرق المناسبة في علاجها.

أسرة بلا عنف

تعنى جمعية حماية الأسر بكافة قضايا العنف الأسري، لكن ذلك لا يعني حتمية حدوث التحرش الجنسي والعنف الجسدي بل يتعدى ذلك إلى أي أمر يعيق استمرار الأسرة بشكل طبيعي. وتشرح رئيسة جمعية حماية الأسرة في جدة سميرة الغامدي دور الجمعية وتقول إنه لا ينحصر في معرفة الحالات المعنفة بل تعمل على إعداد برامج ودورات تدريبية حتى للأشخاص العاديين في المجتمع، مثل التعريف بكيفية التعامل مع الزوج إضافة إلى معرفة حقوق المرأة عند زواجها أو طلاقها وواجباتها.

وزادت الغامدي: إن الجمعية تهدف إلى خلق أسرة بلا عنف وطفولة آمنة، ودشنت الجمعية برنامجا يسعى إلى تمكين المرأة اقتصاديا ومساعدتها لتكوين هوية تستطيع بها التعامل مع مختلف قضاياها والإلمام بأدق تفاصيل مشكلاتها، مؤكدة بأن الجمعية تعد برامج حقوقية وعلاجية مختلفة تهتم بتأهيل المرأة اجتماعيا لتتعامل بمعرفة أكبر مع ما يستجد عليها من أحداث.

شراكة ومسؤولية ممتدة

الغامدي أبانت أن حالات التعنيف التي تصل للجمعية يتم توجيهها بما يلزم باعتبار الجمعية جهة غير تنفيذية فيتم رفع الملف إلى الشؤون الاجتماعية أو المساعدة بتوكيل محام أو عمل بحث اجتماعي للمستفيدات من الجمعية، مشيرة إلى أن الأرقام والإحصائيات عن حالات التعنيف غير متوافرة بشكل دقيق وأن الأرقام المعلنة لا تمثل الحقيقة، لأن الحالات التي تخرج للإعلام أقل بكثير مما هو في الخفاء. وتمنت الغامدي إصدار قانون ينهي المسألة بعد انتظار سنوات، كما حثت على ضرورة إدخال بعض الدروس في المناهج الدراسية، لأن ذلك من شأنه المساهمة في رفع مستوى الوعي خاصة حينما تكون الفئة المستهدفة صغيرة. وانتهت رئيسة جمعية حماية الأسرة إلى أن الشراكات موجودة مع عدة قطاعات حكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والجمعيات الأخرى مثل حقوق الإنسان. لافتة إلى أن الكثير من المحاضرات وجدت تجاوبا كبيرا في عدد من المناطق مثلما حدث في إحدى المدارس التي بدأت حملة تحت عنوان «مدرسة بلا عنف».

الشورى وحقوق الإنسان

المتحدث الرسمي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور صالح الخثلان أشار إلى إنشاء هيئة وطنية مستقلة للحماية من الإيذاء معززة بموارد بشرية وكوادر مدربة لتقديم الخدمات فيما يتعلق بقضايا العنف. مضيفا بأن العنف وصل إلى مرحلة خطيرة تستوجب سن قوانين خاصة لإيقاف تزايد حالات التعنيف والضرب بقوة على أيدي الجناة والأخذ بيد الضحايا. وقال الخثلان: «نسمع في فترات متقاربة عن وفاة طفلة أو امرأة بسبب التعنيف الجسدي .. هذا مؤشر خطير وحان الوقت لتطبيق قوانين رادعة تحمي ضحايا العنف في المجتمع».

إلى ذلك، أوضح عضو مجلس الشورى الدكتور مشعل العلي أن المجلس درس مشروعا متكاملا عن العنف وتم التصويت عليه في المجلس. وأضاف بأن الدراسة ناقشت العنف بشكل عام إن كان ضد المرأة والطفل أو الرجل، ويدخل في ذلك كل ما يتعلق بالإيذاء جسديا أو نفسيا. وأشار إلى أن هناك قضاء شرعي يأخذ للمرأة أو الطفل الحق، حاثا على ضرورة تفعيل بعض الأنظمة في هذا الشأن بحيث تقضي على هذه الممارسات اللا إنسانية.

المغردون والعنف الأسري

شهدت مواقع التواصل الاجتماعي حراكا كبيرا بشأن قضايا العنف ضد المرأة والطفل، وطالبت بعض المواقع عبر كتابها الهواة والمحترفين بسن قوانين صارمة. وكان التفاعل الأكبر في قضية الطفلة (لمى) التي رحلت عن الدنيا بعد التعنيف الذي تعرضت له من والدها. وأنشأ المغردون (هاشتاق) لمناقشة الأحداث المختلفة التي شغلت الرأي العام، وطرحوا الوسائل التي من الممكن الاستفادة منها للتقليل من الظاهرة. وطالب بعض المغردين بضرورة تطبيق النظام على كل من

يتورط في التعنيف أو إصدار قوانين مكتوبة تحدد بشكل دقيق كل قضية والعقوبة المقررة عليها، وكتب الناشط في تويتر خالد عسيري عن عقوبة الفاعل العنيف وأضاف أنه لم ير حتى الآن عقوبة طبقت على أي متورط في العنف. وتمنى المغرد خالد الثبيتي في تغريدة له أن تكون العقوبات مناصفة باعتبار التعنيف كذلك يقع على الرجل مثلما المرأة مستغربا من عدم صدور أي تنظيم يحمي المجتمع من أشكال العنف.

بينما كتبت مهاوي الحسين أن دور الرعاية امتلأت بالمعنفات، ورأت ضرورة التفاعل والوصول إلى حل تبدأ من خلاله مرحلة جديدة من الشفافية ووضوح الحقوق والواجبات.

أستاذ الإعلام والاتصال في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور حسان بصفر حث على ضرورة تكثيف الحملات التوعوية في هذا الجانب وأن تكون مستمرة طوال العام وألا ترتبط الحملة بحوادث أو وقائع طارئة ومحددة. مقترحا إقامة فعالية يشارك بها نخبة من المفكرين والأخصائيين يبدأون في طرح الواقع الاجتماعي الحالي لتكون بداية للاعتراف بالمشكلة.

"حقوق الإنسان": أيتام جازان تعرضوا لـ"انتهاكات"

القحطاني يطالب العثيمين بتعيين من "تبرأ بهم الذمة"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125275&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

تكشفت تفاصيل جديدة للبرقية العاجلة التي بعث بها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، الأحد الماضي على خلفية ملف تجاوزات دار الأيتام بمنطقة جازان.

وجاء في البرقية ـ تحتفظ "الوطن" بنسخة منها ـ "نود الإشارة إلى ما رصدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في دار الأيتام بمنطقة جازان من سوء الرعاية، حيث يعاني نزلاء الدار من سوء التغذية، ونقص الاهتمام من قبل بعض القائمين على رعايتهم، وعدم مناسبة الأثاث والبيئة المحيطة بمقر سكنهم".

وأكد القحطاني أن أيتام جازان "تعرضوا لانتهاكات"، مطالبا الوزير بـ"تعيين من تبرأ بهم الذمة" في الدار.

وفي سياق متصل، قال عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن الهيجان لـ"الوطن" إن حادثة أيتام جازان تستدعي من وزارة الشؤون الاجتماعية، أن تعيد النظر في اختيار القيادات الإدارية، وأن ذلك يجب أن يكون "على أساس شروط مختلفة تعكس الجوانب الإنسانية والأخلاقية لا الوظيفة الشاغرة".

ورأى الهيجان أن ما حدث في جازان "أمر مؤسف"، معتبرا أن ذلك يعد من باب التقصير في حق "القيادة الإدارية" نفسها، فضلا عن كون ما حدث تقصيرا في حق الأيتام.

على خلفية التجاوزات المرصودة في دار رعاية الأيتام بجازان، وجهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأحد الماضي خطابا عاجلا إلى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، طالبته فيه بإعادة النظر في تعيين من تبرأ بهم الذمة، ويتعاملون بإنسانية في الدار نفسها وغيرها من المواقع المماثلة. وأكدت الجمعية في بيان وقع باسم رئيسها الدكتور مفلح القحطاني، رصدها عدة انتهاكات في دار أيتام جازان بدءا بسوء الرعاية وانتهاء بنقص الاهتمام من قبل بعض العاملين فيها، مشددة على ضرورة تحسين التعامل مع ساكني الدار لأنهم بحاجة إلى الرعاية والاهتمام.

وجاء في نص الخطاب الذي تحتفظ "الوطن" بنسخة منه "نود الإشارة إلى ما رصدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في دار الأيتام بمنطقة جازان من سوء الرعاية حيث يعاني النزلاء في هذه الدار من سوء التغذية ونقص الاهتمام من قبل بعض القائمين على رعايتهم، وعدم مناسبة الأثاث والبيئة المحيطة بمقر سكنهم. وحيث إن الجمعية ممثلة بمقرها الرئيس وفرعها بمنطقة جازان رصدت عدة انتهاكات فردية واقعة على هذه الفئة التي هي بأمس الحاجة للرعاية والاهتمام، وبما

أن الحاجة تدعو لإيجاد كوادر قيادية مختارة بعناية ومؤهلة للتعامل الإنساني مع هذه الفئة بما يضمن حمايتها وعدم انتهاك حقوقها. لذا فإن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تأمل منكم النظر في وضع القيادات الإدارية القائمين على أمر هذه الفئة التي ليس لها داعم سوى وزارتكم، والعمل على اختيار من تبرأ به الذمة للقيام على أمر هذه الدار، والجمعية على ثقة أن وزارتكم لن تألو جهدا في تحقيق ذلك".

وكانت "الوطن" انفردت الشهر الماضي بنشر تحقيق متكامل عن سوء الرعاية والاهتمام في دار رعاية الأيتام بجازان، أحدث ردود فعل واسعة في الوسط الاجتماعي، مما دفع بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات المعنية للتفاعل مع الموضوع.

زين العابدين لـ الشرق: لابد من تعديل المادتين33 و 53 من نظام الأحوال المدنية

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/19/633663

الخبر- سلطان العتيبي

ناشدت عضو المجلس التنفيذي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، الجهات المختصة بإجراء تعديلات على نظام الأحوال المدنية في المملكة، وذلك لإعطاء المرأة بعضا من حقوقها التي يسلبها إياها عدد من الرجال، وأوضحت زين العابدين بأن قضية ثريا وشقيقتها تعد قضية رأي عام لايمكن تجاهلها، متسائلة في الوقت ذاته عن أهمية القوانين إذا كانت لاتطبق بحق والد ثريا، كما نوهت بضرورة إجراء تعديل وإعادة النظر في بعض مواد نظام الأحوال المدنية خاصة المادة (33)، والتي لايحق فيها للأم أو الزوجة تسجيل مولودها، وكذلك المادة (53)، والتي تنص في حالة الوفاة على عدم أحقية الزوجة في التبليغ بوفاة زوجها، وتضيف «لابد من إلغاء هاتين المادتين». وأفادت زين العابدين بأننا نفتقر لوجود نظام صارم على الأب الذي يرفض استخراج هوية، ولابد أن يعطى الحق للأم أو المرأة الراشدة باستخراج هويتها بنفسها دون الرجوع لولي الأمر، حيث بعض الإجراءات التي تشترط موافقة ولي الأمر تتسبب في مشاكل كبيرة في المجتمع كما حدث لقضية ثريا وشقيقتها. جاء ذلك في تعليق لها على ما نشرته «الشرق» أمس الأول بعنوان «مجهولون في بحر الوثائق» والذي تطرق إلى قضية ثريا اليامي وشقيقتها وما تعرضتا له من رفض والدهما لاستخراج الهويات الثبوتية لهما وهو ما تسبب في حرمانهما وأبنائهما من التعليم والعلاج والسكن والزواج بطريقة نظامية.

حقوق الأغنياء وحماية التجار

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557136.htm

صالح إبراهيم الطريقي

بعد أن دافع المتحدث الرسمي باسم «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» الدكتور صالح الخثلان عن رجال الأعمال، وأن الجمعية تقف بصفهم في صراعهم مع وزارة العمل، ها هو رئيس «حماية المستهلك» الدكتور «ناصر التويم» يؤكد أنه من حق التجار رفع الأسعار طالما «وزارة العمل سترفع رسوم العمالة الوافدة».

واستندت «حقوق الإنسان وحماية المستهلك» قانونيا إلى رأي قانوني لأستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز وعضو الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي الذي قال وبصريح العبارة «إن رفع التجار للأسعار نظامي وقانوني».

وطالب رئيس حماية المستهلك «التويم» بأن تعيد الوزارة النظر في قرارها، قبل أن يدعو مجلس الشورى إلى التدخل لمنع القرار، وقال لجريدة «الشرق»: «نحن لا نملك عصى موسى ولا مال قارون ولا قانون حمورابي، ولكننا نملك فكرا ورؤى ستسهم في حماية المستهلك».

ولست أدري ما الذي عناه رئيس «حماية المستهلك» في جملة «ولا مال قارون»، فهل هو متضرر من رفع رسوم العمالة الوافدة، أم هو بسبب دفاعه المستميت عن التجار، لم يعد يفرق بين مالهم وماله؟

بعيدا عن «مال قارون»، لا ألوم «حقوق الإنسان» و«حماية المستهلك» على مواقفها ودفاعها عن التجار؛ لأن «رجال الأعمال في كل دول العالم لهم قوتهم وتأثيرهم، وبالتالي، هم قادرون على الضغط أكثر من الفرد أو المستهلك في مثل وضعنا هذا».

ولكن تخيلوا.. تخيلوا فقط، لو أن أعضاء «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وحماية المستهلك» ينتخبهم «الأفراد أو المستهلكون»، هل سيقفون بصف رجال الأعمال، أم لن يجرؤ أحد منهم على مثل هكذا تصاريح حتى لا يدفع الثمن في الانتخابات القادمة؟

وإلى أن يصبح الخيال واقعا، علينا أن نتقبل هذه آلية: ترى الوزارة أن التجار يحققون أرباحا عالية دون أن يساهموا بجزء من الأرباح لدعم المجتمع، فترفع الرسوم عليهم، فيقرر التجار رفع الأسعار ليدفع المواطن هذه الفروقات، فيما رئيسا «جمعية حقوق الإنسان وحقوق المستهلك» يتخليان عن الإنسان الضعيف والمستهلك، فيصبحان رئيس «جمعية حقوق الأغنياء» ورئيس «حماية التجار».

برامج التدريب والتأهيل لا تكفي بدون وعي مجتمعي أفراداً ومؤسسات في الوقوف معهم

سجناء يخرجون للمجتمع أشد خطراً..!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/19/article794188.html

الدمام، تحقيق- محمد الغامدي

يخرج بعض السجناء بعد انتهاء محكومياتهم أشد خطراً مما كانوا عليه قبل دخولهم السجن في قضايا بسيطة؛ ليشكلوا خطراً أكبر على مجتمعهم؛ بسبب اختلاطهم مع سجناء أشد إجراماً، حيث يتم تصنيف المساجين غالباً بحسب جرائمهم، فمثلاً يُحبس شاب في قضية ترويج مخدرات مع من هم أضعاف عمره بعد أن قضوا عمراً مديداً في المجال ذاته؛ فيتبادلون الخبرات، ويستقي الشاب دون أن يعلم كل أسرار المهنة، ويستمرئ خطرها حتى يخرج محترفاً بشكل أكثر مما مضى، وقد غُرست في ذهنه أفكار سلبية تدفعه لارتكاب جرائم ربما تكون أشد خطراً من القضية الأولى التي بسببها دخل السجن، وكانت بداية مرحلة انحراف أشد خطراً عليه وعلى محيطه المجتمعي.

وطالب كثيرون بتكثيف البرامج التأهيلية والتدريبية بشكل يجذب السجناء السعوديين، دون اقتصار البرامج على مهن بسيطة وغيرها من الحرف التي لن يعملوا في مجالها بعد الإفراج عنهم، إلى جانب إعادة تصنيف عنابر المساجين، ليس بحسب قضاياهم، وإنما بحسب المدة، و"السابقة"، والسلوك الإجرامي، والفئة العمرية.

تطوير وتحديث

وأكد "د.عادل الجمعان" -باحث في مجال الأسرة والسلوك الاجتماعي- على أن البرامج المقدمة من قبل الإصلاحيات لإعادة تأهيل السجناء قبل خروجهم للمجتمع مرة أخرى متنوعة، متسائلاً عن جدواها من حيث التقييم، حيث إن العديد من السجناء يشغلون أوقاتهم بهذه البرامج ولكن دوافع الفائدة معدومة، وهنا يأتي دور المختصين لمعرفة ذلك، مطالباً بتحديد البرامج على حسب جرائم السجناء ومدة أحكامهم، دون ضم الجميع في برامج موحدة.

وقال إن عملية التطوير مطلوبة، ولابد من مواكبة متغيرات المجتمع المختلفة، خاصة في ظل صعوبة أوضاع السجناء وظروف أسرهم أثناء فترة المكوث في السجن، أو بعد خروجه، مبيناً أن توفر الإستعداد والرغبة لدى السجين بالتغيير وإعداده بشكل جيد أثناء تواجده في السجن وقبل خروجه من خلال برامج تعليمية وتدريبية على التكيّف مع صدمات المجتمع عند خروجه، وتقبله كل ما يقدم له من كل المختصين؛ لكي يخرج إلى المجتمع.

وعن ربط عقوبة السجين بنوعية إجرامه، أوضح أن العقوبة ليست حلاً سحرياً لبعض الجرائم، ومن الممكن أن يعود السجين إلى نفس الإجرام؛ ما لم تكن البرامج المقدمة له مُركزة على نوعية جُرمه للإقلاع عنه وتغيير فكره، إلى جانب وضع برامج تحفيزية وتشجيعية داخل السجن، منوّهاً أن السجون في المملكة تعتبر فاعلة على المستوى العالمي ولديها برامج ولكن يجب تطويرها، مشدداً على ضرورة منح الثقة للسجين بصورة تدريجية، مع وضع برامج تقييم سلوكه بين فترة وأخرى.

وأضاف أنه قبل الحديث عن آلية مساعدة السجين على تغيير فكره وسلوكياته، يجب الأخذ في الاعتبار أنه مهما كانت قوة البرامج الموجهة لإصلاح الفرد أياً كان، ومهما كان القائمون عليها من ذوي خبرة واختصاص؛ لن يكون لها جدوى أو نفع؛ ما لم تتوفر قاعدة مهمة جداً وهي الاستعداد الذاتي لدى السجين أو الفرد المنحرف سلوكياً؛ للتغيير، إذ إن تلك القاعدة هي اللبنة الأساسية التي تُبنى عليها آلية التغيير؛فإن توفرت أتيحت إمكانية تطبيق مختلف الآليات والطرق؛وإن حدث العكس فالنتيجة معروفة مسبقاً، ثم تأتي عملية إعداد الأسرة قبل المجتمع فهي مجتمع الصغير الذي سيعيش فيه السجين بدلاً من السجن، وإذا لم يُعد هذا المجتمع الصغير إعداداً جيداً يتقبّل السجين قبل وبعد الخروج؛ فإن البرامج لن تكتمل صورتها بالشكل المطلوب، ثم يتم تطبيق المرحلة الأخيرة وهي تثقيف المجتمع بكافة شرائحه وصوره لتقبل خطأ هذا السجين، وإعطائه فرصة جديدة للحياة مع الحرص في التعامل معه وعدم منحه الثقة دفعة واحدة، بل بصورة تدريجية.

وذكر أن السجين إذا قرأ وحفظ القرآن الكريم من قلب مؤمن ومصدق فإنه سيؤدي مهمته؛ أما إذا اتخذه كذريعة وطريقة للخروج من السجن سرعان ما يتم كشف أمره، إلى جانب وجود عدد من العوامل التي من شأنها أن تقود الفرد المخادع إلى العودة للإنحراف، ويأتي أبرزها ضعف الجانب الروحي وضعف الإعداد له، والإحباط، والبطالة، إضافة إلى الفراغ وأصدقاء السوء، منوهاً بأهمية التفريق بين السجناء، والتعامل معهم بحسب فئاتهم العمرية وجرائمهم وسلوكياتهم، فلا يمكن المساواة بين شاب ارتكب جريمة سرقة وهو في سن(18 عاماً) بمروج مخدرات تجاوز عمره الخمسين عاماً على سبيل المثال.

رعاية مستمرة

وذكر "د.غازي الشمري" -رئيس لجنة التكافل الأسري في إمارة المنطقة الشرقية- أن الدولة تُولي السجين وأسرته كل رعاية واهتمام، حيث تحولت السجون في المملكة إلى إصلاحيات لتأهيل السجناء من أجل أن يخرجوا إلى المجتمع أعضاء فاعلين، مشيراً إلى أن الأهم هو رعاية السجين والسجينة بعد خروجهم لكي لا يعودوا إلى الإجرام، حيث يتحمّل كثيرون بعد خروجهم أعباء الحياة، ونظرة المجتمع الدونية لهم، فضلاً عن أن الاهتمام الذي كان يحظى به وأسرته ينقطع بعد الإفراج عنه، ناهيك عن عدم تقبل فئات عديدة من المجتمع لسجناء لا يحظون بقبول معظم جهات القطاع الخاص من أجل التوظيف؛ لأنه كان سجيناً، داعياً إلى التركيز على السجناء الأشد خطراً على المجتمع، وتصنيفهم، ووضع أولويات لهم من حيث الحوافز والتشجيع والتدريب والتوظيف؛ تفادياً لعدم عودتهم إلى الإجرام مرة أخرى.

وقال إن المجتمع لا يقبل السجين حتى وإن تم تأهيله داخل الإصلاحيات وخارجها، داعياً إلى توعية المجتمع؛ لكي يتوافق مع البرامج التأهيلية التي تقدم للسجين وأن لا يكون سبباً في انتكاسته بعد خروجه، مبيناً أنه -بحكم عمله مأذون أنكحة شرعي- وجد كثيرا من السجناء السابقين يجدون مشكلات في الارتباط بشريكة حياة على الرغم من الإفراج عنهم، والأمر ذاته ينطبق على السجينات، حيث يكون زواجها نادراً؛ مما قد يدفعهم إلى ارتكاب محظورات، مبيناً أنه شهد مؤخراً تزويج ثلاث سجينات بعد انتهاء محكوميتهن ورفض أهاليهن استلامهن، وتكفل أمير المنطقة الشرقية الأمير محمد بن فهد بمهورهن كاملة بعد اختيار الزوج المناسب من قبل لجنة التكافل الأسري بإمارة الشرقية.

وطالب الجهات التعليمية ووسائل الإعلام والمساجد والأسر بتوعية الأفراد نحو احتواء السجين، وتأهيله بعد الإفراج عنه، حتى يعود عضواً فاعلاً في المجتمع، مبيناً أن سجون المملكة مميزة في التأهيل والتدريب، ولكن يجب أن توجد آليات رقابة على السجناء بشكل أكبر لمتابعة البرامج المنفذة عليهم، مستشهداً ببرنامج المناصحة الذي تبناه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، حيث كان له الأثر البارز في احتواء كثير من الفئة الضالة وتأهيلهم للمجتمع مرة أخرى، ومن هذا المنطلق نحتاج أيضاً إلى برامج مركزة للسجناء سواء الخطرين أو غيرهم حتى نحتويهم، موضحاً أنه كُلما كان البرنامج محدداً بفترة زمنية وأهداف نوعية؛ كلما كانت نتائجه جيدة.

ودعا إلى استحداث برامج تدريبية فريدة من نوعها لتأهيل بعض السجناء بعد الإفراج عنهم يجدون فرص العمل متاحة أمامهم، ولا يكتفون ببرامج تقليدية مثل النجارة والحدادة، مقترحاً إنشاء شركات بالتعاون مع السجون يسهم فيها السجناء بالعمل كمساهمة في رأس المال، إلى جانب تطوير وتحديث البرامج الحالية بما يتواكب مع التسارع التقني الحديث، أو غيرها بما يتناسب مع خدمة المجتمع؛ حتى يتحول خطر السجناء على مجتمعهم إلى نفع فعال، مبيناً أن أثر البرنامج إذا كان فعالاً بشكل أكبر زادت فرصة تغير مسار السجين للأفضل.

متابعة وتقييم

وشدد "محمد بن أحمد الصافي" -رئيس لجنة تواصي- على أن القضايا والجرائم تتراوح على مستوى العالم ما بين بسيطة إلى خطيرة جداً على المجتمع، مثل القتل والسلب والمخدرات، مبيناً أن السجون في المملكة تمكنت من تعديل سلوك ومنهج كثير من المساجين، ووضعت لهم العديد من المحفزات للخروج من السجن، ومن أهمها حفظ القرآن الكريم، فيصبح أغلب المساجين الذين حفظوا القرآن الكريم مسهمين في بناء مجتمعهم، ومتعظون من أخطائهم السابقة، مشيراً إلى الإنجازات تحتاج إلى تقييم ومتابعة تتطلب فترة زمنية بعد خروج السجين.

وقال إن تصنيف السجناء يجب أن يكون حسب نوع الجريمة، ومتابعة السلوكيات، وعلاقات مع السجناء الآخرين، حيث يعزل السجناء الأكثر خطراً على نظرائهم في عنابر خاصة، وتوضع عنابر لأصحاب القضايا الخفيفة، مبيناً أن مسؤولي السجون لا يملكون عصا سحرية لتطويع المجرمين الخطرين؛ لأن الجريمة تغلغلت في نفوسهم، ويبقى السجن هو الوسيلة الوحيدة لكبح جماح خطرهم على المجتمع، ويشكلون خطراً على الجميع حتى داخل السجن ويبقون في عنابر منفصلة عن بقية النزلاء.

وأضاف أن الإصلاحيات داخل السجون ساهمت بشكل كبير في تقييم سلوك السجين ومساعدته على الإنخراط في المجتمع بعد الافراج عنه من خلال تهيئة مراكز تدريب المهني بمختلف المهن وإلحاقهم بوظائف داخل المصانع المتوفرة داخل السجون، واعطائهم الفرصة الكاملة في إكمال دراستهم، ومنهم من يواصل دراساته العليا؛ مما يُغير سلوك السجين للأفضل، داعياً كافة شرائح المجتمع إلى تقبل السجين بصدر رحب؛ وإلاّ سوف يعود إلى الجريمة، إلى جانب توظيفهم وتحسين أوضاعهم.

أفياء

كسرة خبز بالقطارة !!

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121215/Con20121215555900.htm

عزيزة المانع

القارىء أبو مؤيد من مكة بعث إلى أفياء يستعيد قضية عمال النظافة في العاصمة المقدسة الذين امتنعوا عن العمل خلال الشهر الماضي، فخلال ذلك الشهر عانت مكة المكرمة من مشكلة توقف عمال النظافة عن العمل لبضعة أيام حيث كانوا محتجين على تأخر الشركة المتعاقدة معهم في صرف مرتباتهم، فأصاب توقفهم العاصمة بالضرر حيث تراكمت النفايات في الطرقات والأسواق مشوهة المدينة ومنذرة بهبوب أخطار صحية إن لم يجر تفادي الأمر بالسرعة اللازمة، مما اقتضى تدخل أمانة العاصمة لحل المشكلة وربما لولا ذاك لطال الأمر أكثر.

وأبو مؤيد يستعيد هذه الحادثة يريد أن يعرف ما الذي فعلته أمانة العاصمة من إجراءات بعد ذلك كي تضمن عدم تكرر مثل هذه الأحداث؟ فحسب متابعته لأخبار تلك القضية وجد أن شركة النظافة التي ينتمي إليها أولئك العمال تقدمت بشكوى ضد خمسين عاملا منهم بحجة أنهم قاموا بإرغام زملائهم على التوقف عن العمل مهددين لهم بالقتل إن لم يستجيبوا لمطلبهم، فما ذا حدث بعد ذلك؟ هل جرى التحقيق معهم؟ وهل عوقبوا؟ وهل وضعت أمانة العاصمة خططا احتياطية لمواجهة الحوادث المشابهة التي قد تطرأ في المستقبل؟ خاصة وأن بعض شركات النظافة يتكرر منها التأخر في صرف المرتبات وإساءة التعامل مع العمال مما يخشى منه عودة التوقف، فما الذي فعلته الأمانة لمواجهة حالات الطوارىء المحتملة؟

ويستطرد هذا القارىء في رسالته ليشير إلى ما ورد في بيان جمعية حقوق الإنسان إثر زيارتها لمجمع إسكان عمال نظافة مكة المكرمة الذي نشر في صحيفة الشرق قبل ثلاثة شهور تقريبا، حيث جاء فيه أن السكن مزدحم وخال من التهوية والممرات حوله ترابية مما يجعل السكن بيئة مناسبة لانتشار الأمراض بين العمال، وأن أجور العمال متدنية للغاية فهي تبدأ من (250) ريالا، وأن هذا الأجر المتدني لا يكفي حاجة العامل مما ينتج عنه تحول العديد منهم إلى التسول أو الوقوع في الجريمة مما يزيد في ارتفاع المشكلات الأمنية والاجتماعية والسلوكية.

فبيان جمعية حقوق الإنسان يؤكد أن التدني في أجور عمال النظافة يعود ضرره على المجتمع قبل أن يمس العامل نفسه، وهؤلاء العمال يقبلون بالأجر المتدني ليس لفقرهم وعوزهم فحسب وإنما أيضا لعدم توقعهم ما في بلادنا من غلاء فما تعطيهم إياه الشركة قد يكون بالنسبة لهم مبلغا جيدا في بلادهم ولكنهم متى جاءوا إلى هنا اكتشفوا المعاناة التي لم يتوقعوها.

إن من الأهمية بمكان أن يعاد النظر في أمر وضع حد أدنى للأجور بحيث لا يترك أصحاب الأعمال يحددون الأجر بأنفسهم، فهم يظلون تجارا يبحثون عن التكلفة الأقل من أجل ربح أكثر.

(حمايةُ المستهلكين) الأغنياء

المصدر: جريدة البلاد الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=14114

محمد معروف الشيباني

تنزف جراحكَ فتلهث لطبيب ابتغاءَ إسعافها، فيبدأ شرح مبررات النزيف و آثاره ليعطيك درساً في الدورة الدموية. سيتبادر لذهنك فوراً أنك أخطأتَ الطريق، لم تَأتِ مَلاكَ رحمةٍ بل سجّاناً أو حانوتياً، إذْ المقامُ مقامُ إسعافٍ لا تنكيل.
هكذا صرح للصحف رئيس (جمعية حماية المستهلك) ومتحدثُ (جمعية حقوق الإنسان) مُعلقيْن -رزقهما الله حُسنَ البيان- على رفع التجار الأسعار بذريعة رسم 200 ريال عن الوافد. فبشّرا المواطنين ألّا آليات لضبط الأسعار. و أكد الأول أن رفعها مبرر، و أنهم لا يملكون "سوى رؤى تُسهم في حماية المستهلك". تماماً كالطبيب أعلاه. بمعنى إما أنهما يؤيدان التجار بالضغط على وزارة العمل لإسقاط قرارها الهادف زيادة فرص عمل السعوديين، أو يُنبّهان أن بقية أجهزة الدولة لا تعنيها كارثة رفع الأسعار. و كلاهما فضيحة.
أيها المسؤول، إنَ عجزتَ عن المعالجة فأسمِع الناس ما يلائم وظيفتك، أصرخْ يا (حماية المستهلك) و قل إن رفع الأسعار غير مقبول، لا تبرره، ساهم برؤاك لمواجهته. صُنْ هِمَمنا من الإحباط و نفوسنا من الأسى..إلا إنَ كنتَ (حماية المستهلكين الأغنياء)..و لا نصيبَ (للفقراء) حتى من مَعسول كلامك.

إلى متى نبقى ضعفاء ؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121218/Con20121218556819.htm

حمود أبو طالب

يؤكد رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر التويم أن رفع التجار للأسعار بسبب قرار وزارة العمل رفع رسوم العمالة الوافدة «قانوني ونظامي وحق لهم» وأنه لا يوجد نظام يمنعهم من رفعها، لكنه انتقد وزارة العمل التي أصدرت القرار دون التنسيق مع وزارة التجارة وجمعية حماية المستهلك للحد من ارتفاع الأسعار، بحسب ما نشرته صحيفة الشرق يوم الأحد الماضي.. هنا نحن أمام معضلة حقيقية وتناقض غير مفهوم، فإذا كان رفع الأسعار قانونيا ونظاميا كما يقول رئيس الجمعية فما الذي سيتغير لو نسقت وزارة العمل معها، وكيف يمكن لها أن تحد من ارتفاع الأسعار. إنها المرة الأولى التي يكتشف فيها العبد لله كاتب هذه السطور أنه لا يوجد نظام يمنع رفع الأسعار، وأنه يمكن الإعلان عن هذه المعلومة بمثل هذا الوضوح، بل وإن رفعها قانوني ونظامي متى ما شاء التجار. هنا نحن أمام مشكلة خطيرة أهم من قضية الجدل على موضوع الرسوم على العمالة الوافدة، لأن المواطن هو الذي سيتحمل 90% من زيادة الأسعار كما يؤكد الدكتور التويم.

وحين دخلت جمعية حقوق الإنسان على خط المشكلة أكدت على لسان متحدثها الرسمي أنه لا توجد آليات واضحة لضبط الأسعار، وأن الشكاوى التي تصلها بهذا الخصوص تحيلها إلى جمعية حماية المستهلك، أي أن المحصلة النهائية لا شيء..
تصريح الجمعيتين فيه نقد صريح لوزارة العمل، ولكن حتى لو اتفقنا معهما على رأيهما بأن وزارة العمل تسرعت ولم تدرس القرار جيدا أو تنفذه على مراحل، فإن القضية الرئيسية الأهم تتمثل الآن في الحرية التامة للتجار أن يرفعوا الأسعار كما يشاؤون تحت مظلة قانونية ونظامية، أو كما يقول أستاذ القانون وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي «إذا كانت لوزير العمل حجة مقبولة في اتخاذ هذا الإجراء فإن للتجار حجة مقبولة أيضا في رفع الأسعار لأن المملكة تتبنى حرية المنافسة وحرية السوق»..
نكرر بأنه لا يهم الآن الجدل حول رفع رسوم العمالة، بل الأهم والأخطر أن المواطن هو الضحية الوحيدة لهذه المواجهة، وأي مواجهة غيرها لأنه لا توجد أنظمة تمنع رفع الأسعار أو تحد منها على الأقل، وبالتالي فإن دخل المواطن مهما ارتفع سوف يذهب في محرقة الغلاء الذي لابد أن نسأل من جعله نظاميا ومشروعا، وكيف استمر دون أنظمة تضبطه، وأين كانت أجهزة الدولة المعنية عن هذا الوضع، وما هي الحكمة الثاقبة من حرية السوق والمنافسة إذا كانت ستقصم ظهر المواطن الذي لا تحميه قوانين وأنظمة ؟؟.
يقول الأستاذ محمد أحمد مشاط في عموده بصحيفة المدينة يوم الأحد الماضي: (في الدائرة أو المنظومة الاقتصادية في أي مكان في العالم، يكون المستهلك هو العضو الأضعف، إلا أن القوانين والتشريعات المطبقة تجعله طرفا قويا جدا، فإلى متى نبقى هكذا ضعفاء؟؟)..هل من مجيب على هذا السؤال؟؟

مقتطفات ووقفات!

يكفي جائزة الأمير نايف فخراً اهتمامها بالسنة النبوية الشريفة وعلومها وما فيها من الحكمة والموعظة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420581

عبدالرحمن عربي المغربي

جائزة نايف بن عبدالعزيز العالمية للسنّة النبويّة والدراسات الإسلامية من الجوائز التي لها مردود، خاصة تجسيدها لشرف المكان والمكانة والتي من أجل ذلك أنشئت وقبل فترة رعى ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز حفلها الختامي، ويكفي هذه الجائزة فخرًا اهتمامها بالسنة النبوية الشريفة وعلومها وما فيها من الحكمة والموعظة - يقول المشرف على الجائزة سمو الأمير سعود بن نايف: «إن تبني صاحب السمو الملكي الأمير نايف لهذه الجائزة جاء تحقيقًا لأهدافها النبيلة ومقاصدها السامية، وقد توّجت مسيرتها بوثباتها البناءة وتنوع موضوعات أبحاثها» انتهى.
نعم بما تمثله هذه الجائزة من مكتسبات هي تمثل علامة مضيئة لهذا الوطن.
***
قضية دار الأيتام بجازان دخلت منعطفًا جديدًا بعد دخول الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجاء في «الوطن» الأربعاء 28 محرم 1434هـ أن مصادر أكدت من داخل الجمعية أنها بصدد رفع برقية لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية تدعو فيها إلى أهمية إجراء الوزارة تعديلات في كوادرها الإدارية وخاصة في دار أيتام جازان نظرًا لأهمية حسن اختيار القائمين على هذه الدور بحيث يجمعون بين الكفاءة والتعامل الإنساني.. انتهى

وزارة الشؤون الاجتماعية هي المحور في هذه الرعاية وهي وزارة تعرف وتدرك أن لديها ملفات ساخنة ولكن أسهبنا كثيرًا في الحديث عن رعاية هذه الفئات عندما حدث ما حدث في مراكز التأهيل الشامل وغيرها من الدور وقلنا يتم تشكيل لجنة تراقب أعمال من يقومون على رعاية هؤلاء الذين ليس لهم يد تؤثر.

***

قاتلكم الله ما تريدون من الوطن بفضل الله عزوجل ويقظة رجال الأمن تمكنت الداخلية من القبض على 634 متهمًا بتهريب وترويج مخدرات تزيد قيمتها عن 886 مليون ريال، قاتلكم الله الخيانة في دمائكم وعروقكم ولا تجدون أنفسكم إلا منسجمين مع نوازعها وهل تعتقدون أن خيانتكم ليست مكشوفة، شكرًا بكل كلمات الشكر لمصلحة الجمارك والجهات الأمنية على هذا الإنجاز.

***

كلمات الشيخ عبداللطيف آل الشيخ في مؤتمر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمستجدات المعاصرة بالجامعة الإسلامية بمدينة الحبيب صلى الله عليه وسلم كانت تحمل من الشفافية والوضوح الشيء الكثير ولخص هذه المنهجية للرئاسة في التقيد بالضوابط الشرعية وتطبيق الاحتساب دون إفراط والسعي لتحقيق تطلعات القيادة ومصلحة المجتمع ليس فيه أذى لأحد، وحذر من انتشار بعض الظواهر السلبية الخطيرة مثل السحر والشعوذة والابتزاز الذي انتشر في الآونة الأخيرة والعنف.. انتهى،

نعم يا معالي الرئيس كم عانى المجتمع من هذه الظواهر وخاصة السحر والشعوذة ونتذكر وندرك إنجازات هذا الجهاز في هذا الباب وطرق مكافحته فضعاف النفوس الذين يغلب هواهم وفسادهم على أنفسهم ويمارسون السحر ظنًا منهم وبتفكيرهم العاجز أنهم سيفعلون ما لا يقدّره المولى فيذهبون إلى أعشاش السحرة وبكل سذاجة يقدمون المبالغ ويخرجون وقد خسروا كل شيء، وبكل صدق فإن جهاز الهيئة له إنجازات عديدة وكشف كثير من هؤلاء المغفلين.

***

رسالة:

إعاقة فكر وليست جسد.. نعم مقولة تحمل على الأعناق نعم إنها إعاقة فكر إنها الإعاقة الأخلاقية التي تصيب كلا الجنسين حمانا الله منها فهي منتشرة ومتناثرة.

هيئة حقوق الانسان

أعضاء شورى: قرار زيادة الرسوم يرفع الأسعار.. وتحرك لإقناع وزارة العمل بالتراجع

دعوا إلى التركيز على الوظائف المناسبة للسعوديين

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 صفر 1434 هـ - 15ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420328

جابر المالكي - الرياض

كشف اعضاء بمجلس الشورى عن تحرك لجنة الادارة والموارد البشرية بالمجلس لاقناع وزارة العمل بالتراجع عن قرار زيادة الرسوم على العمالة الوافدة بمعدل 2400 ريال سنويا مشيرين الى ان القرار سيؤدى الى ارتفاع الاسعار على المواطن.

وطالب الاعضاء الوزارة باعادة النظر في القرار مؤكدين عدم مناسبته للتطبيق على كافة المؤسسات الصغيرة والكبيرة ومختلف المهن، وشددوا على اهمية التنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة قبل اتخاذ اي قرار على تماس بهذه الجهات او اختصاصاتها لتلافي الاثار السلبية التي قد تترتب على تلك القرارات، ودعوا وزارة العمل الى التركيز على الشركات الكبرى والمؤسسات لاحلال السعوديين وذلك لقدرتها على توفير اعداد كبيرة من الوظائف.

وفي هذا الصدد كشف عضو المجلس الدكتور ابراهيم السليمان لـ«المدينة» ان لجنة الادارة والموارد البشرية بالمجلس تعمل على ايجاد اليه للتفاهم مع مسؤولي وزارة العمل للبحث عن مخرج لهذا القرار، مشيرا الي ان هذا الموضوع لا يزال في بدايته وأن اللجنة لم تتضح لها الامور جلية بعد من حيث دوافع القرار ومبرراته، ورجح ان يؤثر القرار على المواطن والتاجر بشكل غير مباشر، وطالب وزارة التجارة والصناعة وجمعية حماية المستهلك بمراقبة الاسعار والقيام بدورها في هذا الجانب.

من جهته اكد عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالرحمن العناد ان قرار وزارة العمل برفع رسوم العمالة ليس مناسبا، مستغربا تطبيقه على كافة المؤسسات الصغيرة والكبيرة ومختلف المهن في وقت واحد.

وقال العناد اذا ارادت وزارة العمل ان تحد من البطالة عليها ان تحد من العماله الوافدة في الوظائف التي يرغب السعوديون العمل بها مبينا ان اغلب الوظائف المفضلة لديهم هى الوظائف الادارية والفنية والتي تتطلب مؤهلات جامعية، واشار الى ان نسبة كبيرة من السعوديين العاطلين من خريجى الجامعات.

وقال ان غالبية السعوديين لن يعملوا في وظائف بسيطة رواتبها قليلة وبالتالي ليس من المناسب رفع الرسوم على المؤسسات الصغيرة، واشار الى ان تطبيق القرار على العاملين بالمهن المختلفة كالسباكة والحلاقة والبناء سيؤدي الى ارتفاع الاسعار وتحميل المواطن هذه التكلفة الاضافية، واستبعد سعودة هذه المهن في الوقت الراهن، وطالب بالتراجع عن تطبيق القرار واعادة دراسته لتطبيقه على الوظائف التى تناسب السعوديين.

واتفق مع الآراء السابقة عضو المجلس عبدالوهاب آل مجثل وقال إن قرار وزارة العمل في غير مكانة مشيرا الي انه لن يضيف اي جديد في حل مشكلة البطالة، وانه يعالج قضية على حساب مشاكل اخرى، واشار الى وجود 6 ملايين عامل بعضهم هارب من كفلائهم والاخر متستر في مهن مختلفة بسيطة فيما قرار الوزير سيشمل من يعمل بشكل نظامي وهذا غير منطقي.

وقال: اذا كان لدى شخص شركة بها 5000 عامل نظافة فكيف ياتي صاحب الشركة بـ 2500 عامل سعودي يعملون في النظافة ناصحا وزيرالعمل بالتراجع عن القرار وان يتم النظر الى المشاكل من كافة الجوانب.

وطالب وزارة العمل بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة قبل اتخاذ اي قرار لمواجهة اي اثار سلبية دون ترك المواطن يواجهها وحده.

من جهته قال عضو مجلس الشورى الدكتور زين العابدين بري: من المفترض على وزارة العمل قبل رفع رسوم العماله ان تكون انتقائية من خلال اختيار قطاعات معينة تناسب السعوديين.
ولفت الى ارتفاع تحويلات العمالة الوافدة الى 120 مليار ريال سنويا، مشيرا الى ان تشجيع السعودة من شأنه ان يحد من هذه التحويلات الى الخارج بما يعزز من قوة الاقتصاد الوطني، واكد اهمية الاستغناء عن العمالة الاجنبية في المواقع التي يمكن للسعودي العمل بها، وتوقع ارتفاع اسعار السلع وتحمل المواطن هذه الكلفة في النهاية.
وكان رئيس جمعية حماية المستهلك د. ناصر آلتويم أكد في حوار خاص لـ(المدينة) أمس الأول أن جمعيته رصدت ارتفاعا في أسعار بعض المشاغل النسائية وقطاع المقاولات ومواقع غسيل السيارات بعد قرار وزارة العمل بفرض رسوم إضافية على العمالة الوافدة. وطالب مجلس الشورى وهيئة حقوق الإنسان بالتحرك لتجميد القرار حتى الانتهاء من دراسة أبعاده المستقبلية السلبية.

الأمير تركي بن محمد في تونس: تفاقم الحالة الإنسانية في الأراضي السورية محور اهتمامنا

المملكة تدعو مجلس الأمن والدول الكبرى إلى إيجاد حل لوقف العنف في سوريا

المصدر: جريدة الشرق الخميس 29 محرم 1434 هـ - 13 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/13/623084

تونس – واس
دعت المملكة المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى ومجلس الأمن إلى إيجاد الحل الأنسب لوقف العنف في سوريا وحقن دماء الأبرياء من الشعب السوري وتحقيق رغبته في العيش بحرية وكرامة وأمن واستقرار بعد أن فقد النظام السوري شرعيته وأصبحت آلته الحربية أكثر شراسة.
وقال وكيل وزارة الخارجية للعلاقات متعددة الأطراف الأمير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، إن "تفاقم الحالة الإنسانية في سوريا وتدهور الوضع الأمني هو محور اهتمامنا وشغلنا الشاغل، لذلك نجد علينا لزاماً بعد أن أصبحت الحقائق واضحة أمام مجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته لحفظ الأمن والاستقرار في سوريا".
وأكد وكيل وزارة الخارجية، في الكلمة التي ألقاها أمام الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل الذي بدأ اليوم الخميس في العاصمة التونسية، أن المملكة أخذت على عاتقها منذ بداية الأزمة السورية تحمل مسؤولياتها الإنسانية انسجاماً مع الجهود الدولية الرامية لدعم الشعب السوري الشقيق، مشيراً إلى إعلان المملكة في مؤتمر أصدقاء سوريا أمس الأول في مراكش عن تبرعها بمبلغ مائة مليون دولار إسهاماً منها في تخفيف الوضع الإنساني المتردي في سوريا.
وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، رأى الأمير تركي بن محمد أن النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مازال يشكل أحد أبرز مصادر التوتر الدائم وزعزعة الاستقرار في المنطقة في ظل تعنت إسرائيل المستمر ومواصلتها ممارسة منطق القوة والاحتلال ورفضها المبادرات العربية والدولية لإيجاد حل لهذا الصراع.
ورأى أن الاعتراف الأخير بدولة فلسطين في الأمم المتحدة كدولة مراقب غير عضو سيشكل عنصراً مهماً لتشجيع المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهود لإيجاد حل شامل وعادل لإنهاء هذا الصراع وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على أراضيه وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية.
وفي سياق آخر، أوضح الأمير تركي بن محمد أن حكومة المملكة أدركت منذ مرحلة مبكرة أهمية بناء المجتمع المدني وعدم إمكانية إنجاز الجهاز الحكومي مهامه بكفاءة ونجاح دون تعاون المجتمع المدني معه.

وأشار إلى حرص المملكة باستمرار على اتباع سبل الإصلاح والتطوير في شتى المجالات، مدركةً أن هذا الإصلاح هو عملية مستمرة وضرورية لما فيه مصلحتها وتقدمها ووفقاً لما يناسب ظروفها وخصوصيتها وبما يخدم تطلعاتها دون إملاءات، مع الاهتمام بما يحفظ استمرار تنميتها واستقرارها ونهضة شعبها ورفاهيته.
وأوضح أن حكومة المملكة شجعت ودعمت بسخاء إنشاء عديد من الجمعيات النسائية والخيرية والحرفية والتطوعية، بالإضافة للجمعيات المتخصصة في مجالات متنوعة مثل تلك المعنية بشؤون المتقاعدين والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والعجزة وغيرهم، كما تم تعزيز العمل الحقوقي بإنشاء هيئة حقوق الإنسان كهيئة حكومية مستقلة، وكذلك إنشاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية غير حكومية.
ونبّه إلى أن المملكة انضمت لجميع المعاهدات الرئيسة الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان في شتى المجالات، وفي مقدمتها اتفاقيات حقوق الطفل، ومنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الخاص بها.
وبيَّن أن خادم الحرمين الشريفين أولى اهتماماً خاصاً بتعزيز وضع المرأة ورفع مستواها الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، وتكلل ذلك بالتوجيه الذي أصدره في أواخر العام الماضي، القاضي بمشاركة المرأة في مجلس الشورى بدءاً من الدورة المقبلة، وكذلك مشاركتها كمرشحة وكناخبة في الانتخابات البلدية المقبلة.
وتطرق الأمير تركي بن محمد إلى إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني في الرياض، موضحاً أنه يمثل الهيكل التنظيمي للحوار الوطني بين جميع شرائح وفئات المجتمع السعودي، ويسعى لتحقيق عدد من الأهداف وفي مقدمتها تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف، والإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها، ومعالجة القضايا الوطنية من خلال الحوار البناء.
وأكد أن المركز حقق نجاحاً كبيراً وأصبح المنسق الرئيس لشؤون الحوار الوطني وقضاياه في البلاد.
كما قال إن المملكة لم تغفل أهمية تعزيز الحوار بين الديانات والثقافات على المستوى العالمي، "حيث تكللت جهودها في هذا المضمار بإنشاء مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في فيينا"، حسب قوله.

عضو هيئة حقوق الإنسان اليامي يهنئ خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/15/article793095.html

نجران - واس
هنأ عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بمناسبة خروجه من المستشفى، بعد أن منّ الله عليه بالشفاء والعافية. وقال "إن مغادرة خادم الحرمين الشريفين للمستشفى شكّل علامة فارقه لدى السعوديين امتزجت فيها علامات الفرح بالثناء والحمد لله عز وجل بخروج المليك القائد ليعود - يرعاه الله - لقيادة مسيره النهضة والتطوير لبلادنا". وأضاف الدكتور اليامي"ندعو الله أن يديم على هذه البلاد نعمة الأمن والاستقرار تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - الذي أنجز برامج التنمية والتطوير بما ينطوي على المزيد من رفعة وعزة المملكة، وتقديم كل ما من شأنه تكريس الرفاه ورغد العيش للمواطنين، وتعزيز المكانة المرموقة للمملكة إقليميا ودوليا".

جمعية رعاية مرضى الإيدز : 4950 مصاباً بالإيدز في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 29 محرم 1434 هـ - 13 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/13/article_716817.html

أكد عبدالله الحقيل نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية لرعاية مرضى الإيدز أن عدد المصابين بالمرض في السعودية يصل إلى 4950 شخصا حتى ديسمبر الجاري ، مؤكدا أن 90% من هذه الإصابات كان يمكن تفاديها.
وقال " إن 75% من الاصابات المستجدة بالمملكة كانت بسبب الاتصال الجنسي، ولم يغفل خطورة الأدوات الحادة الملوثة كالإبر والحجامة وشفرات الحلاقة في نقل المرض".
وطالب الحقيل مؤسسات الدولة الرسمية ببذل مزيد من الجهد والتعاون لتحقيق التوعية وإنجاح برامجها. وأوضح أن الجمعية عملت منذ خمس سنوات مع هيئة حقوق الإنسان لسن قانون "حماية حقوق مرضى الإيدز" والذي أقر مؤخرا من قبل مجلس الشورى.
وأضاف أن القانون يشمل العديد من الفقرات كحق المصاب في العمل وعدم فصله ولم يخف أن مريض الإيدز يتنازل عن حقوقه الوظيفية لكي لا يعرف في ظل النظرة السلبية للمرض من قبل المجتمع.

السجن والجلد والإبعاد لـ"معنفي" معاقي عفيف

المصدر: جريدة الوطن الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=124900&CategoryID=3

عفيف، جازان: بدر الحربي، موسى محرق
كتبت المحكمة العامة بعفيف أمس، نهاية لقضية تعنيف نزلاء مركز التأهيل الشامل للمعاقين بالمحافظة، مصدرة حكمها بحق 3 من المتهمين بالسجن والجلد والإبعاد عن البلاد، فيما أوصى رئيس المحكمة العامة الشيخ محمد الفايز وزارة الشؤون الاجتماعية بعدم الاستعانة بـ"غير المسلمين" في برامج الرعاية. ونص الحكم القضائي الصادر بحق الثلاثة التابعين لشركة مشغلة للمركز، على سجنهم بما مجموعه 4 سنوات وأربعة أشهر، والحكم بجلدهم 400 جلدة، وإبعادهم عن البلد.
وتضمن الحكم القضائي التشهير بالمدعى عليهما الأول والثالث من خلال التعميم على جميع مراكز التأهيل الشامل بالمملكة، بذكر اسميهما ووصف جنايتيهما، وعدم السماح لهما بالعودة لها.
وفي جازان، جدد عدد من أيتام دار التربية الاجتماعية مطالبتهم لوزارتهم عبر "الوطن" بسداد "فواتير الأجهزة والأدوات التي بادروا لشرائها من حساباتهم في وقت سابق، مؤكدين أن إدارة الدار وعدتهم برفع طلبهم قبل أشهر، ولم يتم تعويضهم إلى الآن.
أسدلت المحكمة العامة بعفيف أمس الستار على قضية تعنيف نزلاء مركز التأهيل الشامل للمعاقين بالمحافظة من قبل ثلاثة ممرضين وعمال نظافة تابعين للشركة المشغلة للمركز، أحدهم من ديانة غير الإسلام، التي شغلت الرأي العام السعودي قبل 10 أشهر، بالحكم على الثلاثة بأحكام بلغ مجموعها أربع سنوات وأربعة أشهر و 400 جلدة وإبعاد الوافدين عن البلاد. واتهم المدعي العام المتهم الأول بإساءة معاملة أحد النزلاء، وكذلك تعنيفه أثناء إطعامه، فيما دافع المدعى عليه بوجود تعليمات من إدارة المركز على ضرورة إطعام النزيل المعنف بسبب نقص وزنه الكبير، وأنه كان يحرص على ذلك، كما أنكر ضربه، فيما اتهم المدعى عليه الثاني بأنه رأى المدعى عليه الأول ولم يبادر بردعه أو منعه أو التبليغ عنه، وكان جوابه أنه أمره بالتوقف فعلاً، في حين أتهم الثالث بركله وضرب أحد النزلاء على السلم.

وأصدر رئيس المحكمة العامة بعفيف الشيخ محمد الفايز حكمه بعد سماع أقوال المدعي العام والمتهمين والنظر في حيثيات القضية، وبعد ثبوت إدانة المتهمين فيما نسب إليهم، قضى بمعاقبة المدعى عليه الأول الذي كان يطعم المعاق بضربه وشد أذنه بالسجن لمدة سنة وستة أشهر وجلده 150 جلدة متفرقة على ثلاث دفعات أمام العاملين بثلاث مراكز تأهيل مختلفة بالمملكة، إضافة إلى إبعاده عن المملكة بعد انقضاء محكوميته.
وحكم القاضي على المدعى عليه الثاني الذي تابع الواقعة ولم يردع المتهم الأول عن فعلته بالسجن أربعة أشهر من تاريخ توقيفه، إضافة إلى الحكم على المتهم الثالث الذي ركل المعاق وضربه على الدرج بالسجن سنتين وستة أشهر وجلده 250 جلدة موزعة على خمس مرات أمام العاملين بخمس مراكز تأهيل مختلفة، وإبعاده عن المملكة بعد انتهاء محكوميته.
وحكم الشيخ الفايز أيضاً بالتشهير بالمدعى عليهما الأول والثالث من خلال التعميم على جميع مراكز التأهيل الشامل بالمملكة، بذكر اسميهما ووصف جنايتيهما اللتين قاما بهما والحكم الصادر بحقهما وإبعاد المدعى عليهما من المملكة وعدم السماح لهما بالعودة لها إلا للمتهم المسلم في حال الحج أو العمرة فقط. وأوصى القاضي وزارة الشؤون الاجتماعية بعدم التعاقد مع غير المسلمين عامة وأرباب الديانة الهندوسية خاصة في مجال العمل في رعاية المعاقين.
يذكر أن قضية التعنيف الذي تعرض له معاقان من قبل ممرضين وعمال نظافة آسيويين تابعين للشركة المشغلة بمركز التأهيل الشامل بمحافظة عفيف قبل عشرة أشهر، ونشرت "الوطن" تفاصيلها في حينه بعد تداول المجتمع السعودي لمقاطع فيديو تصور تعرض النزلاء إلى التعنيف، أثارت العديد من التساؤلات والمشكلات عما يحدث داخل مراكز التأهيل الشامل بالمملكة وكيفية التعامل والعناية بنزلائها من الجنسين، كما أثارت حفيظة هيئة حقوق الإنسان السعودية التي بدأت جولاتها الميدانية على المراكز لتقييمها

زعم فيها أن "كبار العلماء" ليسوا أهل حل وعقد لأن الشعب لم يخترهم!

الأكاديمي المتهم بالسعي لنزع الولاية من ولي الأمر يقدم مذكرة جوابية للمحكمة في40 صفحة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/16/article793197.html

الرياض- محمدالغنيم
قدم أكاديمي(65) سنة يحاكم وهو مطلق السراح بتهم من بينها سعيه لزعزعة الأمن ونشر الفوضى ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر والاشتراك في إنشاء جمعية غير مرخصة والدعوة والتحريض على مخالفة النظام والطعن في هيئة كبار العلماء وانتقاص السلطة القضائية، قدم أمس مذكرة جوابية من(40)صفحة لقاضي المحكمة الجزئية رداً على الأسئلة التي طرحت عليه في الجلسة السابقة.
واستغرق المتهم الذي يحاكم وأكاديمي آخر(46)سنة وقتاً طويلاً من الجلسة السابعة للمحاكمة لتوضيح وتبرير عدد من الجوانب المهمة في قضيته معللاً تعمده الإسهاب في الرد لوجود أطراف عديدة في قضيته منها الداخلية والادعاء والقاضي والتمييز وطرف آخر مهم كما يراه وهو الرأي العام الذي يسمع حديثه في إشارة إلى حضور الجلسة "المفتوحه"الذين امتلأت بهم قاعة المحكمة. وأكدالمتهم في رده على ماورد من تغريدات منسوبة إليه في "تويتر"أن ذلك ليس مصدر إثبات لكثرة الاختراقات فيه ورغم أنه لم يقر صراحة بمسئوليته عنها إلا أنه أكد أن الكلام الذي فيها هو معنى

كلامه ونفس أسلوبه، وتحدث المتهم كذلك في مذكرته الجوابية عن مطالباته ب"حكم شوري"وب"ملكية دستورية"مؤكداً أن ذلك يحفظ الدولة والأمة، مشيراً إلى أنه لاعدل بدون شورى كما أنه لاصلاة من دون طهارة،وأن القاعدة الشرعية كما يقول أن القاضي وكيل عن الأمة وليس عن السلطان وأن الأمة هي الحافظة للشرع وهي المخولة بتقرير ولايتها.
واستشهدالمتهم خلال جلسة المحاكمة التي امتدت نحو ثلاث ساعات ونصف ببعض مؤلفاته للدلالة على رأيه بسيادة الأمة على السلطان كما يرى ذلك موضحاً أن القرآن الكريم خاطب الأمة ولم يخاطب السلطان كدلالة على أنها هي من يحفظ الشريعة وأنها هي "ولية أمرها"،كماتحدث المتهم عن شروط البيعة،مجدداً ماسبق أن أكده مسبقاً بأن مايقومون به هو "جهاد سلمي"وهو من أصول العقيدة.
وواصل المتهم انتقاده لهيئة كبارالعلماء مؤكداً أن اتباع أقوالهم فيه خطر سياسي عظيم يفضي إلى أن تصبح أقوالهم شرعا متقلّدا،معتبراً أن اعتبار هيئة كبارالعلماء من أهل الحل والعقد "وهم" وأنهم ليسوا أهل حل وعقد إلا إذا انتخبهم الشعب مستشهداً بفتواها الخاصة بحرب الخليج بقوله إن هذا قرار تقرره الأمة وأنه ينادي بأن يكون أهل الحل والعقد من أحرار الأمة.
وعن دعواته المتكررة بالمظاهرات قال المتهم: إن المظاهرات من الوسائل الشرعية التي تحول دون العنف المضاد معتبراً أن مايحصل فيها من ضرر يسير بجانب نفعها الكبير على حد ذكره،قائلاً بأن الله نفع ببياناتهم التي كانوا يصدرونها ،كما طالب المتهم من المدعي العام إثبات أنهم خاطبوا جهات خارجية بأمورغير مثبته في إشارة إلى بعض ماذكرحول عدد السجناء في المملكة،كما زعم المتهم أن طاعة ولي الأمر ليس لها أصل شرعي وأن إدخال طاعة السلطان الجائر كما يقول في عقيدة أهل السنة والجماعة خطأ كبير.
بدوره ناقش قاضي المحكمة المتهم في عدد من النقاط التي ذكرها ومنها حديثه أن القاضي وكيل عن الأمة وليس عن السلطان حيث وضح القاضي للمتهم أن ليس هنالك قضاء لايستند على قوة لتنفيذ أحكامه وأن مرجعه في تنفيذ ذلك هو الإمام.
وبعد أكثر من ثلاث ساعات من النقاش رفع قاضي المحكمة الجلسة مشيراً إلى أطراف القضية بأن الجلسة المقبلة قد تكون آخر جلسة للمرافعات ثم سيقفل بعدها باب المرافعة ،في إشارة إلى قرب جلسة النطق بالحكم.
وحضرت الجلسة وسائل الإعلام المختلفة ومندوبو هيئة حقوق الإنسان ووكلاء المتهمين وعدد كبير من الحضور من الرجال والنساء.

موظف الجوازات : أخطأت في إجراءات "فتاة الخبر"

المصدر: جريدة اليوم الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/65711.html

عبد العزيز مخزوم - الدمام
علمت "اليوم"من مصادرها أن موظف جوازات جسر الملك فهد (تحتفظ الجريدة باسمه) اعترف أمام ناظر دعوى قضية "فتاة الخبر" بخطئه لعدم التدقيق في الإجراءات النظامية الخاصة بالجوازات لمغادرة الفتاة المملكة لحظة خروجها بتصريح السفر إلى البحرين ،رغم أنها مضافة في دفتر العائلة لزوجها . ونفى الموظف في الوقت ذاته أنه تواطأ أو أن يكون هناك اتفاق مسبق ،كما نفى علمه بما يحدث مع المتهم المواطن والذي اشترك مع المتهم الرئيسي في القضية المقيم اللبناني في تهريب ومحاولة تنصير الفتاة.
وحضر الجلسة التي عُقدت صباح أمس في المحكمة الجزئية بالخبر بحضور أسرة الفتاة ومحاميها الخالدي وممثل هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية والمتهم المواطن ومحامي المتهم اللبناني وموظف الجوازات، بعد أن تخلف عن الحضور في الأسبوع الماضي مما دعا بناظر الدعوى القاضي بإرسال خطابٍ ثاني لإدارة الجوازات بالمنطقة الشرقية يفيد بحضوره ، وقد بدأت الجلسة بدخول أطراف القضية للقاعة بعدها قام القاضي بطرح عدة استفسارات على موظف الجوازات ،والذي وُجِّهت له تهمة الاتفاق والتنسيق مع أحد أطراف القضية الرئيسيين لتهريب الفتاة، وكانت تدور حول تفاصيل القضية ومدى معرفته بزميله السابق في العمل المتهم المواطن، فيما التزم محامي المتهم اللبناني الصمت مُصِرّاً على براءة موكّله.

حضر الجلسة التي عقدت صباح أمس في المحكمة الجزئية بالخبر بحضور أسرة الفتاة ومحاميها الخالدي وممثل هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية والمتهم المواطن ومحامي المتهم اللبناني وموظف الجوازات .كما أعرب محامي أسرة الفتاة حمود بن فرحان الخالدي استياءه من تأخّر الرد من الإدارة العامة للجوازات في المنطقة الشرقية، فيما يخص أسباب إنهاء خدمات موظفها السابق والمتهم السعودي في هذه القضية، وما تم من إجراءات خاصة من هيئة الرقابة والتحقيق بعد أن مضى شهران ونصف الشهر دون إيضاح من جميع الجهات التي تمّ مخاطبتها رسميّاً من جهة المحكمة.
وأكد محامي أسرة الفتاة الخالدي لـ"اليوم":أن قضية "فتاة الخبر" بدأت تتضح معالمها ضد المتهمين الرئيسيين في تهريب الفتاة لخارج المملكة ومحاولة تنصيرها، حيث قطعت شوطاً كبيراً في تفاصيلها بعد جمع الأدلّة والإثباتات من ناظر الدعوى في المحكمة الجزئية ضدهم وإقرار عددٍ ممن أدلوا بشهادتهم من موظفي الشركة التي يعمل بها المتهمون والفتاة أمام القاضي بأقوالهم ، واستدعاء موظف جوازات جسر الملك فهد في مصلحة القضية وليس ضدها وهي تسير في المسار الصحيح لإثبات ما قام به المتهمون ،مشيرا الى أنه تم تقديم خطابٍ رسمي إلحاقي ثاني لمُمَثّل هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم عسيري ،حيث تضمن التنسيق فيما يخص توجه أسرة الفتاة للسويد لمقابلة السفارة السعودية بالترتيب مع الجهات المختصة في المملكة وكذلك السويد ،وذلك لما لمسناه من تجاوب من خلال الحضور والمتابعة وضمان سَيِر الإجراءات القضائية والجزائية في ما يحفظ حق جميع الأطراف .
يشار إلى أن "اليوم" انفردت في وقت سابق بالكشف عن هوية موظف الجوازات والذي أنهى إجراءات بمغادرة "فتاة الخبر"عِبر منفذ جسر الملك فهد للبحرين بعد أن تم فتح التحقيق مع عدد من موظفي الجوازات في وقت سابق للتأكد من صحة المعلومات التي اتهمت أحد أفراد الجوازات بالتعاون مع المواطن المتهم في تهريب الفتاة.

حقوق الإنسان" تُفعِّل عالمي" ذوي الإعاقة»

المصدر: جريدة الشرق الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628559

الدمام – الشرق
يشارك فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية ممثلاً في وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة اليوم الأحد في فعاليات اليوم العالمي للإعاقة التي ينظمها مركز التأهيل الشامل للإناث في الدمام.
وقال رئيس وحدة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خالد الهاجري، إن هذه المشاركة تهدف إلى إثراء الجانب الحقوقي لدى المهتمين والمختصين في مجال الإعاقة وكافة فئات المجتمع بما فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة.
وأضاف أن الهيئة تسعى دائماً إلى التواصل بشكل مباشر مع الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية بهم لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت الوحدة.

الحياة
AL HAYAT

مدير السجون":تكدس السجناء سببه كثرة الجريمة... والهرب لا يشكل "ظاهرة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462824

الرياض - أبكر الشريف

عزا المدير العام للسجون اللواء الدكتور علي الحارثي، تكدس السجناء في سجون مدينة الرياض، إلى زيادة معدلات الجريمة، مشدداً على أن هرب السجناء ليس ظاهرة، لكنه أكد أن الهاتف الجوال سهّل عمليات هرب بعضهم خلال الفترة الأخيرة.

وقال الحارثي لـ«الحياة» أمس: «نعترف أن هناك تكدساً وزيادة للأعداد عن الطاقة الاستيعابية في بعض السجون، لكن الإصلاحيات الجديدة ستقضي على هذه الظاهرة، فهي مدن كبيرة، فيها ٢٤ وحدة، وكل وحدة تستوعب نحو ٢٤٠ سجيناً فقط، وكل 7 سجناء لهم غرفة مستقلة مع كامل المرافق بصالة التشميس وصالة الطعام ومكتبة ومصلى وصالة اجتماعات، وكل الخدمات التي يرغبونها.»

وأضاف أن التكدس في سجون العاصمة سببه كثرة الجريمة فيها. وتابع الحارثي: «في مدينة الرياض عدد من القضايا والجرائم التي تحتاج فعلاً إلى توقيف، وهذا ما يتم في سجن الملز المخصص للموقوفين، فيما خُصص سجن الحائر للمحكومين.»

ورداً على ملاحظات هيئة حقوق الإنسان على سجن النساء في الرياض، بتأكيده أن عنابر جديدة استحدثت في سجن النساء منذ 5 أعوام، ولكن معدلات الجريمة ارتفعت مع زيادة عدد السكان، وبالتالي زاد عدد المحكومات في سجن النساء، مضيفاً أن لهن سجناً كبيراً جداً في الإصلاحية بوحداته المكتملة.

وعن زيادة حالات هرب نزلاء من السجون، قال الحارثي: «نتحدثون أحياناً عن كثرة الهرب مع أن المسألة ليست بهذه الحدية، هناك هرب متكرر في الأعوام الأخيرة، مع أننا نأخذ احتياطاتنا، وهي قد تكون بأخطاء فردية، وطريقة الهرب لا يُمكن توقعها، وتحدث بطريقة لا يمكن أن نتنبأ بها، خصوصاً مع انتشار الجوالات التي يمكن أن تُيسرها.»

وأشار إلى أن «مديرية السجون» اتخذت طرقاً احترازية كثيرة لمنع الهرب، وتأمل أن ألا يحصل مرة أخرى، معرباً عن أمله بأن يكون لدى السجين الذي يفكر في الهرب معرفة بأن هربه من السجن وبالٌ عليه، إذ إنه يدخل في جريمة أخرى ولن يستفيد من العفو.

وعن انتقال خطر الجريمة بين بعض الموقوفين، قال الحارثي: «في كل أنحاء العام هذا واقع، لا يمكن أن نلغيها نهائياً، ولكن يمكن تخفيفها مثلاً، بأن يفصل بين السجناء المختلفين في الجرائم المختلفة، كالسرقة والمخدرات والقتل.»

وتطرق إلى أن الإصلاحيات الجديدة الأربع في «الرياض» و«الشرقية» و«جدة» و«الطائف» التي ينتهي بناؤها في نهاية هذا العام، ستستوعب مجموعة كبيرة من المحكومين، وسيخف العبء على السجون القائمة التي ستخصص للموقوفين فقط، وبالتالي سيوجد هذا الأمر بنية تحتية جيدة يُفصل فيها بين الأنواع المختلفة، وهناك أكثر من ٢٤ وحدة في داخل السجون الجديدة، وكل وحدة فيها أربعة عنابر، وكل عنبر فيه ٧ غرف، ويمكن فيها الفصل بين الجرائم الكبيرة، لافتاً إلى أن 9 إصلاحيات أخرى سيبدأ العمل فيها قريباً في مناطق أخرى.

اعترف والدهن بنسَبِهن ورفَض إثباتهن تعنُّتاً.. وتركَهن في مشكلات مستمرة

قسوة أب تُحوِّل "ثريا" وشقيقتها وأبناءها.. إلى مجهولين

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 17 سبتمر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/17/629986

الخبر – سلطان العتيبي

تعيش ثريا وشقيقتها وأبناؤها وزوجها قضية مختلفة من قضايا مجهولي الهوية، فهم سعوديون ولدوا وعاشوا على هذه الأرض، ولكن تعنُّت والدهم ورفضه إضافتهم واستخراج البطاقات الثبوتية لهم أسوة بباقي أفراد الأسرة تسبب في حرمانهم من فرص الحياة والعيش الكريم، الأمر الذي أدخلهم في نفق مظلم مليء بالمخاطر فحُرموا من التعليم والعلاج والسكن والسفر والعيش في نعيم. «الشرق» التقت بهم في منزلهم بحي الثقبة في محافظة الخبر حيث سردوا قضيتهم وما تتضمنه من مشكلات واجهتهم طوال سنوات حياتهم دون أي معالجة.

هوية الزوجة

وليد اليامي

وأوضح وليد اليامي بأنه تزوج من «ثريا» في العام 1412هـ بالطريقة التقليدية، وذلك عبر شيخ لم يكن يحمل تصريحا رسميا نتيجة لعدم وجود إثبات هوية لزوجته، ورفض والدها إضافتها في بطاقته هي وشقيقتها التي طلقها زوجها مؤخرا نتيجة ما تعرضوا له من ضغوط بسبب عدم وجود الإثبات، مبيناً أنه رزق بـ 6 أبناء منهم 5 بنات وولد، تبلغ أكبرهم 21 عاما، إلا أن جميعهم لم يتلقوا التعليم كبقية أقرانهم من الطلاب لذات المشكلة وتم إدخال بعضهم مؤخرا بعد الحصول على خطابات رسمية بإدخالهم المدارس كمستمعين فقط وليسوا دارسين بشكل رسمي، وتم تهديدهم مؤخرا بالطرد من المدرسة في حال التأخر في تقديم الإثباتات الرسمية، كما لم تتمكن أي من الفتيات من الزواج مشيرا بأنه تقدم لهن عدة أشخاص للزواج ولكن بعد معرفتهم بعدم وجود إثباتات يرفضون محملا، قال ذلك محملا والد زوجته مسؤولية تفويت فرص الزواج على بناته.

ابنة عمه

وأفاد اليامي بأن زوجته هي ابنة عمه « شقيق والده « ورغم تدخل كافة أفراد العائلة وعدد من الوجهاء لدى والدها لإقناعه بإضافتها إلا أنه كان يرفض في كل مرة استقبالهم والاستجابة لمطلبهم الوحيد. ويضيف «كنت أعمل عسكرياً في شرطة نجران وبعد أن انتقل والد زوجتي إلى مدينة الخبر اضطررت للانتقال أيضا للخبر لمطالبته بإضافة ابنته مما تسبب في فصلي من عملي وبت عاطلا عن العمل حاليا وأعاني أوضاعا مادية صعبة.«

محاولات فاشلة

وقال وليد اليامي إنه لم يترك بابا إلا طرقه؛ حيث توجه وزوجته إلى إمارة المنطقة الشرقية وكذلك شرطة الخبر والأحوال المدنية والشؤون الاجتماعية ومحكمة الخبر وهيئة حقوق الإنسان ومبرة الإحسان وجمعية ود للتكافل والتنمية الأسرية، وجميع تلك المحاولات لم تُجد نفعا حيث لابد من حضور والدها، وأضاف بأنه قبل نحو 4 أعوام تم إيقاف والد زوجتي في شرطة الخبر لإجباره على إضافة ابنته، إلا أنه وبعد ثلاثة أيام خرج بكفالة، وعن معاملته في إمارة المنطقة الشرقية قال» أحالت الإمارة القضية لشرطة الخبر، التي بدورها أحالتها إلى الأحوال المدنية في الخبر، وقامت هي الأخرى بتحويلها إلى الأحوال المدنية في الدمام، إلا أن القضية لاتزال معلقة لرفض والدها التوجه للأحوال المدنية.«

واستعرض اليامي أمام «الشرق» عشرات الخطابات والمراجعات التي بذلها أمام الجهات الحكومية المختلفة دون جدوى.

تشرد وضياع
وامتدت معاناة «وليد وثريا» لتطاردهم حتى في أبسط حقوقهم وهو إيجاد المسكن لهم لعدم وجود إثباتات؛ حيث مكثوا في شاطئ نصف القمر لمدة تزيد عن شهر ونصف، كما مكثوا في حديقة إسكان الخبر لمدة 13 يوما لعدم وجود سكن لديهم و17 يوما في خيمة أمام مبرة الإحسان بالخبر، وبالتالي توجهوا لشرطة الخبر التي قامت بدورها بتوجيه الشقق المفروشة بإسكانهم بعد إعطائهم ورقة تثبت أن زوجته وأولاده يتبعون له بالفعل ليتوجه بها إلى الشقق المفروشة ليسمحوا له بالسكن والإقامة فيها، وحاليا يقطنون في شقة تكفل بها أهل الخير مع تأثيثها ولكن بشكل مؤقت.
معاناة ثريا
وقالت «ثريا اليامي» بقلب يعتصره الألم وعين لم تتوقف عن البكاء بأنها عانت الكثير من هذه القضية منذ طفولتها بسبب تعنت والدها ورفضه إضافتها أسوة بباقي أخوتها البالغ عددهم 12 ورفضه استخراج الأوراق الثبوتية اللازمة؛ مما حرمها من التعليم والعلاج والسكن والعمل وغيرها من الحقوق الأخرى، مؤكدة أنهم يعيشون ظروفا صعبة وترغب بالعمل في أي شيء، إلا أن ذلك مستحيل في الوقت الحالي لكونها مجهولة الهوية.
وأضافت بأن قضيتها وشقيقتها لم تكن الأولى، حيث كان لها شقيقان غير مثبوتين وقامت حينها والدتها عندما كانت على قيد الحياة بالتوجه للشرطة في منطقة نجران التي أجبرته بالقوة على إضافتهم، وعندما أرادت التوجه مرة أخرى للشرطة لإجباره على إضافتها .وشقيقتها مرضت وتوفيت قبل نحو 3 سنوات.
اعتراف وعناد
وأكدت ثريا اليامي «أن والدي اعترف أمام القاضي بمحكمة الخبر أني ابنته وأن زوجي هو ابن شقيقه وليس لديه أي إنكار في ذلك، ولكنه في الوقت ذاته يرفض استخراج البطاقة الثبوتية لي، وفي آخر مرة طلب من زوجي مبلغ 9 آلاف ريال كشرط أساسي لإضافتي إلا أنه قال بعد ذلك أنه حتى لو أعطاني 9 آلاف فلن يتم استخراج أي بطاقة أو إثبات لي ولشقيقتي وذلك عنادا منه.
الأبناء في التوقيف
وزادت معاناة ثريا وزوجها سوءا عندما تم إيقاف اثنين من أبنائها وهما ولد وبنت يبلغان من العمر 14، و15 سنة على التوالي في توقيف شرطة الخبر منذ أكثر من أسبوع بعد ضبطهما في الشارع دون أوراق ثبوتية اعتقادا من الشرطة بأنهما مجهولان أو متسولان، ولم تفلح جهود الأب أو الأم في إخراجهما من التوقيف على الرغم من معرفة شرطة الخبر بقضيتهما سابقا، وناشدت والدتهما بإخراجهما من التوقيف مشيرة بأنه لا ذنب لهما وقد عانا الكثير من تلك القضية.
طريق مظلم
وتواصل ثريا اليامي حديثها والدموع تنهمر من عينيها بأنها عانت كثيرا من هذه القضية المعقدة وهي ترى حياتها وحياة أبنائها تسير في طريق مظلم، وقد وأصيبت بأمراض نفسية واكتئاب تسببت في إدخالها المستشفى أكثر من مرة في عيادة الأمراض النفسية التي تتلقى العلاج فيها منذ 10 أعوام نتيجة عدم إنهاء قضيتها.
مناشدة وأمل
وطالبت ثريا اليامي عبر «الشرق» بإضافتها وشقيقتها إلى والدهما واستخراج الأوراق الثبوتية اللازمة لها حتى تعيش هي وأبناؤها وزوجها الحياة الكريمة التي حرمت منها نتيجة قسوة الأب، وأكدت أنها لا تريد سوى بطاقة إثبات يتم استخراجها لها ولشقيقتها خاصة أن والدها قد اعترف أمام القاضي بمحكمة الخبر بأنها ابنته مع إصراره ورفضه لاستخراج أي أوراق ثبوتية وعدم تلبيته النداءات المتكررة من قبل إدارة الأحوال المدنية بالحضور مما تسبب في تجميد القضية طيلة تلك السنوات الماضية.

"حقوق الإنسان": تفوق الذكور في قضايا "العمل" والإناث في "الجنسية"

560 قضية بمنطقة مكة المكرمة خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125201&CategoryID=5

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

كشف تقرير صادر من فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، عن تفوق أعداد الذكور في قضايا "الحق في العمل وسلامة بيئته واتباع أنظمته" الواردة للفرع خلال العام المنصرم، إذ بلغت 105 قضايا منها 94 للذكور و 11 قضية للإناث أنجز منها 11 قضية، في حين أحيلت 75 للجهات الحكومية و19 أخرى قيد الدراسة.

وأضاف التقرير الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، أن عدد القضايا الواردة للفرع بلغ 560 قضية خلال العام الماضي، صنفت إلى 21 قضية أنجز منها 86 قضية، والمحال إلى الجهات الحكومية 343، فيما بقيت 131 قضية قيد الدراسة، مشيراً إلى ارتفاع عدد قضايا الإناث في قضايا "الحق في الجنسية" البالغ عددها 47 إلى 37 قضية مقابل 10 قضايا للذكور، فيما بلغ عدد قضايا "حق الحماية من التعسف في المعاملة والتعذيب" 41 قضية، 33 منها للذكور و 8 قضايا للإناث، وبلغ عدد قضايا "حقوق الموقوفين والسجناء" 51 قضية 41 منها للإناث و10 قضايا للذكور.

كما بلغت قضايا "حق الحماية من العنف الأسري" 50 قضية 31 منها للإناث و19 للذكور، مشيرا إلى تفوق الإناث على الذكور في قضايا "حق اللجوء للقضاء" البالغ عددها 74، وكان نصيب الإناث منها 33 مقابل 17 للذكور، في حين بلغ عدد قضايا "حق الرعاية الاجتماعية" 41 قضية حصلت الإناث على النسبة الأعلى ووصلت إلى 22 قضية، والذكور 19.

وأضاف التقرير أن عدد قضايا الرعاية الصحية بلغ 33 قضية منها 20 للذكور، و13 قضية للإناث، فيما بلغ عدد قضايا "حق التملك" 28 قضية "25 للذكور و3 للإناث"، فيما بلغ عدد قضايا "الحقوق المالية" 25 قضية منها 23 للذكور و2 للإناث، وتقاسم الذكور والإناث قضايا "الحق في التربية والتعليم" وعددها 16.

وبلغ عدد قضايا "حق السمعة والكرامة" 6 قضايا 4 للذكور و 2 للإناث، فيما زاد عدد الذكور في قضايا "حق الزواج وتكوين الأسرة" إذ بلغ عددها 5، فيما سجلت 2 للإناث لم ينجز منها شيء. وسجلت قضايا "الحق في البيئة السليمة" 12 قضية 11 منها للذكور و1 للإناث ولم ينجز منها شيء، وسجلت قضية واحدة للإناث في "حق الأمن" و 2 للذكور لم ينجز منها شيء. وسجل كل من قضايا "تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع" و"الحق في التعبير والملكية الفكرية" قضية واحدة للذكور لم ينجز منها شيء وأحيلت جميعها للجهات الحكومية، كما لم تسجل في قضايا "الحق في الكسب المشروع" أي قضية، في حين سجلت تحت مسمى قضايا أخرى 26 قضية نصيب الذكور منها 20 والإناث 6.

حقوق الإنسان تفاجئ سجون الشرقية آخر الليل"

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/65891.html

رائد الحربي - الدمام

كشف مدير المتابعة والتحقيق بفرع هيئة حقوق الانسان بالشرقية ابراهيم العسيري، عن تنفيذ زيارات لجميع سجون المملكة العامة والأمنية وكذلك دور توقيف الشرطة والمرور والمخدرات تستهدف التأكد من ضمان حصول السجناء والموقوفين على حقوقهم النظامية دون النظر لماهية الجرم أو المخالفة التي ارتكبها الموقوف أو المسجون.

وذكر العسيري أن الهيئة زارت بعض السجون في أوقات متأخرة من الليل وعالجت كثيرا من الأمور المتعلقة بالسجناء والموقوفين وأن بعض الحلول تكون فورية وبعضها تتم بالتواصل مع إدارة سجون المنطقة الشرقية والجهات ذات العلاقة. وأضاف: إن الهيئة تهدف الى حماية حقوق الإنسان وتعزيزيها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية وتنشر الوعي ويكون ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية المطهرة وأن بعض الاتفاقيات والمعاهدات قد تحفظت المملكة على بعض ما جاء فيها نظراً لمعارضتها أحكام الشريعة الإسلامية.

الى ذلك أوضح عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على فرع الهيئة بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل أن عدد الشكاوى والقضايا التي سجلت في العام الماضي بلغت 242 قضية من قضايا الأحوال شخصية أو إدارية، بينها 3 قضايا اتجار بالأشخاص فقط وشكلت قضايا العنف 8 بالمائة من القضايا التي ترد على الهيئة في العام الماضي وغيرها من القضايا الأخرى .

واشار السهيل خلال لقائه فى مقر فرع الهيئة امس بعدد من الضباط والافراد بقطاع امن المنشآت بالشرقية الى تنظيم زيارات لقسم الوافدين التابع لإدارة الجوازات وجاءت الملاحظة الابرز على المبنى ويجرى العمل عليه الآن، وليس هو الوحيد وكان في السابق مبنى الوافدين بالإحساء غير ملائم ولكن بعد الانتقال إلى المبنى الجديد لم تظل عليه أي ملاحظات سوى رتوش قليلة ، وأضاف المشرف العام إن الهيئة تتابع جميع المباني الحكومية خصوصاً دور الإيواء التى يكون بها بشر سواء دور إيواء التي تتبع للشؤون الاجتماعية أو التي تتبع لوزارة الداخلية، حيث كل الدور التي قمنا بزيارتها عليها ملاحظات متفاوتة المباني المستأجر في الغالب عليها ملاحظات المباني الحكومية تكون بها ملاحظات قليلة حيث يتم إنجاز الملاحظات من قبل كل جهة حيث كذلك كانت هناك ملاحظات على مستشفى الصحة النفسية لاحظنا عدة أمور فيها وكذلك مبنى المعاقين في الإحساء وتم إنجاز 95 بالمائة على الملاحظات التي كانت عليها حيث نثمن مجهودات الشؤون الصحية بالإحساء، وإضاف السهيل إن الهيئة تقبل الشكاوى بشكل عام حتى الإشكاليات التي تنشر بالصحف وهناك بعض الشكاوي حققت ويكون لهيئة حقوق الإنسان دور فيها ، كما قامت بزيارة مستشفيات المنطقة الشرقية بين فترة وأخرى وتكشف ملاحظات وتطلب علاجها ، وقال السهيل ان الهيئة لديها خطة لنشر وعي ومفهوم حقوق الإنسان خلال العشرة اعوام المقبلة .

السهيل: 242 قضية وردت لـ حقوق الإنسان" بالشرقية خلال العام الحالي.. 95٪ منها تم حلها

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/19/633831

الدمام – هند الأحمد

ذكر المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية عبدالله السهيل، أن عدد القضايا التي وردت للهيئة خلال العام الحالي كانت 242 قضية، ما بين عنف أسري، وقضايا مالية وإدارية، وحقوق مدنية، وأن % 95 من القضايا التي وردت للهيئة تم حلها.

جاء ذلك خلال اللقاء الذي نظمه الفرع للتعريف بجهود الهيئة وإنجازاتها لأفراد ومنسوبي أمن المنشآت.

وأضاف السهيل، أن اللقاء جزء من خطة الهيئة التعريفية في المساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان للمؤسسات والجهات الخاصة، وذلك ضمن خطة وضعتها الهيئة، وتم تعريف أفراد أمن المنشآت بدور الهيئة وأعمالها.

وأشار إلى خطط الهيئة المستقبلية التي تتمثل بإقامة دورات حقوقية وورش عمل للجهات الحكومية والخاصة.

وبيّن أنه من ضمن خطط الهيئة إجراء مسح ميداني يشتمل على دراسة للكثافة السكانية، إضافة إلى خطط الهيئة للقيام بزيارات للمستشفيات ودور الإيواء.

من جانبه، قام مدير المتابعة والتحقيق بهيئة حقوق الإنسان إبراهيم العسيري، بالرد على الاستفسارات المتعلقة بالسجون ودور التوقيف.

مشيراً إلى أنه -وحسب تنظيم الهيئة- فإنها قامت بزيارات شاملة على جميع سجون المملكة العامة والأمنية، وعلى وجه الخصوص فقد تم تغطية كافة السجون في المنطقة الشرقية بتلك الزيارات، وكذلك زيارة دور توقيف الشُرط والمرور والمخدر ات، والتأكد من ضمان حصول السجناء والموقوفين على حقوقهم النظامية دون النظر لماهية الجرم أو المخالفة التي ارتكبها الموقوف أو المسجون.

وقال: إن الهيئة زارت بعض السجون في أوقات متأخرة من الليل للاطلاع على أوضاعها، وعالجت كثيراً من الأمور المتعلقة بالسجناء والموقوفين، موضحاً أن بعض الحلول تكون فورية، وبعضها تتم بالتواصل مع إدارة السجون في المنطقة الشرقية والجهات ذات العلاقة.

وصرح بأن الهيئة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية، ونشر الوعي، ويكون ذلك في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

مؤكداً أن بعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قد تحفظت المملكة على بعض ماجاء فيها؛ نظراً لمعارضتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

50 حالة عنف أسري بمكة خلال 12 شهرا

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/66000.html

اليوم ـ مكة المكرمة
كشفت الدكتورة جواهر النهاري مديرة الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن تسجيل 50 حالة تتعلق بحق الحماية من العنف الأسري ضد المرأة خلال عام 1433هـ ضمن أكثر من 560 قضية باشرها فرع الهيئة طوال العام المنصرم.
وأشارت الدكتورة النهاري في تصريح بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن حالات العنف ضد المرأة تم رصدها عن طريق الاتصال المباشر من النساء المعنفات أو حضورهن إلى مقر فرع الهيئة أو عبر وسائل الإعلام التي تناولت هذه النوعية من القضايا، مشيرة إلى تفاعل كافة الجهات الحكومية المعنية مع جهود فرع الهيئة في نظر هذه القضايا واتخاذ الإجراءات المناسبة في علاجها بما يتناسب مع خطورة هذه النوعية من السلوكيات التي تشكل خطراً على المرأة أو الطفل. ولفتت د. النهاري أن جزءا كبيرا من العنف ضد المرأة والطفل يصعب رصده حيث إن ذلك يحدث غالباً من الأزواج أو الآباء بحجة التأديب، وهو ما يتطلب تضافر كافة الجهود للتوعية بمخاطر هذه الممارسات والتي قد تصل إلى حد الجرائم، مؤكدةً حرص فرع هيئة حقوق الإنسان النسوي بمنطقة مكة المكرمة على نشر ثقافة حقوق الإنسان بين النساء بنفس درجة الاهتمام بحماية المرأة من كل ما يمثل اعتداء على حقوقها الإنسانية، وذلك أن الحماية المنشودة لا تتحقق في حال عدم إدراك المرأة لحقوقها وما يجب عليها من واجبات.

اتهام 6 مطلوبين بخلية الـ 71 بمحاولة تهريب سجناء واستهداف مصافي نفط

الإفراج عن 3 متهمين بشرط الكفالة

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/421232

ناصر الغربي - الرياض
وجّه الإدعاء العام لأحد المتهمين في خلية الـ (71)، تهمة التستر على شخص هارب من السجون اليمنية أخبره بأنه سبق وأن حاول استهداف باخرة أجنبية في اليمن وحكم عليه بالاعدام هناك وأنه عائد إلى اليمن لتنفيذ العملية وتقديم خدماته للفئة الضالة. وطالب الادعاء العام من قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة الذين ينظرون في تهم خلية الـ (71)، التي مثل منها صباح أمس ستة متهمين، وهم: (49)، (50)، (51)، (53)، (54)، (55)، ادانتهم بما أسند إليهم شرعا، والاستمرار في حبسهم حتى تظهر استقامتهم، وتطبيق أحكام نظام حيازة الأسلحة وأمن الحدود على عدد منهم، ومصادرة ما لديهم من مضبوطات.

من جهته، أفرج قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة الذي ينظر قضية خلية الـ (71)، صباح امس عن ثلاثة متهمين، وهم: (50، 54، و55) بكفالة على أن يتابعوا جلسات المحاكمات من خارج أسوار السجن، وذلك بعد فراغ الادعاء العام من قراءة لوائح ستة منهم ، ومن أبرز التهم التي وجهها الإدعاء العام للمتهمين الستة تأييدهم للأعمال الإرهابية التي يقوم بها التنظيم الضال من خلال ارتباطهم بأعضاء التنظيم ومساعدتهم والتستر عليهم وعدم الإبلاغ عنهم، الاشتراك في هروب عدد من أفراد الخلية الإرهابية من سجن المباحث في الخرج.

كما وجه لأحد المتهمين، تهمة إيواء أحد الفئة الضالة في منزله بعد هروبه من السجن لمدة يومين لحين إيجاد الطريق لتهريبه خارج البلاد، وإخلال أحد المتهمين بما تعهد به سابقاً لدى الجهات الأمنية والابتعاد عن مواطن الشبهات. كما قام أحد المتهمين بتجنيد المتهم (53) لتقديم العون والمساعدة لأحد الفارين من السجن من خلال مقابلته في الرياض وطلب مساعدته في تهريبه إلى العراق، و نقل احد الفارين من السجن لمدينة القصيم برفقة المتهم (53)، وإيوائه هناك في حظيرة أغنام، إضافة إلى تستره على احد الأشخاص بعدما علم أنه يقوم بتنسيق خروج الشباب للعراق للمشاركة في القتال هناك.

كما وجه الإدعاء العام لأحد المتهمين، تستره على أحد منفذي عملية بقيق التي استهدفت مصافي نفطية، وعدم الإبلاغ عنه بعدما أخبره بذلك تأكيداً على تأييده للعمليات الإرهابية التي تقوم بها تلك الفئة داخل البلاد والتأثر به، وتأييده للعمليات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة داخل دولة اليمن وخارجها.

ووجه الإدعاء العام أيضا، تهمة التواصل مع أعضاء وقادة التنظيم الإرهابي في دولة اليمن لأحد المتهمين، والإقامة بينهم والتدرب معهم على الأسلحة الحربية والفردية ومنهم أشخاص مطلوبون للجهات الأمنية في اليمن، وتدربه واستعداده لمواجهات رجال الأمن في المملكة وإطلاق النار عليهم، وذلك بخروجه مع أحد أفراد الفئة الضالة إلى منطقة برية والتدرب على السلاح الرشاش، وكيفية استخدامه ضد رجال الأمن، واشتراكه في حيازة سلاح رشاش مع ذخيرته ومسدسين بقصد الإفساد والإخلال بالأمن، واشتراكه في عملية هروب أعضاء التنظيم الإرهابي من سجن الملز وذلك من خلال تستره على مخطط عملية الهروب من سجن الملز بعدما علم بذلك أثناء التخطيط لها .

وشهدت الجلسة، حضور ثلاثة قضاة من المحكمة الجزائية المتخصصة، والإدعاء العام، وممثلي سائل الإعلام، فيما غاب ممثل هيئة حقوق الإنسان.

أكّدوا لي شخصياً"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420635

محمد أحمد مشاط

الذين يظنون أن التجار والصناعيين لا يحولون أية زيادات في الأسعار أو المواد الخام أو الخدمات و(يجيّرونها) إلى المستهلك ليتحملها وهم منها سالمون، يخشى عليهم من الاتصاف بالسذاجة. فعندنا التجار يرفعون الأسعار لأي سبب، حتى ولو كان تافهاً، ثم بعد ذلك يحافظون على تلك الأسعار الجديدة، حتى وإن زالت تلك الأسباب نهائياً. السعر عندهم في اتجاه واحد إلى الأعلى. وعندما يأتي زمن (التخفيضات) يخدعوننا بتخفيض ما هو مرتفع مؤخراً إلى ما كان أصلاً مرتفعاً!

وللذين يبحثون دائماً عن الدليل،ولا يصدقون؛ أسوق بكل احترام ما قاله رئيس جمعية حماية المستهلك الدكتور ناصر آل تويم حين ذكر في سياق اعتراض الجمعية على قرار وزارة العمل فرض رسوم إضافية قدرها (2,400) ريال على

العمالة الوافدة، فقال: «القرار اتخذ بشكل سريع، وسيكون له انعكاسات سلبية على المستهلك حيث يزيد تكلفة العمالة، إضافة إلى الأبعاد النفسية السلبية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية. ولو نظرنا إلى الجانب الاقتصادي ستكون هناك آثار تضخمية على مجمل القطاعات، حيث ستكون هناك كلفة في المتوسط (15 مليار) ريال سيحمل تكلفتها المستهلك». وقال: «معظم التجار بدأوا بالفعل في رفع الأسعار بشكل علني، وهناك مستثمرون أكدوا لي شخصياً، أنهم لن يتحملوا ريالاً واحداً إضافياً جراء هذا القرار. وأن الذي سيتحملها هم المستهلكون والعاملون لديهم». وناشد سعادته هيئة حقوق الإنسان ومجلس الشورى بأن لا يقفا متفرجين حيال هذا القرار.

في الدائرة (أو المنظومة) الاقتصادية – في أي مكان في العالم – يكون المستهلك هو العضو الأضعف، إلا أن القوانين والتشريعات العالمية المطبقة في الدول، تجعله طرفاً قوياً جداً. فإلى متى نبقى هكذا ضعفاء؟

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الجريس لـ "سبق": سيصل مطار الملك خالد الثالثة فجراً

قبل قليل.. العراق يطلق سراح المعتقل السعودي العماري

المصدر: جريدة سبق الجمعه 29 محرم 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/2vsfde

سبق – الدمام: أفرجت السلطات العراقية ظهر اليوم عن المعتقل السعودي محمد حمدان العماري، بعد 9 سنوات قضاها في المعتقلات العراقية، تعرض خلالها للتعذيب بتهمة الدخول إلى العراق بطريقة غير شرعية.
وأكد المحامي المختص بقضايا السجناء السعوديين بالعراق عبدالرحمن الجريس لـ "سبق" أن السلطات العراقية أفرجت في تمام الساعة الواحدة من ظهر اليوم الخميس عن العماري، وهو من مواليد 1401هـ، وكان قد سجن في عام 1425هـ بتهمة تجاوز الحدود وصدر بحقه حكم بالسجن لمدة 10 سنوات، ونظراً لحسن السيرة والسلوك تم الإفراج عنه، مبيناً أنه في طريقه الآن إلى مطار أبو ظبي الدولي، ومن ثم مطار الملك خالد بالرياض، وسيصل بمشيئة الله في تمام الساعة الثالثة فجر الجمعة.

طالب "المراقبة" بنتائج المراجعات المالية ورقابة أداء الأجهزة الحكومية

الشورى "يرفض" تعاقد "معهد الإدارة" مع شركات توفر مدرسي الإنجليزية لطلابه ويشدد على "السعودة"

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/15/article792994.html

الرياض- عبدالسلام البلوي
في خطوة لتوظيف خريجي اللغة الإنجليزية في الجامعات السعودية وبرنامج خادم الحرمين للابتعاث في معهد الإدارة العامة، يناقش مجلس الشورى يوم الاثنين المقبل وضمن جلسته العادية الرابعة والسبعين طلب لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس الخاص بإلزام المعهد تبني خطة زمنية عاجلة لحل مشكلة توفير مدرسي الإنجليزية من خلال استقطاب السعوديين والسعوديات لتدريس طلاب وطالبات المعهد.
ورفضت لجنة الموارد البشرية بالمجلس الحجة التي أبداها معهد الإدارة العامة بشأن التعاقد مع مدرسي اللغة الإنجليزية لطلابه، موضحة أن المعهد يقوم بالتعاقد مع بعض الشركات لتوفير مدرسي لغة انجليزية وقد استفسرت عن الأسباب التي تدعوه لذلك وهل تقوم هذه الشركات بالتعاقد مع سعوديين ولماذا لا يتم توظيف خريجي أقسام اللغة الإنجليزية في الجامعات وبرنامج خادم الحرمين للابتعاث وتأهيله للقيام بهذه المهمة.
وأكدت اللجنة في تقريرها المعروض للمناقشة يوم الاثنين المقبل، أنها غير مقتنعة بإجابات المعهد على هذا الأسلوب من التعاقد وترى أن يتبنى المعهد خطة زمنية لحل مشكلة توفير مدرسي اللغة الإنجليزية من المواطنين والمواطنات، وأوصت بتبني المعهد خطة زمنية عاجلة لحل مشكلة توفير مدرسي الإنجليزية من خلال استقطاب السعوديين.

وطالبت لجنة الإدارة عبر توصية ثانية بتضمين تقاريره السنوية ماتم بأن قياس الأداء في الأجهزة الحكومية، كما شددت التوصية الثالثة على زيادة الدورات القصيرة المكثفة حتى يتمكن الموظف من التدريب على المهارات التي يحتاجها.
من ناحية أخرى تبنت اللجنة المالية بالمجلس توصية جديدة يناقشها الشورى يوم الأحد المقبل تنص على" تزويد مجلس الشورى سنوياً بنسخة من تقرير ديوان المراقبة العامة المتعلق بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته"، إضافة إلى التصويت على توصيات اللجنة التي ناقشها في وقت سابق وتؤكد على سرعة الانتهاء من تحديث نظام ديوان المراقبة العامة وتمكينه من مراجعة وتدقيق حسابات البنوك التي تساهم الدولة بما لا يقل عن 25% من رأسمالها.
ومن المنتظر أن يصوت المجلس على توصية لجنته المالية التي تطالب الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالرد على جميع ملاحظاته واستفساراته خلال فترة لاتتجاوز الشهرين ومساءلة من يخالف ذلك.

بعد أن كشفت عدة تجاوزات منها استبدال أجهزة التكييف المركزية بأخرى متنقلة

مكافحة الفساد لـ"الصحة": قدموا الخدمة للمواطنين على أرقى مستوى !!

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/15/article792993.html

الرياض - أسمهان الغامدي
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عن تردي الأوضاع الصحية بمستشفى حائل العام وبقعا من تردي الأوضاع الصحية، حيث إن مستشفى حائل العام أنشئ منذ عام (1372) ه، وأن نظافة المستشفى بشكل عام سيئة جداً
وقد قامت الهيئة بمخاطبة وزارة الصحة طالبة منها تقديم الخدمة للمواطنين على أرقى مستوى وإجراء تحقيق عاجل حول ما رصدته نزاهة من مخالفات وملاحظات وإهمال وقصور في الأداء وما آل إليه وضع المستشفى وتحديد المسئولين عن ذلك، ومجازاتهم،والعمل سريعاً على معالجة مظاهر الخلل والنقص الذي يعتري أقسام المستشفى، وإفادة الهيئة.
ورصدت نزاهة تكدس النفايات بساحات المستشفى الخارجية، وعدم نقلها أولاً بأول واتساخ جميع ممرات ومناور المستشفى الخارجية وتراكم أدوات ومعدات قديمة بها ووجود طفح لمياه الصرف الصحي أمام الممر الذي يربط بين المطبخ وأجنحة المستشفى مما قد يتسبب في نقل الأمراض والأوبئة، أما الصيانة فلا تقل سوءا عن النظافة، فأجهزة التكييف المركزية بالمستشفى متعطلة تماماً وتم الاستعاضة عنها بوحدات تكييف منفصلة وهو ما قد يتسبب في انتشار الميكروبات والجراثيم. كما لوحظ ضيق قسم العناية المركزة، مما انعكس سلباً على طاقته الاستيعابية الحالية، فضلاً عن النقص الحاد في الكادر الطبي، وأجهزة تحليل هرمونات الحمل بالدم، وتعطل كثير من أجهزة (CTG) المستخدمة لتخطيط قلب الجنين، وحاجة قسم الأطفال لأجهزة قياس نسبة الأكسجين بالدم، وطاولة انعاش للأطفال، وأجهزة علاج ضوئي وأجهزة تدفئة للمحاليل وجهاز منظار الوريد، وبطانيات حرارية، كما تبين حاجة قسم حضانة الأطفال إلى جهاز تنفس صناعي متحرك، وطاولة انعاش، ونظام تأمين المواليد ضد السرقات أو التبديل، كما لوحظ أن شاشات متابعة قراءة العلامات الحيوية في قسم حضانة الأطفال الخدج متعطلة منذ (3) سنوات، ولوحظ أن لوحة التحكم بالغازات الطبية تقع في الممر الرئيسي للعيادات الخارجية وهي مكشوفة وغير محكمة.

«الثقة الزائدة» فتحت باب الخلافات سريعاً و«الفلوس غيّرت النفوس»

لا تقف أمام زوجتك في المحكمة على خلاف مالي..!

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/15/article792881.html

الرياض، تحقيق - أسمهان الغامدي

تضامنت "شروق" مع زوجها لشراء "منزل العمر"، حيث استدانت قرضاً مالياً تجاوز ربع مليون ريال؛ بهدف السعي للعيش الكريم مع شريك حياتها وأبنائها.. وقع الطلاق فوجدت نفسها خارج كل ما خططت له.. المنزل لزوجها والقرض هي من تسدده، مازالت تجر خطاها في المحاكم لإرجاع ولو جزءاً بسيطاً من حقها، دون أن يُكتب لها شيء!

ولم يكن "مازن" أوفر حظاً من "شروق"؛ لأنه موظف حكومي أسس مشروعه التجاري الخاص باسم زوجته، أودع فيه كل ما يملك، وغاب عن ذهنه توثيق ذلك؛ لتتوفى وتصبح تجارته إرثا لأبنائها من زوج آخر!

نواقيس خطر وإهدار مالي بين زوجين، أخذتهم الثقة لمنحى غير واقعي؛ معتقدين البقاء الأبدي، مُتجاهلين الطلاق والوفاة والحوادث العرضية، حيث تضج المحاكم بهم يومياً؛ والسبب حسن النوايا والحياء غير المبرر؛ فالزواج يُعد مؤسسة قائمة بعقد وشهود ورأس مال، إلا أن هناك من يتجاهل توثيق الذمة المالية لأسباب غير منطقية، ينتج عنها غالباً هضم حقوق كلا الطرفين.

ويبقى من المُهم وجود ذمة مالية بين الزوجين، توثق كافة المبالغ لضمان الحقوق، خاصة أن وزارة العدل أعلنت مؤخراً في تقريرها أن حالات الطلاق التي سجلت في الوزارة رسمياً للسعوديين بلغت (26840)، وبنسبة بلغت (18%) من مجمل حالات الزواج في المملكة، وهو ما يُحتم زيادة الوعي القانوني نحو الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية، مع قشع "غشاوة" الجهل عن البعض، لإعلاء مبدأ العدالة والمساواة، ولا مانع من "إلزام" الزوجين بوضع ذمة مالية بينهما توثق فيها حقوق كل طرف، كما هو الحاصل في إلزام المقدمين على الزواج بالفحص الطبي.

ويخطئ البعض بربط الذمة المالية بالثقة والعاطفة؛ فالعاطفة بين الزوجين هي قوام الحياة وأساس سعادة الزواج، لكن لا ينبغي أن تحول دون توثيق الحقوق، ولا ينبغي للطرف الآخر المدين أن ينظر لهذا التوثيق على أنه سوء ظن وتشكيك، فهو حق أمر الله به بين المتداينين في قوله سبحانه: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه".

مباشرة العقود

وقالت "روان البدر" -حقوقية-: إن فكرة الذمة المالية تنصرف في الفقه الإسلامي إلى صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات على اختلاف أنواعها المالية وغير المالية، مضيفةً أنه لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة في الأهلية المالية وما يتبعها من تصرفات، حيث أن الإسلام قد أباح لها ما أباح للرجل سواء بسواء، وجعل لها حق مباشرة العقود المدنية بكافة أنواعها، بل وجعلها صاحبة الحق المطلق على ملكها، مبينةً أن الإسلام لم يجعل لرجل أياً كانت صفته أو قرابته أي سلطان عليها، فلها تملك الأرض والمباني وكافة أنواع الممتلكات والأموال، ولها أن تمارس التجارة من بيع وشراء ومزرعة وشركة ومضاربة وسائر تصرفات الكسب الحلال، إلى جانب أن لها توكيل غيرها فيما لا تريد مباشرته بنفسها، ولها أن تضمن غيرها وأن يضمنها غيرها ولها أن توصي لمن تشاء ممن هو أهل الوصية.

وأضافت أنه من ضمن حقوق المرأة في الشرع واستقلالية ذمتها أنه لا يجوز للزوج أن يأخذ من مالها شيء إلا برضاها وطيب نفسها، وإن أخذ شيئاً منه كرهاً سواء أكان إكراها مقنعا أو مكشوفا، فإنه يعد غصباً والغصب حرام على المغتصب ويجب عليه رده، ذاكرةً أن للزوجة الحق في المطالبة بفسخ النكاح إذا ثبت أن الزوج غير قادر على الإنفاق عليها ويتم الفسخ برفع أمرها للقضاء.

ثقافة قانونية

وأوضحت "روان البدر" أن الإسلام وهب المرأة كافة حقوقها لكن جهلها بها وضعف شخصيتها هو نتاج التربية التي تجعل المرأة راضخة دائماً وتحمل شعار "المرأة ناقصة عقل ودين"، مضيفةً أن المرأة هي من أتاحت للرجل استغلالها،

وللأسف كثيراً يكون برضاها، مبينةً أن الجهل بالقانون أحد أهم أسباب تكدس القضايا التي تخص المرأة من طلاق ونفقة وأمور تتعلق بذمتها المالية، وهذا يحمل على عاتق المحاميات في إيضاح أبعاد القانون وتفصيلاته لبنات جنسهن؛ لزيادة الوعي القانوني نحو الحقوق التي قررتها الشريعة الإسلامية، مطالبةً من جميع خريجات القانون أن يراعين تزكية العلم الذي درسنه في سبيل نشر الثقافة القانونية وقشع غشاوة الجهل بالحقوق عن البعض، لإعلاء مبدأ العدالة والمساواة، إضافةً إلى تثقيف المرأة بأن الزواج كأي مؤسسة يحتاج إلى عقود وتوثيق حقوق التزامات مالية مختلفة.

ميثاق غليظ

ورأى "محمد الجذلاني" -كاتب وقاض سابق- أن العلاقة الزوجية من أشرف العلاقات الإنسانية وأكثرها احتراماً وتعظيماً عند جميع الشرائع الدينية والقوانين البشرية، وقد أعلى الإسلام من قدرها وأسماها الله ميثاقاً غليظا في قوله سبحانه: "وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظا"، مضيفاً أن ما يتم بين الزوجين من علاقات وحقوق والتزامات مالية يمكن تقسيمه إلى قسمين؛ الأول التزامات وتعاملات مالية هي جزء من حقوق وآثار عقد الزوجية مثل النفقة والسكن وحق المرأة على زوجها بعلاجها.. الخ، والثاني التزامات وتعاملات مالية ليست من لوازم ولا واجبات الزواج، بل تخضع لرضا وقبول وإرادة صاحب المال زوجاً كان أو زوجة، موضحاً الفرق بين النوعين، بأن الأول لا يليق أن يدخله التدقيق والتوثيق بين الزوجين؛ لأن هذا من سوء الظن ويتنافى مع الأخلاق الكريمة وحسن العشرة، بينما النوع الثاني فإن من المناسب بل والمطلوب أن يهتم الزوجان بتوثيقه وحفظه، حمايةً لحق كل منهما، واحتياطاً عن الخطأ والنسيان أو الموت والحياة، أو ما قد يطرأ مستقبلاً من خلافات وهذا من طبيعة البشر.

ثقة وعاطفة

وذكر "الجذلاني" أن الجهة الأكثر حاجة لوجود مثل هذه الذمة المالية هي المرأة؛ لأنها غالباً أضعف من الرجل؛ ولأنه يكثر من الرجال استغلال زوجاتهم والاستيلاء على أموالهن إما بسوء قصد، أو تهاوناً ولا مبالاة، أو طمعاً وضعف مروءة، مضيفاً أن هناك من يربط الذمة المالية بالثقة والعاطفة، فالعاطفة بين الزوجين هي قوام الحياة وأساس سعادة الزواج، لكن لا ينبغي أن تحول العاطفة دون توثيق الحقوق، ولا ينبغي للطرف الآخر المدين أن ينظر لهذا التوثيق على أنه سوء ظن وتشكيك، فهو حق أمر الله به بين المتداينين في قوله سبحانه: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه"، مؤكداً أنه في العصر الحاضر كثرت الدعاوى والخصومات، ومنها ما وصل للمحاكم والقضاء ومنها ما لا يصل، إلى جانب أنه كثر أكل الحقوق والتهاون بها من الناس بما فيهم الأزواج فيما بينهم. وطالب الجذلاني إلزام الزوجين بوضع ذمة مالية بينهما توثق فيها حقوق كل طرف متى ما كانت هناك تعاملات مالية مثل قرض أو شراكة أو كفالة ونحو ذلك، مثل إلزام المقدمين على الزواج بالفحص الطبي.

نظام إلزامي

وأكد "الجذلاني" أن وجود المرأة العاملة اليوم جعل كثيراً من النساء يكون لهن دخل مالي خاص، وقد يكون لها استثمار وتجارة أو ادخار رواتبها، مضيفاً أنه أصبح كثير من النساء تشارك زوجها في تأمين المسكن سواء بالشراء أو البناء أو غيرها، ويكون لها نصيب في ملكية المنزل، وبعض النساء تُقرض زوجها أموالاً حتى وإن كان لأغراض النفقة، فهذا لا يعفي الزوج من سداد القرض؛ لأن النفقة واجبة عليه لا على الزوجة، مبينةً أن بعض النساء تعطي زوجها مبلغاً من المال يستثمره لها إما باسمه أو باسمها، وهذه التعاملات كلها من الضروري توثيقها وتحديدها، لافتةً إلى أن هذا التوثيق من أهم وسائل نجاح الحياة الزوجية وعدم تعريضها للاضطراب والزعزعة الناتجة عن الاختلافات المالية، كما أن فيها تكريسا لاستقلال شخصية المرأة واحترامها واحترام حقها في الملكية وعدم التهاون في ذلك، موضحاً أنه لو وجد نظام إلزامي يجبر الزوجين على هذه الذمة المالية وتم إفهامهم بأن كل من يدعي منهم حقاً على الآخر دون أن يكون ذلك مكتوباً فإن دعواه لا تسمع، لقضى القضاء على الكثير من الخلافات التي تعج بها المحاكم ولتم حفظ الكثير من الحقوق الضائعة.

الحياة AL HAYAT

الصحة" تعتمد صرف بدل التميز" للاختصاصيين والفنيين السعوديين

المصدر: جريدة الحياة السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462101

جدة - يزيد السحلي

اعتمـــدت وزارة الصحـــة صرف بدل التميز للمستحقين من منسوبي الوزارة إنفاذاً للشروط المنصوص بالتعميم الصادر بتاريخ 1433/12/17هـ، بشأن صرف بدلات الندرة، التدريب، الإشراف، والتميز للممارسين الصحيين السعوديين وفق الشروط والضوابط المحددة بقراري وزيري الخدمة المدنية، والصحة المتضمن الموافقة على تطبيق الضوابط المشار إليها في محضر اللجنة المشكلة من ممثلي الجهات الصحية الأعضاء في مجلس الخدمات الصحية.

ووجه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة عبر تعميم (حصلت «الحياة» على نسخة منه) مسؤولي الوزارة في المناطق ومشرفي المدن الطبية بصرف بدل التميز للمستحقين من العاملين على الكادر الصحي وفق شروط وضوابط صرف البدل، بعد استكمال استمارة استحقاق بدل التميز المرفقة، مع ملاحظة رفع أسماء المستحقين كافة مع كامل المستندات المطلوبة ليتسنى لجهة الاختصاص حصر المستحقين لبدل التميز من منسوبي ديوان الوزارة والإدارات التابعة لها وإكمال اللازم حسب النظام.

ويأتي توجيه الدكتور عبدالله الربيعة عقب إصدار وزير الخدمة المدنية قراراً يقضي بإضافة «بدل التفرغ» إلى الراتب الأساسي للأطباء والصيادلة عند احتساب البدلات التي تصرف بنسبة مئوية من الدرجة الأولى من المستوى الذي يشغله الطبيب أو الصيدلي، إضافة إلى قرار آخر يقضي بالموافقة على إضافة «بدل فرق ساعات العمل» إلى الراتب الأساسي عند احتساب البدلات التي تصرف للاختصاصيين والفنيين والمساعدين الصحيين بنسبة مئوية من الدرجة الأولى من المستوى الذي يشغله الاختصاصي والفني والمساعد الصحي، وذلك للبدلات المقررة في لائحة الوظائف الصحية.

وحددت وزارة الصحة ضوابط صرف بدل التميز لجميع الممارسين الصحيين من السعوديين الذين يحققون جميع بنود العنصر الأساسي وفقاً للتفصيل الوارد باستمارة استحقاق بدل التميز كشرط لا يحق من دونه صرف البدل، ومن ذلك أن يحصل الممارس على تقدير ممتاز في آخر تقييم للأداء الوظيفي للسنتين الأخيرتين، الانضباط، عدم صدور أي إدانة أو عقوبة فنية أو إدارية خلال الثلاث سنوات الماضية، وحجم الإنتاجية.

كما اشترطت الوزارة أن يحقق الموظف سنوياً أي عمل تطوعي، جوائز أو تكريم في الأداء، المشاركة بورقات عمل في الندوات، تقديم بحوث وتجارب علمية، تأليف كتب علمية أو تثقيفية، ونشر أوراق علمية في مجلة محكمة تخوله الحصول على نسبة 10 في المئة من راتب الدرجة الأولى من المستوى الذي يشغله، أو عنصرين للحصول على نسبة 20 في المئة أو ثلاثة عناصر للحصول على نسبة 30 في المئة كحد أقصى، إضافة إلى حصوله على براءة اختراع جهاز طبي أو ابتكار تركيبة طبية علاجية أو طريقة جديدة تسهم في تطور وتقدم المجال الطبي.

وشملت آلية اعتماد صرف بدل التميز العاملين في المستشفيات والمراكز المتخصصة، والعاملين في مراكز الرعاية الصحية الأولية، العاملين والمكلفين بالعمل في ديوان المديرية، العاملين في ديوان الوزارة المستحقين للبدل والمديرين العامين ومديري المناطق الصحية المستحقين للبدل.

أبرزها تعثر شبكات تصريف السيول واستخدام سيارات الإدارات

الرقابة ترصد 8 ظواهر سلبية في الأجهزة الحكومية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121215/Con20121215555806.htm

محمد الغامدي (الرياض)

رصدت هيئة الرقابة والتحقيق ثماني ظواهر سلبية في الأجهزة الحكومية، تكشفت من خلال تنفيذ البرامج الرقابية المالية، تمثلت في استمرار التعثر والتأخير في عدد من المشاريع الإنشائية في معظم الجهات الحكومية، استمرار استخدام عدد من منسوبي الجهات الحكومية لسياراتها على الرغم من صرف بدل النقل لهم، مخالفين بذلك لائحة الخدمة المدنية، تأخر عدد من الأمانات والبلديات في تنفيذ شبكات تصريف السيول، مما أدى لإلحاق أضرار جسيمة بالمواطنين والبنية التحتية في عدد من مدن المملكة نتيجه للسيول، استمرار عدد من شركات التأمين في ممارسة أعمال التأمين وتلقيها مبالغ من المواطنين مع عدم وجود موافقة رسمية من مؤسسة النقد، استمرار التأخير في إنجاز برنامج التعاملات الإلكترونية في عدد من الجهات الحكومية، استمرار ظاهرة عدم المحافظة على الأوراق ذات القيمة في عدم من الجهات الحكومية.

كما تمثلت الظواهر السلبية في عدم تفعيل المادة 21 من لائحة الخدمة المدنية المتعلقة بعدم استحقاق الموظف راتباً عن الأيام التي لا يباشر فيها العمل، عدم التزام الكثير من الأجهزة الحكومية بتطبيق اللوائح والتنظيمات والتعاميم المنظمة لخدماتها وأعمالها من خلال ضعف المتابعة وعدم أداء دورها الإشرافي على الجهات التابعة لها بشكل جيد.

ورصدت الرقابة والتحقيق ظاهرتين إيجابيتين في الأجهزة الحكومية هما تفاعل أغلب الجهات الحكومية مع ما تقف عليه الهيئة من ملحوظات والعمل على تلافيها، إضافة لتزويد الهيئة بالمعلومات والمستندات المطلوبة بعد التنسيق معها عند تنفيذ البرامج الرقابية.

رنيم".. طفلة الخطأ الطبي تفارق الحياة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121215/Con20121215555933.htm

حسين هزازي، عمرو سلام (جدة)

لفظت رنيم محمد حداد طفلة الـ12 عاما أنفاسها الاخيرة صباح أمس، بعد غيبوبة استمرت قرابة 40 يوما داخل مستشفى عرفان، إثر مضاعفات عملية استئصال ورم خبيث في الدماغ. وفتحت مديرية الشؤون الصحية في محافظة جدة ملف التحقيق مع أطباء العملية الجراحية الذين اتهمهم والد الفتاة بالخطأ الطبي. وانتقد محمد الحداد في وقت سابق صحة جدة ، حيث قال «حضر مندوب من الصحة وطلب مني نقلها لمستشفى الملك فهد العام، فرفضت نقلها لأنني طلبت منهم مسبقا نقلها إلى المستشفى التخصصي أو الحرس الوطني لأنها كانت في حالة خطرة»، وطالب في الوقت نفسه إمارة منطقة مكة المكرمة بالتدخل لعلاج ابنته. من جهة أخرى، استقبلت أسرة الطفلة رنيم جموع المعزين البارحة. حضر العزاء عدد من الأصدقاء والأقارب والجيران، وعدد من الشخصيات في جدة. حيث يقام العزاء في منزل الأسرة بحي الربوة 2، شارع خير بن نعيم، جنوب مسجد الشربتلي. يذكر أن اليوم ثاني أيام العزاء.

غادرت بيشة بتأشيرة خروج نهائي وعثر عليها قبل أيام في نجران

الجوازات تطالب مواطنا باستلام خادمة "رحلها" قبل 4 أعوام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121215/Con20121215555934.htm

عبدالله غرمان (أبها)

فوجئ مواطن في محافظة بلقرن بعد أكثر من أربعة أعوام من ترحيله لخادمته الآسيوية بتأشيرة خروج نهائي عبر مطار الملك خالد في الرياض، باتصال هاتفي من مديرية الجوازات في منطقة نجران يوم أمس الأول، بضرورة حضوره اليها لاستلام ذات الخادمة.

المواطن سعيد آل والي القرني الذي أذهلته المفاجأة روى لـ«عكاظ» تفاصيل الواقعة قائلا: «كانت على كفالتي خادمة آسيوية وبعد زوال الحاجة أنهيت خدماتها عام 1429هـ واستخرجت لها تأشيرة خروج نهائي وحجزت لها تذكرة سفر من مطار بيشة إلى مطار الملك خالد الدولي في الرياض ومن هناك الى بلدها».

ويواصل القرني: «غادرت الخادمة عبر مطار بيشة وأطلعت رجال الجوازات في المطار على وضعها للتنسيق مع رجال الجوازات في مطار الملك خالد الدولي في الرياض لاكمال إجراءات ترحيلها النهائي الى بلدها ومرت الأعوام وأنا متيقن بأنها تقيم في بلادها منذ أكثر من أربعة أعوام مضت، غير أنني لم أصدق ما سمعته أذناي يوم أمس الاول، عندما تلقيت اتصالا من جوازات منطقة نجران، للحضور واستلام ذات مكفولتي الآسيوية، حاولت إقناعهم بأنني أنهيت خدماتها بشكل نهائي وتم ترحيلها إلى بلادها ولكن دون جدوى». وأوضح القرني، أنه ذهب إلى جوازات محافظة بلقرن الأحد الماضي وطلب إصدار معلومات عن مكفولته المرحلة، فأكدوا له حصولها على تأشيرة خروج نهائي في الثاني عشر من ذي الحجة من عام 1429هـ، مستغربا عدم سفرها بالرغم من إثبات تأشيرة الخروج النهائي على جواز سفرها. إلى ذلك، أكد لـ«عكاظ» المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات العقيد بدر المالك، أن الخادمة لاتزال على كفالة المواطن لأنها لم تغادر أراضي المملكة فعليا. وأضاف: «كفيلها حصل على تأشيرة خروج نهائي، ولكنه لم يتابع مغادرتها عبر مطار الملك خالد الدولي، وإنما اكتفى بالتأكد من مغادرتها لمطار بيشة، ولو أنه سلمها لرجال الجوازات في مطار الملك خالد الدولي لكانت غادرت وتم شطب سجلها بناء على تأشيرة الخروج النهائي التي بحوزتها». واستطرد العقيد المالك موضحا: «يبدو أنها هربت عقب وصولها الى مطار الرياض، أو أن هناك من استدرجها لتشغيلها في المنازل حتى وقعت في يد رجال الجوازات بنجران، وعلى ضوء ذلك تم الاتصال بكفيلها الذي كان يعتقد أنها غادرت عام 1429هـ».

وشدد المتحدث الرسمي للمديرية العامة للجوازات المواطنين بضرورة التأكد من تسليم مكفوليهم لرجال الجوازات في المطارات الدولية في حال إنهاء خدماتهم حتى لا يكونوا عرضة لأفعال مخالفة قد تصدر منهم.

الإطاحة بـ"كاتب عدل" زور6 وكالات

تورط مع 4 "هوامير" جار البحث عنهم

المصدر: جريدة الوطن السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124806&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي

ما كادت المحكمة الإدارية بجدة تبدأ جلسات محاكمة كتاب عدل تورطوا بتزوير صكوك أراض، حتى قبضت الجهات الأمنية في المدينة على كاتب عدل متورط في تزوير 6 وكالات بيع عقارات لمواطنين من دون علمهم بالتواطؤ مع 4 هوامير عقارات لا يزال البحث عنهم جارياً، وفق ما علمته "الوطن" من مصادر مطلعة.

وأشارت المصادر إلى أن التزوير اكتشف عندما تقدم مواطنون بشكوى إلى المحكمة العامة بجدة عن بيع "هوامير" عقارات، لأراضيهم من دون علمهم، فباشرت المحكمة التحقيق وطلبت أصول الوكالات من مصدرها بكتابة عدل جدة الثانية، لتفيدها بعدم وجود أصول لها وأنها مزورة، وتم رفع القضية إلى وزارة العدل.

ألقت الجهات الأمنية القبض على كاتب عدل، يعمل بكتابة عدل جدة الثانية لتورطه في تزوير 6 وكالات بيع عقارات لمواطنين دون علمهم بالتواطؤ مع 4 هوامير عقارات، جار البحث عنهم.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن اكتشاف تزوير كاتب العدل لـ 6 وكالات، بدأ عندما تقدم مواطنون بشكوى للمحكمة العامة بجدة، تفيد ببيع هوامير عقارات لأراضيهم دون علمهم، حيث تم إفراغها بموجب وكالات شرعية لا يعلمون عنها شيئا.

وأوضحت أن المحكمة باشرت التحقيق في الشكوى، وطلبت أصول الوكالات من مصدرها بكتابة عدل جدة الثانية، وأن المحكمة أفادت بأن هذه الوكالات لا توجد لها أصول لديها، وأنها مزورة، ليتم رفع القضية برمتها إلى وزارة العدل.

وكشفت المصادر عن أنه بعد دراسة القضية من قبل لجنة متخصصة، أوضحت اللجنة أن الوكالات أصدرت بالتواطؤ بين كاتب عدل يعمل بكتابة عدل جدة الثانية، وهوامير عقارات يدعون امتلاكهم أراضي جنوب جدة بأوراق قديمة، بغرض بيعها دون علم المواطنين الذين منحت لهم هذه الأراضي، ودون علم الملاك الحقيقيين بهذه الوكالات.

وذكرت المصادر أن لجنة المحكمة العامة بجدة، شطبت الوكالات الست، واعتبرت أن أي إجراء اتخذ بناء عليها لاغ، ولا يعتد به، مقررة إعادة كافة الأراضي التي بيعت إلى ملاكها الأساسيين، كون بيعها تم بطريقة غير شرعية، ومخالفة لأنظمة وزارة العدل من قبل 4 تجار عقار تواطؤوا مع كاتب عدل لتزوير هذه الوكالات.

وشددت المصادر على أنه تم إشعار الجهات الأمنية بمحضر دراسة القضية، المذيل بأسماء المتهمين بالتزوير، وبينهم كاتب العدل، وأن الجهات المختصة ألقت القبض على كاتب العدل، وجار التحقيق معه لمعرفة ملابسات القضية والكيفية التي تم من خلالها تزوير الوكالات، تمهيدا لإحالة القضية إلى هيئة الرقابة والتحقيق، لتولى التحقيقات النهائية مع كاتب العدل، وإحالة أوراقه إلى المحكمة الإدارية.

وبينت المصادر أنه يجري حاليا رصد تجار العقارات الذين شاركوا في التزوير، حيث تشير معلومات التحقيقات الأولية إلى أنهم ورطوا كاتب العدل في القضية، لقاء مبالغ مالية، وأن وزارة العدل أصدرت قرارا بإيقاف كافة الوكالات التي أصدرها كاتب العدل المتهم لحين مراجعة كافة أصولها في كتابة عدل جدة الثانية.

ضبابية "حجج الاستحكام" تربك "المحاكم".. و3 بنود لرفع "الغموض"

مجلس القضاء يخاطب "المقام السامي".. ويدعو المحكمة العليا لإقرار "مبدأ عام"

المصدر: جريدة الوطن السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124777&CategoryID=5

الرياض: ماجدة عبد العزيز

تشهد محاكم "الدرجة الأولى" و"الاستئناف" حالة من الارتباك بسبب إشكالات نجمت عن اختلاف في فهم الأمر السامي الخاص بوقف العمل بحجج الاستحكام في ضواحي المدن والقرى، مما تسبب في توقف البت في عدد من القضايا، خاصة أن المجلس الأعلى للقضاء تحرك لمكاتبة المقام السامي لإيضاح التوجيهات، وعرض النتائج الناجمة عن الاختلاف في فهمها، وفق دراسة أعدها المجلس وحصلت "الوطن" على نسخة منها.

أدت الإشكالات الناجمة عن الاختلاف في فهم التوجيهات الخاصة بـ"حجج الاستحكام"، إلى إرباك محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف، والتي توقف بعضها عن البت في القضايا لحين صدور توضيحات بشأن المراد بالأمر المتضمن عدم التصرف في أي من ضواحي المدن والقرى الرئيسية لأي كائن من كان.

وعلمت "الوطن" أن الإدارة العامة للقضايا بالمجلس الأعلى للقضاء، رصدت الكثير من الشكاوى التي وردت إليها من أصحاب قضايا حجج الاستحكام، يشتكون من تعطل مصالحهم لعدم بت المحاكم في قضاياهم.

وتحرك المجلس الأعلى للقضاء، طبقا لدراسة حصلت "الوطن" على نسخة منها، لمكاتبة المقام السامي بطلب إيضاح المراد بالأوامر السامية الخاصة بقضايا حجج الاستحكام والعرض بالنتائج الناتجة عن فهمها.

وكان الأمر السامي الصادر بهذا الخصوص، يتضمن "عدم التصرف في أي من ضواحي المدن والقرى الرئيسية بأي نوع من أنواع التصرف ولأي كائن من كان وعدم السماح بأي إنهاء لأي أرض بحجة استحكام لضواحي المدن والقرى الرئيسية وشمول هذا الأمر لكافة الطلبات التي لم يصدر فيها حكم نهائي حتى تاريخه والأراضي الموقفة على خلفية النزاع عليها، والتأكد من جميع الصكوك التي في ضواحي المدن والقرى الرئيسية وسلامتها.

وتحدثت دراسة الإدارة العامة للقضايا بالمجلس الأعلى للقضاء، عن وجود اضطراب لدى محاكم الدرجة الأولى في كيفية التعامل مع قضايا حجج الاستحكام، وهو الأمر الذي امتد إلى دوائر محاكم الاستئناف، وهو ما أرجعته إلى الاختلاف في مفهوم هذا الأمر.

وقالت الدراسة إن بعض القضاة توقفوا عن إخراج حجج الاستحكام مطلقا حتى يرد تفسير الضواحي من المقام السامي الكريم، والبعض الآخر اعتمد في تفسير ذلك على تعميم وزير العدل المبني على برقية وزير الشؤون البلدية والقروية"، لافتة إلى أن هناك اضطرابا قديما في إخراج حجج الاستحكام على الأراضي حديثة الأحياء، وغير ذلك مما نتج عنه كثرة التشكي في هذه الموضوعات.

ووضع المجلس الأعلى للقضاء عبر إدارة القضايا خطة من 3 بنود، تتمثل بإيجاد تنظيمات واضحة في إجراءات حجج الاستحكام، لحسم هذه الضبابية الحاصلة في هذه الموضوعات ما سيسهم في الحد من التشكي منها، وجمع كافة الموضوعات المتعلقة بحجج الاستحكام التي اضطرب العمل القضائي فيها، وإجراء دراسة شاملة عليها للخروج بعلاج لكل موضوع بما يناسبه من حلول، كما تنص الخطة على تولي المحكمة العليا مسؤولية تقرير مبدأ عام في قضايا حجج الاستحكام، إضافة إلى معالجة كافة الإشكالات في قوالب نظامية ضمن اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الجديد بعد صدوره، وكل ذلك يأتي للتخفيف من شكاوى المواطنين وإنهاء تباين الاجتهادات وتوحيد الأحكام القضائية المتعلقة بهذا الأمر.

إطلاق نار ومطاردات ومحاصرة سيارات وطائرات الشرطة للمبنى وتفتيشه بالكامل

أشرطة فيديو تكشف اللحظات السابقة على احتجاز الطلاب السعوديين بجامعة أمريكية

المصدر: جريدة سبق الجمعه 29 محرم 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/mysfde

أيمن حسن- سبق:
كشفت أشرطة فيديو عن اللحظات التي سبقت احتجاز 7 طلاب سعوديين ضمن آخرين، الأربعاء، في أحد مباني جامعة فوليرتون بولاية كاليفورنيا الأمريكية، وذلك في أعقاب اقتحام مسلح للجامعة، من أصل خمسة، كانت الشرطة تقوم بمطاردتهم بعد السطو على محل لبيع المجوهرات.
وقالت شبكة "سي إن إس" الأمريكية، عن شهود عيانٍ، أن السطو وقع على محل مجوهرات "إمباير جولري وبون" بمدينة "مورينو فالي" في مقاطعة "ريفرسايد" بولاية " كاليفورنيا "، الساعة 3 بعد ظهر الأربعاء.
وحسب شهود عيانٍ فقد دخل المحل 5 رجال وكانوا يرتدون أقنعة التزحلق على الجليد، ويحملون مسدسات عيار 22 و 25 مليميتراً، وقاموا بالسرقة وإطلاق النار على موظفٍ بالمحل، تم نقله إلى المستشفى، وخلال 15 دقيقة، وصلت سيارات الشرطة، لتلقي القبض على أحد المسلحين، وتبدأ مطاردة طويلة بينها وبين 4 من اللصوص.
وكشف أحد الفيديوهات على موقع يو تيوب عن المطاردة الشرسة بين سيارات شرطة كاليفورنيا، وسيارة "لكزس" رمادية يستقلها اللصوص، والتي كانت في غاية الخطورة والسيارات تسير بسرعة بلغت نحو 160 كيلو متراً في الساعة، واستمرت المطاردة نحو 20 دقيقة. وعندما وصلت سيارة المسلحين إلى مجمع سكني بشارع "الاميدا"، توقفت في موقف سيارات، وهبط منها بسرعة رجلٌ يرتدي قميصاً أبيض وبنطلوناً أسود، وفرّ هاربا إلى ملعب للبيسبول وخلفة رجال الشرطة، حتى حُوصر الشاب بسبب الزحام والأسوار، فألقى نفسه على الأرض مستسلماً، حيث تم إلقاء القبض عليه.
وفي ذلك الوقت، فرّ الثلاثة الآخرون، حيث قام أحدهم باقتحام قاعة "ميهايلو" بكلية الأعمال التابعة لجامعة فوليرتون، القريبة من المكان.
وبعدها اقتحمت قوات ضخمة من الشرطة مبنى الجامعة مطالبة الجميع عبر رسائل الجوّال أن يبقوا هادئين في أماكنهم، ومحذرةً أن الرجال مسلحون وخطرون، لأنهم على استعدادٍ لإطلاق النار في أي لحظة.
وكشف فيديو آخر، محاصرة سيارات وطائرات الشرطة للمبنى وتفتيشه بالكامل حتى تم إلقاء القبض على الرجل وإخراج الطلاب. وأكد مبتعث سعودي عبر الهاتف لـ "سبق" أن جميع الطلاب والطالبات السعوديين الذين كانوا محتجزين مع بقية زملائهم داخل مكتبة الجامعة، بخير وقد غادروا المبنى بسلام.

في أثناء إلقائه خطبة عن الخمور وخطر العمالة الأجنبية
وافدٌ أفغاني يبعد رئيس محاكم الطائف عن منبر الجمعة

المصدر: جريدة سبق الجمعه 29 محرم 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/uysfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف: تعدّى وافدٌ أفغاني على رئيس محاكم محافظة الطائف، إمام أحد الجوامع الكبيرة بالمحافظة، في أثناء إلقائه خطبة الجمعة اليوم، وذلك بسحبه وإزاحته عن المنبر، حيث هبَّ المُصلون وأمسكوا بالوافد، واحتجزه بعضهم بغرفة عامل الجامع حتى تم تسليمه لدوريات الأمن، ومنها للشرطة، فيما أكملت الخطبة.

وكان فضيلة الدكتور الشيخ راشد بن مفرح الشهري، رئيس محاكم محافظة الطائف وإمام وخطيب جامع عبد الله بن عمار بمخطط الملك فهد بالمحافظة، قد بدأ في إلقاء خطبة الجُمعة اليوم، والتي كانت عن الخمور والمخدرات، وخطر العمالة الإثيوبية المُنتشرة، وتحذير الشباب من هذا الداء الفتاك.

وفُوجئ المُصلون بوافدٍ أفغاني يتخطى الصفوف داخل الجامع، ويسحب الشيخ من على منبره، ويوقفه عن خطبته، وحينها توقف عن الخطبة، وحباً للشيخ تسارع المصلون للإمساك بالوافد وتسليمه للجهات الأمنية، مُمثلةً في دورية حضرت ونقلته لمركز شرطة الشرقية، الذي يتولى اتخاذ الإجراءات النظامية بحقه، ومعرفة دوافعه وإن كان يُعاني من مرضٍ عقلي.

وكان الشيخ الشهري قد علّق بعد الإفراغ من أداء صلاة الجمعة عن الحدث الذي وقع، وأبدى رحابة صدره وسعة حلمه في أن يُعامل الوافد برفقٍ ولا يُؤذى؛ لأنه لم يحمل سلاحاً مرجحاً أن يكون الدافع مرضاً نفسياً.

وقال الناطق الإعلامي المُكلف بشرطة محافظة الطائف، الملازم أول سليم بن شرف الربيعي، في تصريحه لـ"سبق":

"في أحد الجوامع بمخطط الملك فهد بالطائف، وأثناء قيام إمام الجامع بإلقاء خطبة الجمعة، قام وافد من جنسية أسيوية في العقد الخامس من عمره بالاتجاه قاصداً الإمام في منبره، وقام بعض المصلين بالإمساك بالوافد وتسليمه للدورية الأمنية، ثم سلم لمركز شرطة الشرقية، وأُوقف رهن التحقيق".

وأشار إلى توفر معلومات أولية تفيد بأن: "الشخص يعاني من اضطرابات نفسية، والعمل جار على التثبت من ذلك، وعلى ضوء ما يظهر ستستكمل الإجراءات وفق النظام معه، والتحقيق جار".

غلاء الأسعار يقود المستهلكين للسلع المغشوشة

حماية المستهلك

المصدر: جريدة المدينة السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420258

بسام بادويلان- جدة

على الرغم من التدابير الوقائية والتصريحات الوردية ، لم يجد غالبية المستهلكين أمامهم سوى شراء السلع المقلدة والمغشوشة بدلا من الأصلية المضمونة وذلك لرخص ثمنها في ظل استمرار مسلسل ارتفاع الاسعار. وفيما يطالب المستهلكون بضرورة إيجاد هيئة مستقلة لحماية المستهلك ، يرى آخرون ان الحلول العملية تبدأ من تطبيق اقصى العقوبات على موردى السلع المغشوشة التى تؤدى الى اصابات وضحايا وخاصة في مجالى البناء ومواد الكهرباء وكذلك منح صلاحيات اضافية لموظفي هيئة الضبط واعادة النظر في نظام العلامات التجارية الذى لايتيح مصادرة البضائع المقلدة الا بموجب حكم قضائي . في البداية يفضل خالد الحارثي « مستهلك « شراء السلع المقلدة، لأنها موفرة لاسيما وأن لديه أسرة كبيرة ودخله لا يكفي شراء الاحتياجات والكماليات من السلع الاصلية، وقال: « المقلد والمغشوش اذا كان يؤدي الغرض فما المانع من شرائه ، خاصة في ظل الارتفاعات الجنونية مؤخرا، واضاف: كنت في الماضي أمتنع عن شراء المقلد، ولكن اليوم الظروف فرضت علي أن أغيّر من فلسفتى وخاصة في السلع الكمالية التي لا أجد ضررا من شرائها، ودائما الغش يكثر في محلات أبو ريال وريالين « .

ويرى حاتم عبدالله العمودي « مستهلك « : الأصلي أفضل من المقلد لانه مضمون ، ولكنى مجبر على شراء بعض السلع المقلدة مع زيادة اسعار الأصلية لكنه عاد واستدرك مؤكدا ضرورة شراء القطع الاصلية في ادوات الكهرباء وبعض قطع غيار السيارة الهامة.

وطالب العمودي بضرورة وضع آلية للتحكم في الأسعار الجنونية للسلع ، وفتح المجال أمام دخول البضائع البديلة بشكل مقنن بعد مطابقتها للمواصفات والمقاييس السعودية وبأسعار مناسبة في متناول الشريحتين الدنيا والمتوسطة . كما طالب باستحداث هيئة أو جهة مستقلة لحماية المستهلك، للنظر في أي دعوى أو شكوى، لتقوم بإنصافه بشكل فوري دون مماطلة، بدلا من الوضع الحالي حيث لايعلم المشترى الى اين يذهب ليحصل على حقوقه.

ويتفق أنس عادل عبدالحميد وماجد بن سعيد على اهمية إيجاد هيئة أو مركز للنظر في قضايا الغش التجاري وحماية المستهلكين على أن يكون لها فروع في كل منطقة، وان تكون مستقلة بعيدا عن اى جهة قد تؤثر على قراراتها.

صلاحيات واسعة للمراقبين

من جانبه حذر المستشار والمحامي محمد عتيق الحربي من السلع التي تحمل علامات تجارية مقلدة أو مزوّرة تزويرا كاملا، مشيرا الى ان البعض لا يستطيع أن يفرق بين العلامة الأصلية للمنتج والعلامة المزورة، وان ذلك يدرج تحت غش المستهلك.

وأضاف :إن نظام الغش التجاري يعطي الصلاحية لعضو هيئة الضبط أن يحجز على السلعة، والتحفظ عليها إذا كانت مخالفة للمواصفات والمقاييس، وإتلافها لعدم صلاحية استعمالها، بينما في السلع التي تحمل علامات تجارية، لا يستطيع حجز البضاعة، وإنما يقتصر دوره على كتابة محضر وأخذ عينة من البضاعة المزورة، أما حجزها فلايتم الا بقرارمن ديوان المظالم، ولاشك إن ذلك قد يؤدي إلى بيع البضائع بعلامات مقلدة، لأن عملية الحجز تتطلب إقامة دعوى لدى الجهة المخصصة بطلب دعوى للتحفظ عليها.

وأوضح الحربي أن السلع المغشوشة هي المخالفة لنظام مكافحة الغش التجاري، مثل غير الصالحة للاستهلاك الآدمي أوغير المطابقة للمواصفات والمقاييس أوبها غش في مصدرها أوصفاتها أو عناصرها الجوهرية، أما السلع التي تحمل علامة مقلدة أو مزورة، فهي التي يوضع عليها علامة تجارية مسجلة لدى وزارة التجارة، ويقوم شخص آخر باستخدامها

على سلعة أخرى، ليست من إنتاج الشركة صاحبة العلامة، وهذا يندرج تحت نظام العلامات التجارية، واوضح ان نظام الغش التجاري من الأنظمة المستقلة التى تبين آلية الضبط والحجز ، بينما نظام العلامات يشترط عدم حجز العلامات المقلدة إلا بحكم قضائي، مشيرا أن ذلك يفتح المجال للقيام ببيعها والتصرف فيها.
ويرى الحربي أن الإجراءات الحالية تتطلب منح المراقبين صلاحيات أوسع، لسرعة تنفيذ قرار حجز البضائع المقلدة، وإتلافها مشيرا إلى أن عدم حسم القضايا سريعا يمكن التاجر من تصريف بضاعته المقلدة في السوق، وذلك لعدم صدور حكم مناسب.
وبين الحربي أن عقوبات مكافحة الغش التجاري تصل إلى فرض غرامات ضد التاجر تصل إلى مليون ريال بحدها الأعلى، بالإضافة إلى السجن لمدة قد تصل إلى 6 أشهر إن كانت البضاعة مواد غذائية، بينما تصل عقوبة البضاعة المقلدة إلى غرامة بقيمة 500 ألف ريال، ومصادرة السلعة أو السجن لمدة قد تصل إلى سنة كاملة.
مسؤولية المواصفات
من جهته قال أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور أسامة فلالي : إن هيئة المواصفات والمقاييس السعودية عليها مسؤوليات كبرى، في تطبيق المواصفات السعودية والعالمية حتى نحصل على سلع آمنة مشيرا الى وجود بعض التوصيلات الكهربائية الرديئة وكذلك قطع غيار السيارات ايضا.
ولفت إلى أن بعض البضائع لا تعرض على هيئة المواصفات، وبعضها يدخل من الميناء بتصريح من الجمارك وبعض الجهات الأمنية دون أي مسؤولية لهيئة المواصفات، وأشار إلى أن الدول الأوروبية لا تسمح ببيع البضاعة إلا اذا كانت مطابقة للمواصفات وفي صالح حماية المستهلك.
وحذر د. فلالي من استمرار موجة الغلاء في أسعار السلع الأصلية، مشيرا الى ان ذلك وراء عزوف المستهلك عنها والتحول لشراء سلعة رديئة وفي المقابل بعض التجار يستوردون بضائعهم من الصين وسنغافورة بهدف تعظيم الربح دون النظر إلى الجودة، كما أن المستهلك يتناسى المثل الذي يقول « الغالي مثل الرخيص « ، بمعنى ان هناك توصيلة كهرباء تكلف 50 ريالا وتخدم خمس سنوات، بينما هناك توصيلة بسعر 10 ريالات ولكن عمرها الافتراضي لا يتجاوز شهرا.
أحكام محدودة على التجار
وأنتقد المستشار والمحامي القانوني سعيد آل ملادي ضعف إدارة الغش التجاري بوزارة التجارة في تطبيق الأنظمة وتفعيلها بحق التاجر « الغشاش «، لافتا إلى أنه لم يسمع أن تاجرا أحيل إلى هيئة التحقيق أو صدر بحقه حكم من ديوان المظالم أو ، وأن وجد ذلك فانه في أضيق الحدود وباستحياء وبدون تشهير!!.
وأوضح آل ملادي أن النظام حدد الغش التجاري وأنواع السلع الفاسدة، وأتاح لأي شخص تضرر أن يتقدم بشكوى إلى وزارة التجارة ، وهي بالتالي تقوم بدورها للتحقق من الموضوع، وإحالته إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام.
وأضاف : كما أن المبلغ يستحق الحصول على نسبة 25% من الغرامة المقررة على مخالفة الغش بعد تبليغه حسب النظام، وعلى الوزارة أن تبلغه أن الحكم انتهى بغرامة، بالإضافة إلى أن النظام أتاح للمتظلم رفع دعوى بطلب التعويض عن الضرر الناتج من السلعة المغشوشة أو الفاسدة، وأوجب معاقبة المخالف حتى لو كان المشتري يعلم بوجود غش في هذه السلعة.
وبين آل ملادي أن الغرامات المحددة تتراوح بين خمسمائة ألف ريال إلى مليون ريال لاستيراد السلع المغشوشة أو منع رجال الضبط من دخول المصانع أو المحلات التجارية أو أدخل سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس.
وأشار الى أي مستهلك يشتكي لوجود خلل 3 مرات دون اصلاحه فإن من حقه التوجه إلى وزارة التجارة والتي يجب عليها استدعاء الوكيل وإخطاره بذلك، وتطالبه بإصلاحها أو استرجاعها، مطالبا بضرورة إيجاد تعويض مجزٍ للمتضرر.

آل الشيخ لـ الشرق: العمل" فشلت في تنفيذ تعهداتها في قرار التأنيث.. والسعوديات تعرضن للتحرُّش

المصدر: جريدة الشرق السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/15/626770

جدة – نعيم تميم الحكيم

انتقد رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ عبداللطيف آل الشيخ وزارة العمل بسبب عدم تطبيقها القرار السامي لتأنيث محال المستلزمات النسائية بشكل صحيح، مؤكداً رصد الهيئة لعديد من المخالفات الشرعية بسبب سوء تطبيق النظام، داعياً وزارة العمل إلى إنفاذ الأمر السامي لإتاحة فرصة العمل الشريف للمرأة السعودية. وقال آل الشيخ رداً على سؤال لـ«الشرق» حول تقييمه لقرار تأنيث المحال: «لست راضياً عما وجدته في الأسواق، وهناك من يتوقع فشلاً ذريعاً في طريقة تعاطي وزارة العمل مع الأمر السامي الكريم الواضح الصريح الذي يحقق للمواطنة عملاً كريماً تكتسب منه رزقاً حلالاً من غير أن تُمس كرامتها وعفتها وإنسانيتها بسوء». وأضاف فضيلته: «ما رأيته في السوق بنفسي وما سمعته، وما كتب لي من قبل كثير من المواطنين والمواطنات هو شيء يندى له الجبين، حيث تحول السوق إلى فوضى من خلال عدم الالتزام بالأمر السامي، الذي يهدف لايجاد مئات الآلاف من فرص العمل التي تتيح للمواطنة أن تعمل بشكل محترم ونظيف معززة مكرمة».

وحول رصد الهيئة لبعض المخالفات الشرعية بسبب سوء تطبيق القرار قال آل الشيخ لـ«الشرق»: «رصدنا عديداً من القضايا الأخلاقية، التي فيها تعديات وظلم للمرأة من خلال ما يقع لها من ابتزاز وتحرش وتغرير من قبل مرؤوسيها والعاملين معها في هذه المحلات التجارية، علماً بأن الأمر السامي الكريم خصص عمل المرأة في كل المستلزمات النسائية، ولم تعط هذه الفرصة للرجل ليشاركها في هذه الأعمال لعدم وجود البيئة الصالحة النظيفة»، مؤكداً «عدم التزام الوزارة بالضوابط الشرعية والآداب والتقاليد المعتبرة في إيجاد البيئة الصالحة لعمل أخواتي وبناتي المواطنات وفق الأمر السامي، مما دفع كثيراً من المواطنات للعزوف عن العمل والاستفادة من هذه الفرصة الثمينة».

وأشار آل الشيخ إلى أنهم رصدوا حالات كثيرة لانسحاب السعوديات من العمل، بعدما عانين من التحرش والتغرير ونحو ذلك من سوء المعاملة. واستدرك «من بقيت منهن فإنها تعمل صابرة تحت وطأة التعدي عليها وعلى حقوقها بسبب الحاجة الماسة لاكتساب لقمة العيش».

وأضاف رئيس الهيئات «ما هو موجود في الأسواق لايرضي الله ولا رسوله ولا يرضي الملك الصالح ولا ولي عهده ولا أي مواطن سوي أو مواطنة تفخر باهتمام الدولة بها، كما أنني أكرر أسفي مما يحصل في الأسواق الآن واعتذر إلى الله، ومن ثم ولاة أمري ولكافة المواطنين مما يرونه من تجاوز للأمر السامي، نتج عنه مخالفة صريحة لأوامر الله سبحانه وتعالى ولما أمر به الملك الصالح».

وحول وجود تنسيق بينهم وبين وزارة العمل لتلافي هذه السلبيات قال آل الشيخ: «طوال أكثر من سبعة أشهر ماضية، ونحن على تواصل مع وزارة العمل، ابتداءً بلقائي مع وزير العمل في مكتبي، والتفاهم على الخطوط الرئيسة لإنفاذ الأمر السامي الكريم، وتم الاتفاق مع الوزير على تشكيل لجنة تضم وكلاء وزارة «العمل» وكبار مسؤولي الرئاسة، لإنفاذ الأمر السامي، وفي كل مرة نتفق على حلول تكفل للمرأة كرامتها وعفتها، وتكفل لها البيئة الصالحة المنضبطة بالضوابط الشرعية التي اشترطها الملك الصالح، لكن الاجتماعات تكررت وتعددت اللقاءات والاتفاقات لم ينفذ منها شيء بعد أن يقدموا لنا أعذاراً واهية من أجل المماطلة وضياع الوقت والخروج من الإحراج والاحتجاجات من المواطنين والمواطنات، مستظلين بظل هيئات الأمر بالمعروف التي يزعمون أنها شريك لهم في إنفاذ الأمر السامي».

وتابع آل الشيخ «في الواقع لم نتمكن من تحقيق أي تقدم في الاتفاق الذي تم بيننا وبين وزارة العمل من أشهر، مما يجعلني باسمي وباسم منسوبي الهيئات، نبرأ إلى الله مما يقع على الفتاة السعودية من ظلم وإساءة وتضييق عليها في هذه البيئة التي لا تحقق لها الأمن والسلامة بل أصبحت في مكان لا تحسد عليه «.
وحول مدى تأثر إقبال المرأة على هذه الوظائف بسبب عدم وجود البيئة المناسبة، قال آل الشيخ: «للأسف أصبحت عشرات الآلاف من المواطنات محرومات من العمل الشريف الذي حققه لها ولي الأمر بسبب سوء التطبيق من قبل وزارة العمل، كما أنه فتح الباب على مصراعيه، حيث دفعوا بالفتاة السعودية للعمل في مطاعم الوجبات السريعة وغيرها من المحلات التي لا تخدم المرأة، حيث تأكدت أن بعض الفتيات يعملن في مطابخ الوجبات السريعة جنباً إلى جنب مع رجال أجانب، وهذا لا شك منكر عظيم وحط من قيمة المواطنة واستغلال لحاجتها بكسب لقمة العيش الحلال». وجه آل الشيخ عبر «الشرق» رسالة لوزارة العمل بـ»إنفاذ مقتضى الأمر السامي الكريم الذي لو تحقق لفتح آفاقاً من العمل الشريف بمئات آلاف الفرص، وأغنانا عن استقدام عدد كبير من الوافدين الذين ضايقوا المواطنات في اكتساب أرزاقهن في وطنهن، مما جعلهن في ضائقة وحاجة ماسة»، داعياً لإيجاد البيئة الصالحة التي تكفل لهن الكرامة والعزة والعفة والحصول على المال الحلال الذي يغنيهن عن العوز وبؤس الحاجة وفي تطبيق الأمر السامي ما يحقق ذلك».

بعد تعثر تنفيذ أكثر من 35 ألف طلب ..

توصيات تطالب السعودية للكهرباء" بسرعة إيصال خدمتها للمشتركين الجدد

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/16/article793312.html

الرياض عبدالسلام البلوي:الرياض عبدالسلام البلوي:
كشف تقرير لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، يناقشه مجلس الشورى غداً عن زيادة الشكاوى التي تلقتها الهيئة، بشأن تأخر توصيل الخدمة الكهرباء في المنطقتين الوسطى والشرقية، وتمثل هذه الشكاوى نحو 28% من الشكاوى التي تلقتها الهيئة في عام واحد، كما أن هذا السبب هو الأكثر في المنطقة الغربية.
وأوصت لجنة الخدمات العامة التي درست التقرير، والتي ستعرض غداً ضمن جلسة الشورى بمطالبة الهيئة بحث الشركة السعودية للكهرباء على سرعة إيصال الخدمة الكهربائية للمشتركين الجدد.
وأوضحت اللجنة وجود 53 ألف طلب لم تتمكن الشركة السعودية للكهرباء من تنفيذها خلال عام 1432، وأن نسبة الطلبات التي نفذت في العام الذي قبله بلغت 65% من مجموع الطلبات، وهي نسبة ترى لجنة الخدمات والمياه أنها متدنية وبحاجة إلى تحسين من قبل شركة الكهرباء، حتى تتمكن من تسريع إيصال الخدمة الكهربائية للمشتركين.
وفي توصية ثانية جددت لجنة الخدمات التأكيد على قرار الشورى السابق الخاص بتعديل نظام الكهرباء الذي يخول الهيئة بصلاحية تطبيق الغرامات على مخالفي نظام الكهرباء ولوائحه.
وأكدت اللجنة أن عدم وجود نص نظامي واضح وصريح في نظام الكهرباء يعطي الهيئة صلاحية إيقاع العقوبات على مقدمي الخدمة او المرخص لهم الذين يرتكبون مخالفات لنظام الكهرباء ولائحته التنفيذية أو شروط الرخصة، يشكل عائقاً يقلل من قوة قرارات الهيئة ويحد من فاعلية تطبيقها ويشجع بعض المرخص لهم على عدم تقديم المعلومات المطلوبة أو التأخر في تقديمها خلاف الصيغة المطلوبة، مما يلغي الاستفادة منها في الوقت المناسب، كما أن عدم وجود عقوبات يغري بعض مقدمي الخدمة على ارتكاب مخالفات نظام الكهرباء.

وطالبت لجنة المياه والخدمات العامة في توصيتها الثالثة بسرعة تنفيذ برنامج تطوير هيكلة الشركة السعودية للكهرباء حسب الخطة المعتمدة من قبل الهيئة، لكونها المسؤولة عن وضع خطة تطوير هيكل صناعة الكهرباء وتحديثها وفصل الأنشطة الكهربائية.

عائد من العراق: عذبونا بـ"التعرية" و"التجويع"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=124870&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح

رغم الإفراج عنه الخميس الماضي، إلا أن "التعرية"، و"التجويع"، ذكريات أليمة لا تزال تدور في أذهان المعتقل السعودي محمد حمدان العماري.

وقال العماري لـ"الوطن": "لا أريد فتح قصص الماضي المأساوية، دعوني أعيش فرحتي"، وأضاف بأنه قضى كامل المدة "٩ سنوات بتهمة تجاوز الحدود"، لأن النظام العراقي يحتسب السجن 9 أشهر بسنة، بعد أن اعتقل مطلع 2004 على يد القوات العراقية التي احتجزته في مكان لا يعرف لعدة أشهر تعرض خلالها لأقسى أنواع التعذيب، قبل أن تسلمه للقوات الأميركية التي نقلته إلى معتقل أبو غريب "سيئ السمعة".

"لا أريد فتح قصص الماضي المأساوية، دعني أعيش فرحتي" بهذه العبارة أجاب المعتقل السعودي الذي أفرجت عنه السلطات العراقية الخميس الماضي بعد اعتقال دام ٩ سنوات بتهمة تجاوز الحدود، وذلك في رده على سؤال عن التعذيب الذي تعرض له.

وأوضح المعتقل السعودي محمد حمدان العماري " 33 عاما" خلال اتصال لـ"الوطن" أنه قضى كامل المدة لأن النظام العراقي يحتسب السجن 9 أشهر بسنة، بعد أن اعتقل مطلع 2004 على يد القوات العراقية التي احتجزته في مكان لا يعرف لعدة أشهر تعرض خلالها لأقسى أنواع التعذيب، قبل أن تسلمه للقوات الأميركية التي نقلته إلى معتقل أبو غريب "سيئ السمعة".

وحول تنقله بين المعتقلات، أكد العماري أنه تنقل خلال فترة اعتقاله ما بين 4 سجون عراقية تمارس جميعها التعذيب بحق المعتقلين، مبينا أنه لا يستطيع أحد أن يصف التعذيب كما في أرض الواقع، معددا بذلك أساليب التعذيب التي تعرض لها بدءا بفسخ ملابسهم وتعريتهم أمام بعضهم وانتهاء بتجويعهم وحرمانهم من الأكل.

وقال العماري: "لا تذكرني بالماضي ودعني أعيش فرحتي بالخروج التي لن تكتمل إلا بالإفراج عن باقي المعتقلين السعوديين في العراق نسأل الله أن ينجيهم.. الواقع أمر مما ينقل في وسائل الإعلام عن التعذيب".

يذكر أن وزارة الداخلية ممثلة في مركز محمد بن نايف للمناصحة سهلت وصول أسرة العماري إلى الرياض ووفرت لها 4 أجنحة فندقية لتجتمع بابنها العائد.

وكان محامي المعتقلين السعوديين في العراق عبدالرحمن الجريس، كشف في وقت سابق عن اتجاه لتشكيل لجنة تعنى بالسجناء السعوديين في الخارج بناء على رغبة أسر السجناء في عودة أبنائهم إلى أرض الوطن وقضاء محكوميتهم بالقرب من ذويهم، على أن تختص اللجنة بتوفير التواصل بين السجناء وأسرهم، وتعتمد على مبدأ "التسامح والاحتواء".

وأكد الجريس خلال لقاء مفتوح أقيم في منزله بالرياض - حضرته "الوطن" - أن اللجنة سوف تعمل على تقديم المساعدة للمحتاجين والضعفاء وتوفير التواصل بين السجناء وأسرهم، وأنها تعتمد استراتيجية مهمة تتمثل في "التسامح والاحتواء".

من جهته، أوضح نائب السفير العراقي الدكتور معد العبيدي خلال اللقاء أن عدد السجناء السعوديين المتواجدين في السجون العراقية بلغ 61 سجينا، وأن 90% منهم حكم عليهم بارتكابهم أعمالا إرهابية، مبينا أن السفارة العراقية بالرياض قدمت طلبا منذ شهرين ونصف الشهر لتمكينها من زيارة السجناء السعوديين في السجون العراقية ولكن لم يتم الرد حتى الآن، وقال إنه لم يقم بزيارة السجناء السعوديين منذ خمس سنوات قضاها في السفارة العراقية بالرياض سوى مرة واحدة فقط، مبينا أن عدد السجناء العراقيين في السجون السعودية يبلغ 111 سجينا.

يأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال فيه اتفاقية تبادل السجناء التي وقعتها وزارة العدل السعودية مع نظيرتها العراقية مارس الماضي حبيسة أدراج البرلمان العراقي الذي يعد المحطة الأخيرة بعد أن أقرت من مجلسي الوزراء والشورى السعوديين ومجلس الوزراء العراقي.

20 عاماً في خيمة

المصدر: جريدة الشرق الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628330

القصيم – علي اليامي

سرد المواطن السعودي ناجح الشراري (41 عاما) بعيون ملؤها الحزن واليأس قضيته لـ«الشرق»، وحكى عن مرارات عاشها على مدى عشرين عاما كان يتمنى أن يعيش فيها بهدوء، الشراري الذي يقطن في حي الرفيعة في مدينة بريدة في خيمة طولها متران، يحلم بالعيش في منزل بسيط يجمعه وأولاده، تتوفر فيه أبسط مقومات الحياة الكريمة، ولا يضطر لاستخدام دورات المساجد المجاورة لخيمته، وبصوت «متحشرج»، قال «أتمنى رؤية أولادي يذهبون إلى المدرسة» وأريد دخلا ماليا ثابتاً، أصرف منه على أسرتي، فقط أريد الدفء في الشتاء و الأمان الأسري، فقد مللت من حياة الفقر والعوز ومد اليد».

أمان معيشي

ويقول المواطن الأربعيني أنه وبعد أن مكث عشرين عاما في الجوف عاش فيها على معونات جمعية البر الخيرية التي تمنحه معونة غذائية لا تكفي لمدة شهر، وتمنح له مرة واحدة في العام، ويضيف أنه لم يترك بابا إلا وطرقه لكنه، لم يجد وظيفة لعدم تحصنه بالمؤهل العلمي، و لم يجد حلا جذريا يغير به من حياته.

وبذات الصوت الحزين يكمل سرد قصته قائلا «أحلم بأن أتوظف حارسا في مدرسة كي أصرف على أبنائي، فلدي خمس بنات وولد من زوجة واحدة لا تعمل، أكبرهم في الحادية عشرة من العمر، وتغيبوا عن الدراسة لعدم توفر المادة والمسكن ووسيلة المواصلات».

قضاء الدين

وعن الأسباب التي دفعته لاختيار مدينة بريدة للسكن وفراق الجوف مسقط راسه، قال إنه جاء ليحقق حلمه، ويحصل على وظيفة حارس مدرسة؛ كي يمارس حياته، ويصرف على أولاده، مبيناً أنه مديون لعدد من الأشخاص في الجوف بمبلغ سبعين آلف ريال متفرقة، ويضيف «لم أعد أحتمل البقاء في الجوف، والنظر إلى هؤلاء الذين يبحثون عن حقوقهم المالية التي هي دين في رقبتي، ومن واجبي أن أعيدها لهم، فكانت أحد الأسباب لرحيلي».

معونة .. لا تكفي

وبين أن جمعية البر في الجوف لم تعطه ريالا واحد، وقال «الجمعية تمنحني مواد غذائية فقط: أرز، وسكر، كل عام .. مشيرا إلى أنها لا تكفي للعيش لمدة شهر. وعرج الشراري الذي لم تفارق الدموع عينيه طوال الحديث معه قائلاً «كلما ذهبت وتقدمت بمعروض لا أعرف أين أذهب، فأنا مواطن فقير، وليس لدي قريب في منصب أستطيع اللجوء أليه، فكانت حياتي متنقلة بخيمتي التي أملكها، وتستر حالي وحال أولادي. «وأشار إلى أن الخوف على أولاده لايفارقه، وقال «أولادي يحتاجون إلى الأمان الدائم، وأنا في الصباح أذهب للبحث عن عمل، وفي بعض الأحيان أعمل مع عمالة في حمل بعض الأشياء للحصول على مبلغ بسيط يكون ثمنا لوجبة غداء لي ولأولادي.

تعليم الأبناء

و يؤكد الشراري أنه فضل حي الرفيعة، ونصب خيمته فيه؛ كي يتمكن من تعليم أولاده في مدرسة قريبة، وقد تفاعلت معه إدارة التعليم في منطقة القصيم، وتم قبول أولاده، وهو حالياً يذهب بأولاده للمدرسة سيرا على الأقدام.

و يقدر الشراري ما قام به تعليم منطقة القصيم ممثلة في إدارة التربية والتعليم في بريدة بتسهيل الإجراءات؛ كي يتمكن أبناؤه من الذهاب إلى المدرسة على الرغم من انقطاعهم عنها لفترات.

كرم أهل بريدة

ومدح الشراري أهل بريدة، ووصفهم بالكرم، مؤكداً أن المساعدات البسيطة وصلته فور قدومه للمدينة، مبينا أنها بدأت بزيارة ومساعدة أحد أفراد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي وعده بإيجاد حل لوضعه. وأضاف «كثيراً ما يشغلني توفير وجبة الغداء لأولادي، ففي الصباح عندما أعود بعد إيصالهم للمدرسة أعد القهوة على النار، وبعد ساعة أذهب للبحث عن عمل وقتي، يكون ثمنه لوجبة الغداء.

الحماية الاجتماعية

وأثناء لقاء الشرق مع المواطن الشراري كان مسؤولو وحدة الحماية الاجتماعية موجودين، حيث قال رئيس وحدة الحماية إبراهيم أبالخيل «إن دراسة وضع المواطن الشراري تمت، وسيتم التعامل معها حسب النظام، وبين أحمد الرشيدي مسؤول الرعاية الاجتماعية في بريدة أنه سيتم تسجيله في الضمان، وتوفير كافة المستلزمات حسب النظام المتبع. وقد قدر الشراري زيارة مسؤولي الحماية ودار الحماية له في خيمته، وقال»أتمنى أن تحقق زيارتهم نتائج إيجابية تغير من وضعي الحالي، وتبعد الجفاف الغذائي، وتغير من نوعية السكن الذي أسكنه؛ كي يشعر أبنائي بالدفء في هذا الشتاء القارص».

الجمعيات الخيرية

و تمنى الشراري أن يكون مستوى النهج العملي والتواصلي والاجتماعي في الجمعيات الخيرية في جميع أنحاء المملكة بنفس مستوى ودور الجمعيات في مدينة بريدة من حيث تواصلها الطوعي وقدومها إليه في خيمته للسؤال والاستفسار والوعد بالحلول.

حياة مختلفة

وختم الشراري حديثه قائلاً «قضيت وقتا طويلا في خيمة متنقلا من بيت لبيت طوال فترة عشرين عاما، وقد فقدت الأم والأب بوفاتهما منذ زمن، وكذلك انشغال إخوتي بحياتهم، وأتمنى أن أعيش أنا وأولادي حياة مختلفة تتوفر فيها بعض الحاجات الضرورية التي يحتاجها الإنسان في الوقت الحاضر والسكن أهمها»...وتساءل الشراري هل من المعقول أن أبقى بهذا الوضع في وقت ارتفع فيه مستوى الحياة ؟.

حُرق منزلي "المنتهي بالتمليك" وأثاثي والعقد ينص على تعويضي

صيدلي سعودي: ضاع حقي بين "تسويف" البنك المشهور وشركة التأمين

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م

http://sabq.org/M3sfde

سبق- الرياض:

طالب صيدلي سعودي بتدخل مؤسسة النقد السعودي والجهات المختصة لإعادة له حقه الضائع بين أحد البنوك السعودية وشركة التأمين المؤمنة على المنازل التي يقدمها البنك بالتقسيط للمواطنين، وقال إنه فشل في التوصل لأي حل مع البنك وشركة التأمين، رغم نصوص العقد الواضحة بينه وبين البنك، التي تشمل التأمين على بيته الذي حصل عليه بالتقسيط من البنك، وتقديمه كافة الأوراق والتقارير الصادرة من الدفاع المدني التي تفيد بأن الحريق الذي نشب في منزله بسبب تماس كهربائي، وأنه أتى على ممتلكاته في البيت، وأضاف أن شركة التأمين تحيلني على البنك، والأخير يرجعني إلى الأولى وبلا فائدة.

وقال الصيدلي محمد جبران حسين خبراني لـ"سبق" إنه أحد عملاء "بنك مشهور" -تحتفظ "سبق" باسمه، وتعاقد معه على منزل بنظام التقسيط المنتهي بالتمليك، مضيفاً أنه في 3-5-1433ه اندلع حريق في منزله، وحسب تقرير الدفاع المدني كان سببه تماس كهربائي بجدار المطبخ وأتى على جميع أثاث بيتي، وتقدمت للبنك أطالب بالتعويض عن الأضرار طبقاً لنصوص المواد (10 و 15 و 16) التي تتضمن أن التأمين على المنزل يغطي حوادث الحريق وكذلك تلف المبنى جزئياً أو كلياً.

وبين "خبراني" أنه بعد رفع الأوراق والمستندات إلى البنك، طلبوا عدم تغيير أي شيء بالبيت حتي يحضر مندوب من قبلهم للمعاينة، والذي حضر بعد 15 يوماً من حدوث الحريق، كما حضر مندوب شركة التأمين لمعاينة الموقع، وأخذ صورة للمنزل والأغراض والأثاث المتضرر، وكل هده الفترة وأنا أقطن وأسرتي في شقة مفروشة، حتى لا يتم تغيير شيء في البيت حسب طلب البنك.

وقال: بعد خمسة أيام من المعاينة اتصل علي مندوب البنك وطلب تصليح المنزل وسوف يتم تعويضي عن كل الخسائر، ولكن للأسف كان ذلك "مجرد كلام" وأضاف "خبراني" قائلاً: بعدها قمت بالاتصال على الإدارة العامة للبنك في جدة، وللأسف ليس هناك أي تجاوب، فقمت برفع أكثر من شكوى عن طريق الهاتف الخاص بقسم الشكاوى و"لا حياة لمن تنادي" وبعد شهر من تاريخ حدوث الحريق، تم التوصل معي من قبل "مدير ما بعد البيع" في البنك، الذي طلب مني استكمال بعض الأوراق المطلوبة من قبل شركة التأمين حتى يقوم بإرسالها لهم، وفوراً قمت بإرسالها إليه.

ويضيف الصيدلي محمد جيران خبراني قائلاً: بعد 20 يوماً وبعد التوصل لرقم شركة التأمين عن طريق أحد العاملين في البنك، أفاد بأن التي طلبوها من البنك لم يتم إرسالها إلى الآن فقمت بإرسالها ثانية بنفسي إلى شركة التأمين مباشرة، بعد اتصالات متكررة كان الجواب الصادم من شركة التأمين "إن التأمين لا يشمل الخسائر الموجودة في الأثاث والأغراض وإنما يشمل الخسائر في المبنى فقط"، فأخبرته بنصوص العقد الواضحة أن التأمين يشمل الحرائق وما ينتج عنها من أضرار فرد قائلاً "نحن غير مسؤولين اتجه إلى البنك الذي أبرمت العقد معه".

وقال خبراني: بعدها قمت بالاتصال مباشرة على البنك الذي بدوره أفاد أنه ليس لديهم علاقة وأن شركة التأمين هم المسؤولون، واتضح لي أنني أصبحت بين رحى البنك وشركة التأمين، وكل يلقي بالمسؤولية على الآخر، فقمت برفع شكوى ضد البنك لمؤسسة النقد السعودي، التي قامت بمخاطبة البنك أكثر من مرة، ولكن للأسف لم تصل مع البنك إلى أي نتيجة، ثم حولت مؤسسة النقد المعاملة إلى لجنة الفصل في المنازعات في البنك العقاري بتاريخ 13/ 9/ 1433هـ ورقم 23652 للبت في القضية، وللأسف لم يحدث جديد في القضية إلى الآن.

الأيداء: الشبهة تدور حول زوجته والتحقيق سيكشف الحقائق

العثور على مواطن مقتول بسلاح رشاش بمنزله في رفحا

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م

http://sabq.org/u3sfde

عبدالله الراجحي- سبق- رفحا:

شهدت محافظة رفحا بمنطقة الحدود الشمالية، اليوم، حادثة قتل ما زالت التحقيقات تجري لكشف غموضها.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة الحدود الشمالية، العقيد بندر بن عطا لله الأيداء، أن دوريات الأمن بمحافظة رفحاء تبلغت عن وجود شخص مصاب بعيار ناري بمنزله في أحد الأحياء السكنية بالمحافظة، وأنه تم نقله إلى المستشفى بواسطة الهلال الأحمر، وتوفي قبل وصوله للمستشفى.

وقال إنه تم على الفور انتقال فريق التحقيق المكون من عضو هيئة التحقيق ورجال الضبط الجنائي والمختصين من الأدلة الجنائية بشرطة المحافظة، للموقع، حيث وجدت آثار دماء بحوش المنزل، وظروف فارغة، وسلاح رشاش (كلاشنكوف).

وأفاد أنه تمت إجراء المعاينة اللازمة، ورفع وحفظ كافة الأدلة المادية التي عثر عليها، ومن ثم تم انتقال فريق التحقيق للمستشفى، ووجد أن المتوفى مواطن يبلغ من العمر ٤٥ عاماً، وشوهدت به إصابة بعيار ناري بجنبه الأيسر نافذة من الجهة المقابلة، وتم حفظ جثمانه بثلاجة المستشفى تمهيداً للفحص الطبي الشرعي.
وأضاف أنه تم سماع أقوال زوجته التي كانت موجودة معه بالمنزل وقت الحادثة، وأحيلت رفق أوراق الاستدلال الأولية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بالمحافظة، لاستكمال التحقيق بحكم الاختصاص.
وأشار إلى أن أصابع الاتهام تحوم حول الزوجة، بيد أن نتائج تحقيق الأدلة الجنائية والطب الشرعي سيوضحان ذلك.
وكانت معلومات قد أوضحت لـ "سبق" أن بلاغاً ورد لعمليات الدفاع المدني عن انفجار أسطوانة غاز بمنزل أحد المواطنين قاد لكشف غموض مقتل مواطن على يد زوجته بسلاح ناري، حيث كان الدفاع المدني قد تلقى بلاغاً يفيد بانفجار أسطوانة غاز بأحد المنازل، وإصابة رجل في وجهه.
وكشفت مصادر "سبق" أنه عند مباشرة الواقعة اتضح أن الرجل مقتول بسلاح ناري، وقد سلمت الزوجة نفسها للشرطة، ولا يزال التحقيق جارياً لكشف ملابسات الحادث.

كَفَله في شراء سيارةٍ بالأقساط لكنه عجز عن السداد
كفالة محتاجٍ تُدخل عُمدة حيٍّ بجدة "التوقيف"

المصدر: جريدة سبق الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://sabq.org/42sfde

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
أوقفت الجهات الأمنية بمحافظة جدة، عُمدة أحد الأحياء، داخل توقيف الحقوق المدنية؛ لمطالبته بسداد مبلغ 90 ألف ريال، سبق أن كفل بها أحد الفقراء، وعجز عن سدادها.
وتشير المعلومات، التي حصلت عليها "سبق"، إلى أن العُمدة بادر بكفالة مواطنٍ خمسيني محتاج، عقب فصله من عمله، حيث ساعده العمدة على شراء سيارةٍ بالأقساط للصرف على أسرته المكوّنة من 7 أطفالٍ.
وتتضمّن المعلومات أن الخمسيني واظب على السداد، قبل أن يتعرّض لفشلٍ كلوي قبل نحو عامٍ أقعده عن السداد، بعدما جرى تنويمه بالمستشفى، ما عرّض العُمدة للتوقيف بعد أن رفعت شركة التأجير قضية في وزارة التجارة، انتهت بالحكم بالإلزام بالسداد أو السجن.
وتؤكّد مصادر "سبق" أن العُمدة أُدخل للتوقيف قبل أيامٍ قليلةٍ، لمطالبته بسداد المبلغ المتبقي من الأقساط الذي يصل إلى 90 ألف ريال.
المصادر كشفت عن مبادرة عددٍ من معارف العُمدة وسكان الحي، لجمع مبلغ 20 ألف ريال، أملاً في الإفراج عن العُمدة الذي عُرفت عنه مبادراتٌ عديدة في سداد ديون المعسرين من سكان الحي، حيث كان يراجع مكاتب الأثرياء لدفع فواتير العلاج وتحصيل قيمة مطالب العمليات الجراحية العاجلة، التي يحتاج إليها أيٌّ من سكان الحي، إضافة إلى مساعدة المرضى والمحتاجين من الفقراء.

الرياض" في سجن النساء في الملز" تنقل تفاصيل المعاناة والخوف من ردة فعل المجتمع

سجينات ينتظرن الحكم"!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/16/article793246.html

الرياض، تحقيق- أسمهان الغامدي تصوير- صالح الجميعة

هي اللحظة التي لا ينفصل فيها القدر عن الواقع، ولا يمكن أن يكون، بل أكثر من ذلك هي اللحظة التي تستسلم فيها النفس وتنقاد رغماً عنها إلى النهاية.. تنتظر، تترقب، تبحث عن أمل، وتبقى مع هذا «شاهدة عيان» على الحقيقة التي خرجت من «رحم التوقعات»، ومخاض «الجهل، والتسيّب، والتساهل»؛ لتلقى الحرية مصير قيدها خلف القضبان، وأغلقت معها ستارة المشهد على السواد.

سجن النساء في الرياض يروي للزمن، والحياة، والمستقبل قصصاً وتجارب وعبراً لا تتوقف عند تلك اللحظة، أو «الصدمة»، ولكن تسري بك إلى «سماء وعيك»، وتعرج فيك إلى علو المشهد؛ لترى التفاصيل، وتعرف كيف تكون النهاية مؤلمة لمن أراد أن يكون كذلك، واختارها عن جهل أو قصد..ولكن يبقى أن ندرك حجم العمل المنجز في الداخل توعية وتأهيلاً ودعماً، وكيف تسعى إدارة السجن إلى أن تقدم ما هو أفضل لتفتح «ستارة الحرية» على الأمل من جديد، ويبقى دورنا في المجتمع أن نصفق للمشهد الجميل حين تختلط فيه دموع الندم مع الفرح، وتتسامى فيه الجراح لتسامح الذات والآخرين وتنطلق إلى ذات اللحظة التي توقفت عندها يوماً لترسم البداية وليس النهاية.

«الرياض» كانت في سجن النساء في الملز، ونقلت القصص -بحسب رواية السجينات-، فكانت هذه التفاصيل..

في البداية قالت النزيلة "زهرة " -بصحبتها طفلها الرضيع-: كنت ذاهبة أنا وصديقتي لأحد المجمعات التجارية مع سوّاق ابن خالتي، ثم طلبنا منه التوقف أمام أحد مطاعم الوجبات السريعة، وخلال انتظارنا للطلب؛ توقفت سيارة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفتّشت السيارة، حيث وجدت قارورتي مسكر تخصان السائق، مضيفةً أن الهيئة اصطحبتهم جميعاً، ثم أحالتهم إلى مركز الشرطة بتهمة الترويج، مبينةً أنه اتضح فيما بعد أن السائق مراقب منذ فترة هو وصديق له، مشيرةً إلى أنه اعترف وصديقه بأن لا علاقة لهن بالقضية، لكن يجب أن يأمر القضاء بإطلاق سراحنا، حيث أمر القاضي بإعادة النظر في القضية، ولا نزال منذ (سنة وثمانية أشهر) ننتظر الحكم، مشيرة إلى أن مشكلة التأخير في المحاكم هي مواعيد جلسات الحضور إلى المحكمة، مشيدة بالبرامج التأهيلية داخل سجن النساء في الرياض، داعية إلى دعمها، وتحديداً البرامج التي تؤهل إلى سوق العمل.

شيكات من دون رصيد

بينما كانت قصة المواطنة "جواهر- 33 عاماً- مختلفة؛ فهي مسجونة في قضية مطالبة مالية، وتعود قصتها لتجارة كانت تمارسها بمباركة أسرتها ووالدها وزوجها، حيث تعرضت لأزمة مالية أجبرتها على أن تدخل شراكة مع مجموعة من التجار؛ لكي تستطيع الوقوف على رجليها، وكتبت لهم شيكات من دون رصيد؛ لضمان الحق وبعلم الشركاء بمبالغ متفرقة قُدرت بـ(737) ألف ريال.

وقالت:"حدث مشاكل بين والدي وزوجي بعد ضائقتي المالية؛ مما دفع زوجي إلى إخفائي عن أهلي وتأجير شقة لي خارج مدينة الرياض؛ فبلغت أسرتي عن اختفائي؛ مما جعل شركائي يظنون هروبي؛ فاشتكوني!"، مشيرة إلى أنه تم القبض عليها وهي حامل في الشهر الثالث، وسجلت تهمتها في المحضر الأول نصب واحتيال، وبعد مثولها لوزارة التجارة وللقاضي أسقطوا عنها التهمة، وذلك لأن الشركاء كانوا يعلمون بأن الشيكات فقط لضمان الحق، وبقي عليها السداد وتخرج.

وكشفت "جواهر" عن مدة سجنها حتى الآن (سنتين وعشرة أشهر)؛ لعدم وجود من يسدد عنها وصعوبة إجراءات معاملة المحكمة في استخراج صك إعسار، وتخلى عنها من حولها بعد أن أجبروا زوجها على طلاقها، موضحة:"بقيت هنا وحيدة لا يزورني إلا والدتي وأولادي (١٤ سنة و ١٢ سنة وعشر سنوات) وعمي؛ بسبب سوء حالتي النفسية أجهضت طفلي!".وأضافت:"ساءت حالتي النفسية في رمضان وكدت أن أخضع للعلاج النفسي، إلا أن قوة إيماني كانت أقوى من أن أخضع لأزمة"، منوهة بوقوف منسوبات السجن وأخصائياته اللاتي كنّا لها خير سند ومعين في تجاوز أزمتها النفسية، إلى جانب البرامج والفعاليات التي ساهمت في انشغالها كثيراً عن التفكير المستمر في مصيرها، خاصة وأن القضايا المالية لا يشملها العفو الملكي.

وأشارت إلى أنها خائفة كثيراً من نظرة المجتمع بعد خروجها من السجن، وكيف سيكون وضعها مادياً واجتماعياً، حتى أبناؤها قد تخسرهم؛ بسبب نظرة المجتمع، مطالبة أن تُعطى مهلة لمدة سنة واحدة كي تستطيع أن تسدد لو ربع المبلغ أو يسمح لها بممارسة العمل من داخل أسوار السجن؛ فبقاؤها لن يمكنها من السداد خاصة مع تخلي الكثيرين عنها!.

سداد ديون

أما "فايزه" -سيدة أعمال منذ 28 عاماً-؛ فلها قصة أخرى ترويها من خلف القضبان ولا تزال منذ ستة أشهر، قائلة:"لدي مؤسسة بيع وشراء في العقار بالتقسيط، وتأخرنا على عدد معين من العملاء، وحصل أن شركة منافسة سرّبت للعملاء عن طريق موظفة عندي أني نصبت عليهم، وبلّغوا عني شرطة السليمانية، وأني سأهرب بأموالهم إلى خارج البلد، وتم القبض علي وأحضروني للسجن، واتضح لهم أن جوازي منته ولم يتجدد منذ فترة".

وأضافت -مبتسمة-"إذا طاح الجمل كثرت سكاكينه، وبعض العملاء يدعون ما ليس لهم، واستطعت أن أثبت هذا من خلال أوراقي التي أحضرها أبنائي لي بعد عناء، وتوقفت كل أعمالي وساءت سمعة مؤسستي، وأنا أدفع إيجارات من دون عمل، وكذلك لدي عقارات لم تنقل ملكيتها لي حتى الآن؛ بسبب وجودي تقدر ب ١٩ مليون ريال وللأسف العملاء لم يسددوا لأني في السجن، وحتى اليوم أرغب أن أعمل وكالة لوالدتي وشقيقي كي يتابعوا حلالي، ولكن صعوبة وجود كاتب العدل كانت عائقا أمامي!".

وأشارت إلى أن القضاء تأخر ولم يقل كلمته الفصل بعد، مطالبة إعطاءها مهلة شهرين بكفالة غرامية وعقاراتها تكفلها، إلى جانب كفالة حضورية من أبنائها؛ حتى تستطيع أن تعطي الناس حقوقهم؛ فأملاكها المنقولة وغير المنقولة تقدر ب(24) مليون ريال، والمطالب التي عليها تقدر ب(23) مليون ريال!.

وشكرت "فايزه" الأخصائيات اللاتي في السجن، وكان لهن الفضل الأول بعد الله في تحمل مأساتها ومحاولتهن في تسهيل أمورها، ودمجها داخل برامج السجون، معلقة:"البرامج جميلة ومميزة لكن النفسيات مضغوطة، وكل هذا اللي -تسمعينه- من بكاء وتذمر هو من الضغط النفسي والترقب اللي نعيشه قبل إصدار الحكم".

خوف يتيمة!

قضية المواطنة "نورة" كانت مختلفة عن غيرها، وهي دفن ابنها الأصغر بإثبات أخيه الأكبر منه، وتعود التفاصيل التي روتها إلى أنها تربت في دار أيتام بعد وفاة والدها إلى أن تزوجها ابن عمها، وأنجبت منه أربعة من الأبناء حتى توفاه الله؛ فعادت للدار كي يصرف لها شهريا مبلغ (3500) ريال، ويصرف لها من الضمان (2000) ريال.

وقالت:"بالنسبة لي مبلغ أكثر من رائع واستطعت أن أوفر لأبنائي منه حياة كريمة؛ فتقدم رجل لخطبتي ولكن خوفي على الخمسة آلاف كان أكثر، وذلك لأنه رزق أبنائي؛ فقبلت الزواج منه شريطة أن يكون على ورقة وبدون توثيق بشهادة ابني الأكبر 19 عاماً وأخي، وبعد مرور عام أنجبت منه طفلي عبدالعزيز".

وأضافت:"الدار كانوا يعملون زيارات مفاجئة؛ فاضطررت أن اترك ابني عبدالعزيز عند والدتي، وأثناء لعبه سقط عليه القدر وداخله ماء مغلي فانحرقت رجلاه، وأخذت ابني للمستشفى ببطاقة أخوه الأكبر من زوجي الأول كي أعالجه، وهناك توفى عبدالعزيز، وهنا اضطرت أن أكمل إجراءات استلام الجثمان والدفن ببطاقة ابني الأكبر، وأعطوها شؤون الوفيات ورقتين إحداهما لأمر الدفن والثانية كي تسلمها للأحوال المدنية حتى يتم إسقاط الاسم، ووضعت الورقة التي من المفترض أن أسلمها للأحوال بشنطتي ولم أنوي تسليمها؛ فأنا أعلم أن ابني حي يرزق، وبعد الدفن عاد من يبتزني، وعندما يأسوا تم إبلاغ الشرطة عني بعد أن سحب "برنت" من المستشفى، وعندما علمت ذهبت أنا وسلمت نفسي".

وأشارت إلى أنها تنتظر محاكمتها منذ ستة أشهر، ولا تعلم ما هو مصيرها ولا مصير أبنائها الأربعة، خاصة بعد أن تخلى عنها زوجها الثاني، وذلك لعلمه المسبق عن نظامية زواجهم، موضحة:"الخمسة آلاف اللي كنت خايفة عليها راحت، وحياتي ضاعت، وبيتي وأثاثي اللي سنوات أجمعه أنسرق، وكل ما أريده هو حكم القاضي لأرتاح!".

** في نهاية الجولة وقفنا على العديد من القصص المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والمالية والنظامية، وكثير من الحالات المتأخرة في المحاكم، واكتظاظ السجن بالنزيلات اللاتي ينتظرن حكمهن بعد تأخر مواعيد جلساتهن!.

طبقوا قرار المحاكم داخل السجون..!

تقمصت المديرية العامة للسجون دورالأم الحانية والمحتضنة، حيث حرصت على متابعة قضايا النزلاء والنزيلات والتعقيب عليها كل 15 يوما، خاصة وأن المقام السامي أمر بأن تكون معاملة النزلاء والنزيلات من أولويات الجهات الحكومية. وتسعى إدارة السجون تنفيذ التوجيه السامي بإنشاء محاكم داخل السجون، وذلك لتسريع المحاكمات، وحتى لا يضطر السجين للذهاب والإياب بالسلاسل والقيود إلى المحاكم، إلى جانب تكاليف نقلهم، وحراساتهم، وتوزيعهم، وإعطاء وزارة العدل أراضٍ بجنب السجون أو داخلها، ولو لزم الأمر حسب التوجيهات السامية يتم نزعها حتى لا يكون هناك تعثر في قضايا السجناء.

وحتى تخفف إدارة السجون من وطأة الألم؛ فقد استحدثت العديد من البرامج والفعاليات المتنوعة، ووظفت كادرا متكاملا من الأخصائيات النفسيات والمرشدات الاجتماعيات والداعيات والمدربات التنمويات، وخصصت عيادة متكاملة داخل كل سجن؛ لتتلقى النزيلات الرعاية الصحية الكاملة دون أن تصاب إحداهن بأذى، ويتم في العيادة وضع مواعيد العلاج لتأتي النزيلة وتتناول علاجها أمام الطبيبة دون أن يترك مع النزيلة، كما وفرت معامل للحاسب ومشغلا للتصاميم الفنية والمهارات اليدوية والخياطة النسائية، ومشغلا خاصا لتنسيق الورد وكيفية تجميعه، وقاعة أخرى للمحاضرات والفعاليات، إلى جانب الفصول الدراسية التي تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، فيما تتلقى النزيلات تعليمهن ابتداء من محو الأمية وحتى مرحلة الدراسات العليا.

تأهيل واحتواء لمرحلة ما بعد السجن

أوضحت الأستاذة "ليلى الزهراني" - مديرة الإصلاح والتدريب في سجن النساء - أن برامج السجن التدريبية تخضع لمظلة التدريب التقني والمهني، وبشهادات معتمدة، وتشمل السعوديات من خياطة وتفصيل وأشغال فنية يدوية، ودورات كمبيوتر، مشيرة إلى إمكانية الإفادة من النزيلات الأجنبيات ذوات المهارات المرتفعة في تدريب النزيلات.

وقالت:"يبقى حفظ القرآن الكريم له الأولوية، حيث تأخذ النزيلات مكافآت مالية كنوع من التشجيع، وهناك عفو خاص لحفظة كتاب الله، ولكن لا يشمل قضايا المخدرات، كما يوجد مكتبة بجميع اللغات توضح تعاليم وقيم الإسلام، ومن خلال هذه المكتبة أسلمت العديد من النزيلات".

وأضافت:"نعمل فعالية كل ثلاثة أشهر تشمل العديد من الدورات والتجهيزات والفقرات، ومسابقات حفظ القرآن والسنة، ونترك المجال للنزيلات كي يرتبن الفعاليات ويقدمن مقترحات للأنشطة، كما لدينا توجه لإضافة دورات اللغة ضمن برامجهم التأهيلية".

وأشارت إلى أن عملهن لا يقتصر على التدريب فقط، حيث نشأت بيننا وبين النزيلات علاقة أسرية أشبه ما تكون بعلاقة الأم بابنتها؛ فأصبحنا نعرفهن ونعرف ماذا يردن وماذا ينقصهن وكيف نسيطر على موجات غضبهن المفاجئة.

توعدت مديري المدارس المخالفة بالإقصاء

التربية" تكتشف تجاوزات في قبول المستجدين بـ "الابتدائية"

وتطالب باستبعاد غير النظاميين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121216/Con20121216556115.htm

محمد سعيد الزهراني (الطائف)

كشفت وزارة التربية والتعليم عن وجود عدد من حالات التجاوز في قبول الطلاب بالصف الأول الابتدائي في عدد من المدارس بإدارات تعليم مختلفة، وطالبت بإبعاد من تم قبولهم بطريقة غير نظامية، متوعدة مديري المدارس المخالفة بعقوبات رادعة قد تصل إلى النقل تأديبيا أو الاستبعاد من الإدارة نهائيا.

وأوضحت مصادر مسؤولة لـ «عكاظ» أن نظام نور الجديد للإدارة التربوية كشف عن تلك التجاوزات في قبول طلاب ممن لا تنطبق عليهم شروط التسجيل المعتمدة في تعميم الوزارة لتسجيل الطلاب والطالبات المستجدين في المرحلة الابتدائية للعام الحالي 1434/33هـ، وقالت المصادر إن إدارات التعليم وجهت تلك المدارس باستبعاد الطلاب غير النظاميين من المدرسة قبل انتهاء الفصل الدراسي الأول، كون ذلك يعتبر مخالفة للأنظمة والتعليمات التي وضعت من أجل مصلحة الطالب، والسن المحددة لالتحاقه بالصف الأول الابتدائي، مشيرة إلى أن إدارة المدرسة تتحمل تبعات ذلك من قبل أولياء الأمور.

وألمحت المصادر إلى وجود عقوبات إدارية ستتخذها إدارات التعليم بحق إدارات المدارس المخالفة في آلية قبول الطلاب المستجدين، منها النقل التأديبي أو الإعفاء من إدارة المدرسة، وبينت المصادر أن تواريخ قبول الطلاب تم اعتمادها بالتاريخ الهجري وليس الميلادي، وذلك بناء على ما ورد في دليل القبول والتسجيل في مراحل التعليم العام، بحيث لا يقبل في الصف الأول الابتدائي من الطلاب والطالبات إلا من كان تاريخ ميلادهم في 1428/1/16هـ فما قبله، وكذلك في الفترة ما بين 1428/1/17هـ، و 1428/4/18هـ، يقبلون بعد التحقق من توفر المعايير الواردة في التعميم الوزاري.

«عكاظ» تواصلت مع المتحدث الرسمي بوزارة التربية والتعليم محمد الدخيني هاتفيا في محاولة للحصول على إجابة حول هذه القضية إلا أنه لم يرد على اتصالاتنا، كما أرسلنا له عدة رسائل على جواله، ولم نتلق أي إجابة.

وكانت «عكاظ» قد نشرت في عددها الصادر يوم الأربعاء 21 محرم الماضي خبرا بعنوان إعادة فحص سجلات الطلاب والطالبات المستجدين.

يذكر أن وزارة التربية والتعليم كانت قد أكدت أن تسجيل الطلاب والطالبات بالصف الأول الابتدائي للذين أكملوا ست سنوات، ويتم التجاوز عمن تقل أعمارهم عن هذه السن بتسعين يوما فقط، كما يتم تسجيل من تقل أعمارهم عن ست سنوات بـ 180 يوما في الصف الأول الابتدائي بعد التحقق من توافر عدد من المعايير، منها أن يكون لديه ما يثبت التحاقه بمرحلة رياض الأطفال ولمدة فصلين دراسيين، وأن يكون متمكنا من المهارات النمائية وفق استمارة التقرير السجل الصادر من الروضة، وأن تتضمن استمارة التقرير السجل توصية من معلمة الطفل بإلحاقه بالصف الأول الابتدائي.

إيقاف الصرف من الميزانية الأربعاء واستثناء رواتب صفر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121216/Con20121216556107.htm

عبدالله المقاطي (ظلم)
حددت وزارة المالية نهاية دوام الأربعاء المقبل، لإيقاف عمليات الصرف من اعتمادات ميزانية السنة المالية الحالية، والحسابات الأخرى. مشددة على إيقاف استقبال أوامر الدفع من الأجهزة الحكومية المرتبطة بالميزانية بعد هذا التاريخ، باستثناء أوامر الدفع الخاصة بمرتبات شهر صفر، وأوامر الدفع الخاصة بالحسميات التقاعدية، والتأمينات الاجتماعية التي سيجري قبولها حتى نهاية السنة المالية الحالية التي تنتهي في السابع عشر من شهر صفر الجاري.
وصدرت هذه التعليمات التي عممتها وزارة المالية قبل أشهر قليلة على الأجهزة الحكومية، من أجل إقفال الحسابات الختامية والاستعداد للميزانية الجديدة التي يتوقع صدورها إما يوم غد أو الاثنين المقبل، ومنها وجوب إيداع كل الأرصدة النقدية الموجودة لدى أمناء الصناديق، وأرصدة الحسابات الخاصة بالجهات الحكومية، والهيئات والمؤسسات العامة الموجودة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنوك المحلية، وكل من في عهدته نقود، سواء كانت جهات رئيسية أو فرعية، في حساب وزارة المالية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الفترة من 1434/2/9 إلى نهاية 1434/2/13، مع استمرار إيداع ما يجري تحصيله بعد هذا التاريخ ويخص السنة المالية الحالية في حساب وزارة المالية لدى مؤسسة النقد مباشرة لحساب السنة المالية 1433– 1434 حتى نهاية يوم الأربعاء الموافق 1434/3/18.

الشرطة الكندية: المبتعث الشريف مفقود لأسباب مجهولة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121216/Con20121216556107.htm

عادل عبد الرحمن (جدة)
لا تزال قضية اختفاء الطالب حمزة الشريف (24 عاما) في مدينة ساسكاتون الكندية، تراوح مكانها دون أن تتوصل الشرطة الكندية إلى كشف غموض وملابسات الحادثة، فيما اعتبرت الشرطة الطالب السعودي مفقودا لأسباب مجهولة.
كما لم تفلح عناصر الشرطة السرية في كندا إلى الآن في العثور على أدلة تساهم في معرفة مصير الشريف سوى على بعض متعلقاته الشخصية ومعطف يعتقد أنه كان يرتديه في ذات اليوم الذي فقد فيه وعثر عليها في ممر خشبي على معبر جسر لسكة الحديد. ورجح محامي السفارة السعودية في كندا كنوتسون في وقت سابق بأن يكون حمزة سقط في نهر ساسكاتون، موضحا بأن المسوؤلين في السفارة يعملون مع الجهات المختصة ويطالبونها بتكثيف الجهود في البحث عن الطالب المفقود.
واعتبر كنوستون بأنها المرة الأولى التي يفقد فيها شخص سعودي بهذه الطريقة ويختفي تماما عن الأنظار، فيما نشرت السفارة السعودية والشرطة المحلية في كندا ملصقات وإعلانات بالصحف والتلفزيون تطلب التواصل معها في حال حصول أي معلومات عن الطالب المفقود. .

ضمت رجلين وامرأة

كمين يطيح بعصابة الفيزا" الدولية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121216/Con20121216556298.htm

إبراهيم علوي (جدة)

أطاحت شعبة التحريات والبحث الجنائي في شرطة محافظة جدة بشخصين وسيدة شكلوا عصابة دولية لتنفيذ عمليات نصب واحتيال من خلال الشراء باستخدام بطاقات بنكية «فيزا، ماستركارد» وخصم قيمة مشترياتهم من حسابات أشخاص آخرين لم يقوموا بعملية الشراء.

وعمل أفراد العصابة على تزوير بطاقات بنكية بأسماء رجال أعمال معروفين واعتمدوا على شريكتهما لشراء الأجهزة الإلكترونية وهواتف النقال والمصوغات الذهبية وبيعها أو شحنها إلى دولة إفريقية مجاورة.

وتشير التقارير إلى أن أفراد العصابة كانوا يصطحبون معهم مجموعة من النساء لتسهيل إقامتهم في مواقع سكنية فخمة يتم استئجارها ببطاقات الفيزا المزورة، فيما كان أحدهم ينتحل شخصية رجل أعمال هام والآخر كحارس شخصي أو مدير مكتب.

وجرى ضبط أفراد العصابة متلبسين خلال محاولتهم شراء أجهزة مختلفة من أحد المحلات التجارية باستخدام بطاقات الفيزا المزورة، وذلك بعد رصد نشاطهم المشبوه من قبل أفراد البحث والتحري.

وقال المتحدث الإعلامي في شرطة جدة الملازم أول نواف البوق نجح أفراد البحث والتحري في رصد تحركات العصابة والتي سجلت بحقها بلاغات احتيال ونصب شكل على ضوئها فريق عمل درس كافة المعلومات وضبط أفراد العصابة وهم يحاولون الاحتيال على أحد المنشآت التجارية الكبرى حيث تم نصب كمين لهم للإيقاع بهم متلبسين وبحوزتهم أدوات العمل من بطاقات وأجهزة نسخ لإصدار البطاقات ويتم حاليا التحقيق مع الشبكة والتي ضمت سيدة ورجلين.

تورط 6 شركات في 27 مساهمة مشبوهة

تم حصرها من الجهات المختصة ضمن 308 مساهمات عشوائية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=124947&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري

علمت "الوطن" أن 6 شركات عقارية سعودية ساهمت في 27 مساهمة عشوائية وهمية في عدد من المدن بالمملكة والخليج، وذلك ضمن 60 مساهمة عشوائية خارج اختصاص وزارة التجارة، فيما بلغ عدد المساهمات ضمن اختصاص الوزارة 308 مساهمات عقارية، تم حصرها من لجنة مشكلة من عدة جهات حكومية، تمهيدا للفصل فيها بجهات الاختصاص، وتحقق الجهات المسؤولة فيها تمهيدا لعرضها للقضاء.

وقدر رئيس لجنة التثمين العقارية بغرفة جدة عبدالله الاحمري "أسعار المساهمات العقارية الخارجة عن الاختصاص، التي تمت معظمها قبل 20 عاما، بـ 50 مليار ريال، وهناك مساهمات أدرجت قريبا تمهيدا لطرحها للمزاد العلني وتعويض أصحابها".

وقال الأحمري لـ"الوطن" إن التساهل في الأنظمة وعدم وجود رقابة على تلك المساهمات جعل بعض ضعاف النفوس يتلاعبون عن طريق مساهمات عقارية مشبوهة، كأن يتم طرح مساهمة عقارية على أرض حكومية، أو أرض خارج اختصاص المدينة التي طرحت فيها المساهمة، أو وجود مخالفات حول الصكوك المملوكة في الأرض التي يتم المساهمة فيها، وأخيرا وأكثرها انتشارا هي شراء أرض مقابل عربون لا يتجاوز 5% من قيمة الأرض ويقوم صاحبها بالإعلان عن المساهمة، وعند الانتهاء يرفض الشراء ودفع المبالغ المتبقية، وكأن حينها قد جمع أموال المواطنين عبر المساهمات.

وحول تكرار المساهمات عبر شركات تلاعبت في عدد من المدن السعودية والخليج، قال الأحمري هذا الأمر يرجع لوجود مسوغ قانوني أعتقد البعض أنه يحميهم، وهو دخول المساهم شريكا، فإذا ربح المشروع، أخذ المساهم نسبة من الأرباح، وإذا خسر ليس لصاحب المساهمة أي شيء، متناسيا أن تلك المساهمات أنشأت خارج شروط الأنظمة، ولم يتم إخبار وزارة التجارة بذلك لطرح المساهمة في حينها.

يذكر أن وزارة التجارة والصناعة تدرس مقترحا جديدا يسمح بتجزئة مساحات أراضي المساهمات المتعثرة من خلال البيع المباشر، كما يتيح لوزارة الإسكان وشركات التطوير العقاري إمكانية شرائها، وذلك بهدف تسريع عمليات "التصفية" وقطع الطريق على محتكري عمليات البيع من هوامير السوق العقارية.

ويساهم المقترح العقاري الجديد في إقرار تجزئة مساحات أراضي المساهمات المتعثرة خلال البيع المباشر الذي صدر مؤخرا، من قبل وزارة التجارة، لتسريع تصفية المساهمات ودخول وزارة الإسكان أو شراكات جديدة للمطورين العقاريين لشراء أراضي المساهمات وبناء مساكن مناسبة، إضافة إلى قطع الطريق أمام احتكار عمليات البيع على هوامير السوق العقاري الذين يسيطرون على تلك المساهمات ويشترونها بأقل من أسعارها السوقية.

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت في بيان سابق عن البيع المباشر لأراضي مساهمات عقارية متعثرة منذ عشرات السنين، وهي مخطط التقنية في الرياض وعددها ست قطع على الطريق الدائري الشرقي، وفي مكة المكرمة أرضا مساهمتي البشرى ودرة العوالي، وفي مدينة الخبر أرض مساهمة جوهرة الشرق القريبة من كورنيش العزيزية، وفي جدة أرض مساهمة كنوز جدة القريبة من الكورنيش الجنوبي.

يشار إلى أن وزارة التجارة تعمل على تصفية نحو 200 مساهمة في غضون عامين، وستتم تصفية هذه المساهمات تباعا مما سيحدث تأثيرا سلبيا على أسعار الأراضي، ومن بين تلك المساهمات 8 أحيلت إلى المصفي، لإنهاء إجراءات تصفيتها، في حين أقرت اللجنة أن نحو 56 مساهمة من أصل 308 مساهمات متعثرة خارج اختصاصها بينها 4 مساهمات في دبي والشارقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قالت إن المواد الغذائية تفسح بفحص مباشر خلال ساعة

الغذاء والدواء" تراقب مصانع الأغذية بعد عام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/16/article_717441.html

عبد الهادي حبتور من جدة

تخضع جميع مصانع الأغذية في السعودية رسمياً لرقابة الهيئة العامة للغذاء والدواء في غضون عام من الآن.

وأوضح الدكتور إبراهيم المهيزع نائب رئيس قطاع الغذاء في هيئة الغذاء والدواء السعودية، أن أكثر من 80 في المائة من المواد الغذائية تفسح بفحص مباشر لا يستغرق ساعة واحدة، مبديا اعتذاره عن الإجابة عن سؤال «الاقتصادية» حول عدد مصانع الغذاء في السعودية التي ينتظر أن تعهد إليهم.

في سياق مختلف، تبرّأت الهيئة العامة للغذاء والدواء من ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، مؤكدة خلال لقاء مفتوح مع التجار والمستوردين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة أمس، أن الاشتراطات والمعايير التي وضعتها تهدف إلى تطبيق نظام رقابي متكامل يستند إلى أسس علمية ويتسم بالشفافية ويحقق مستويات عالية من سلامة الغذاء وجودته، حفاظا على صحة الجميع.

وفي مايلي مزيدا من التفاصيل:

أعلنت الهيئة العامة للغذاء والدواء أن جميع مصانع الأغذية في مختلف مناطق السعودية سوف تخضع رسميا لرقابتها في غضون سنة من الآن إذا ما سارت الإجراءات اللازمة وفقاً للمخطط له مع الجهات ذات العلاقة.

واعتذر الدكتور إبراهيم المهيزع نائب رئيس قطاع الغذاء في هيئة الغذاء والدواء السعودية عن الإجابة عن سؤال "الاقتصادية" عن عدد مصانع الغذاء في السعودية التي ينتظر أن تعهد إليهم، مؤكداً أن أكثر من 80 في المائة من المواد الغذائية تفسح بفحص مباشرة لا تستغرق ساعة واحدة.

في المقابل، تبرأت الهيئة العامة للغذاء والدواء من ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية، وأكدت خلال لقاء مفتوح مع التجار والمستوردين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة أمس أن الاشتراطات والمعايير التي وضعتها تهدف إلى تطبيق نظام رقابي متكامل يستند إلى أسس علمية ويتسم بالشفافية ويحقق مستويات عالية من سلامة الغذاء وجودته حفاظا على صحة الجميع.

وشدد المهيزع على أن اللحوم من الأغذية الحساسة جدا ومن أهم عمل الهيئة المحافظة على سلامة الأغذية المستوردة، مبيناً أن الهيئة أوقفت البارحة الأولى استيراد اللحوم البقرية من البرازيل نظرا لمعلومات عن حالة جنون بقر في البرازيل، مضيفاً "نحن مؤتمنون على كل مواطن في هذه البلاد، وعندما يتعلق الأمر بصحة المستهلك تبطل الحسابات التجارية".

وأوضح أن الاشتراطات التي تضعها الهيئة تهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على سلامة المواطن والمقيم وأنها لا علاقة لها من قريب أو بعيد برفع الأسعار، ولفت إلى صدور تعميم إلحاقي تضمن إبلاغ جميع ذوي العلاقة من مستوردي اللحوم المبردة بالالتزام والتقيد التام بمتطلبات المواصفة القياسية الخليجية الخاصة بالاشتراطات العامة لنقل وتخزين الأغذية المبردة والمجمدة، وبمتطلبات المواصفة القياسية الخليجية الخاصة بلحوم البقر والجاموس والضأن والماعز المبردة والمجمدة، وتضمن التعميم أيضا الاستمرار المؤقت بنقل اللحوم المبردة في حاويات من نوع (أيه كي إي - إل دي 3) مع الالتزام بمتطلبات وسائل النقل الواجب إتباعها عند استيراد اللحوم للسعودية.

وأكد المهيزع أن الهيئة قامت بإرسال خطاب إلى مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية يشدد على الالتزام والتقيد التام بمتطلبات اللوائح والمواصفات القياسية المعتمدة الخاصة بالمنتجات الغذائية وكذلك اللائحة الفنية لعام 2007،

الخاصة بفترات صلاحية المنتجات الغذائية، وتحديدا البند الذي يلزم بالتوضيح على بطاقة العبوة تاريخ الإنتاج وتاريخ الانتهاء بطريقة غير رمزية.
إلى ذلك، طالب التجار خلال النقاشات الساخنة التي امتدت على مدار ساعتين بتخفيف الإجراءات المطبقة في عملية فسح المواد الغذائية، وأكدوا أن طول الفترة التي يتم فيها الفسح يسهم في دفع أرضيات من قبل شركات الشحن وميناء جدة الإسلامي الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الشركات المستوردة، ويسهم بشكل مباشر في رفع الأسعار، وشددوا على ضرورة الإسراع في عملية الكشف دون تأخير وتطبيق معايير واضحة وشفافة.
من جانبه، شدد المهندس محيي حكمي على أن غرفة جدة دأبت من خلال لجانها القطاعية التي تجاوزت 60 لجنة على التصدي لجميع المعوقات والمشاكل التي تواجه قطاع الأعمال، وذلك من خلال عقد اللقاءات المباشرة التي تجمع المسؤول مع التاجر والمستهلك من أجل معالجة الخلل الموجود وبناء حوار حضاري يسهم في الوصول إلى حلول واضحة.
ولفت إلى أن قضية الغذاء والدواء تمثل أهمية قصوى للجميع لأنها تتعلق بصحة المواطن والمقيم بشكل مباشر، الأمر الذي يضع أهمية كبرى للقاء المسؤولين عن هيئة الغذاء والدواء بالتجار للكشف عن المعايير التي يتم اعتمادها. والإجابة عن الكثير من التساؤلات المطروحة، في ظل الشكوى الدائمة من ارتفاع الأسعار.
بدوره، أشار نايف الشريف رئيس لجنة المواد الغذائية إلى أن التجار طرحوا على الهيئة عدة أمور من بينها اشتراط النقل المتعارض مع أنظمة الطيران العالمي، كما طالبوا بضرورة رفع الحظر عن بعض المواد الغذائية وخصوصاً الدواجن الصينية، الأمر الذي سيسهم في تقليل المعاناة على المستهلك والتقليل من حدة رفع أسعار الدواجن في الفترة الماضية، مشدداً على ضرورة أن يتواكب ذلك مع الحفاظ على المعايير العالمية التي تتماشى مع سلامة وجودة الغذاء.

التعليم العالي": منع عاطلين من حملة الشهادات العليا من مقابلة الوزير

المصدر: جريدة الشرق الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/16/628505

تبوك – ناعم الشهري
رفض مسؤولون في وزارة التعليم العالي أمس استقبال الخريجين المفوضين عن زملائهم العاطلين من حملة درجات الماجستير والدكتوراة للقاء الوزير دون إيضاح للأسباب، فيما بدا تأكيداً لما انفردت به «الشرق» في عددها الصادر يوم الخميس الماضي، حول إلغاء الموعد الذي كان مقرراً له أمس السبت في مقر الوزارة. وطلب مسؤولو الوزارة من العاطلين التوجه إلى نائب الوزير د.أحمد السيف، إلا أنهم رفضوا ذلك على اعتبار أن موعدهم مع الوزير. ومنع المسؤولون الفتيات الحاضرات من الدخول مع زملائهم لمقابلة الوزارة.
وقال نافع الشيباني، منسق اللقاء وأحد العاطلين من حملة الشهادات العليا، لـ «الشرق» لقد حضرنا إلى الوزارة تأسيساً على الموعد المحدد من السكرتير الخاص للوزير زياد السيف، ومدير المراسم بالوزارة محمد الغنيم، ولم يتم إبلاغنا مسبقاً عن إلغاء اللقاء أو تأجيله. الذي كان من المقرر عقده بمبنى الوزارة في الساعة السابعة والنصف صباحاً، ولم نغادر إلا عند الساعة التاسعة والنصف بعد أن تعذر لقاء الوزير لنا نحن المجموعة الممثلة لزملائنا العاطلين من خريجي الدراسات العليا، التي تضم 12 من الرجال وثلاث بنات. وقد حاول مسؤولو الوزارة أخذ خطابات ومعاريض من البنات الحاضرات، ولكن البنات تمسكن بضرورة مقابلة الوزير ما حدا بمسؤولي الوزارة لمنعهن من الدخول إلى مبنى الوزارة.
وأشار الشيباني إلى أنه وزملاءه رفضوا مقابلة نائب الوزير، معللاً ذلك بمعرفة مواقف «السيف» مسبقاً منذ أن كان مديراً لجامعة حائل. وقال إنه صاحب المقولة الشهيرة «مستحيل أن أوظف أي خريج من الجامعات العربية»، ومع هذا يرفض تعيين أيضاً خريجي الجامعات الأجنبية والأوروبية. وقال ممثل العاطلين سنلجأ إلى ولاة الأمر لإنصافنا.

الباحة": سجن موظفين لإقامتهم سهرات ماجنة" في إدارة حكومية

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462868

جدة - أحمد الهلالي
أصدرت المحكمة العامة في منطقة الباحة الأسبوع الماضي، حكماً يقضي بسجن ثلاثة مسؤولين في جهة حكومية بينهم رئيس مركز خدمي ٤٠ عاماً، وجلدهم أكثر من ثلاثة آلاف سوط بتهمة انتهاك أعراض داخل مقر جهة حكومية.
وتضمن حكم قاضي المحكمة عدم شمول المتهمين الحكوميين بـ «العفو» طوال مدة السجن حتى انتهاء محكوميتهم، إضافة إلى تنفيذ حد الجلد على دفعات خلال أيام الجمعة من كل أسبوع.
واعترض المدعي العام على الحكم الصادر، مطالباً بإقامة حد القتل على المتهمين، كونهم انتهكوا الأعراض داخل مقر جهة حكومية.
وأبلغ ناظر القضية المدعي العام والمتهمين بتقديم اعتراضاتهم خلال فترة الاستئناف البالغة 30 يوماً من تاريخ تسلم الحكم.
وتضمنت أحكام المحكمة سجن المسؤول الأول عن الجهة ٢٥ عاماً، والتوصية بعدم شموله بالعفو، وجلده ٢٠٠٠ جلدة مفرقة على ثلاث دفعات إحداها في مكان الجريمة بعد صلاة الجمعة، وينطق بالحكم أمام الناس، وتغريمه مبلغ ٢٠٠ ألف ريال، ومنعه من السفر.
فيما حكمت على المتهم الثاني - وهو موظف في الجهة نفسها - بالسجن لمدة عشرة أعوام، والتوصية بعدم شموله العفو وجلده ألف سوط، منها ما يكون في موقع الجريمة بعد صلاة الجمعة مع النطق بالحكم أمام الناس، وتغريمه ومنعه من السفر.
وحكمت على المتهم الثالث بالسجن خمسة أعوام، وجلده ١٠٠٠ جلدة، ومنعه من السفر، وعدم شموله العفو.
يذكر أن ملف القضية أحيل من الجهات المختصة إلى المحكمة العامة قبل عامين، إذ تلقت الجهات الأمنية بلاغاً عن قيامهما بإحياء سهرات ماجنة بأحد المراكز التابعة لمنطقة الباحة، والقيام بممارسات غير أخلاقية، إضافة إلى تناول المخدرات في مقر الجهة الحكومية، وبلاغ أحد أطراف القضية بتعرضه للابتزاز من المسؤول، ودعوته مع مجموعة آخرين إلى مقر الجهة الحكومية لممارسة الأفعال الشاذة.
وقبضت السلطات الأمنية حينها على المتهمين متلبسين بالجرم المشهود، وصدقت أقوالهم شرعاً، وأحيلوا إلى المحكمة..

الوزارة ترحب بحكم القضاء وتحسم على شركة العناية الشخصية

إعفاء مدير تأهيل عفيف" والعقوبات تطال عددا من المراقبين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121217/Con20121217556434.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

رحبت وزارة الشؤون الاجتماعية بالحكم الشرعي الصادر من محكمة عفيف بحق معنفي أحد نزلاء مركز التأهيل الشامل في المحافظة، واعتبرته نصرا للعدالة، وردعا لكل من تسول له نفسه الإساءة لأبنائنا المعوقين.

وكشف الناطق الرسمي باسم الوزارة محمد العاصي عن إعفاء مدير المركز، والحسم من مرتبه، مشيرا إلى أن الوزارة بادرت منذ أن علمت بالأمر بإجراء التحقيق اللازم بإحالة المتسببين في الحادثة إلى القضاء الشرعي عبر القنوات النظامية، وأصدرت في ذات الوقت عددا من العقوبات الإدارية النظامية شملت بالإضافة إلى مدير المركز، عددا من المراقبين، فضلا عن الحسم على الشركة المشرفة على العناية الشخصية.

وأوضح الناطق الرسمي أن نفس الإجراء النظامي والإداري طبق على كل من ثبت من التحقيق إهماله أو تهاونه في مراكز أخرى، وتضمنت العقوبات الإبعاد والحسم من المرتب.

وأكد أن الوزارة اتخذت إجراءات احترازية تطويرية شملت نشر كاميرات مراقبة في المراكز لمتابعة سير العمل فيها والتأكد من التزام العاملين فيها بالتعليمات سواء من حيث حسن التعامل مع النزلاء من أفراد هذه الفئة الغالية على قلوبنا جميعا أو من حيث مستوى الخدمة المقدمة لهم للمراقبة.

واختتم الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية تصريحه محذرا بأن الوزارة لن تتهاون في حق كل من تسول له نفسه الإساءة للمعوقين، وتأمل أن تكون هذه الأحكام والجزاءات الإدارية رادعا لكل مهمل أو مقصر أو معنف.

وكان والد المعوق «ج، أ» فوجئ بخلو سرير ابنه عند زيارته له، وبسؤاله العاملين في المركز أفادوه بأنه في مستشفى الملك فيصل للعلاج، لتعرضه للاعتداء بالضرب من قبل عامل آسيوي قام بسحبه من السرير حتى كسر كتفه، فأحيل العامل عن طريق المركز إلى شرطة الفيصلية التي فتحت ملفا للتحقيق في الحادثة، ومن ثم أحالت القضية إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

رئيس مكافحة الفساد" لـ"الحياة": نظام جديد لـمكافأة المبلِّغين".. قريباً

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462810

الرياض - أبكر الشريف
كشف رئيس هيئة مكافحة الفساد محمد الشريف، أن «الهيئة» تنتظر حالياً صدور نظام خاص يحدد مكافآت المتعاونين معها في البلاغات ضد قضايا الفساد، «ننتظر الآن صدور نظام خاص، رُفع إلى خادم الحرمين، يحدد مكافآت المبلّغين المتعاونين مع الهيئة، ويوضح الشروط التي تنطبق عليهم.«
وقال الشريف في حديث إلى «الحياة» أمس، بعد إعلان «الهيئة» صرف الدفعة الأولى لمكافآت المبلّغين: «الهيئة وضعت قنوات مباشرة لبلاغات الموظفين، لتمكين الجميع من الإبلاغ عن ممارسات الفساد التي تجري، ووضعت القواعد لكي تكافئ المبلّغين، كما أن النظام الجديد سيوضح كيفية منح المكافآت، ومقدارها، وشروطها، وماهيتها.«
إلى ذلك، أعلن مصدر مطلع في هيئة مكافحة الفساد، أمس، أن «الهيئة» صرفت الدفعة الأولى من المكافآت التشجيعية لمبلّغين قدّموا بلاغات عن حالات فساد ثبت وقوعها، «هناك مبلّغون امتنعوا من تسلم مكافآتهم، مؤكدين أن دوافعهم للتبليغ هي الرغبة في القضاء على الفساد، وأن ما قاموا به واجب على كل مواطن، وأمانة يؤدونها لوطنهم.«
وأضاف: «الهيئة قدمت هذه المكافآت، تنفيذاً لما ينص عليه تنظيمها، وتؤكد الهيئة أنها مستمرة في مراجعة البلاغات التي تردها، والتحقق من صحتها، تمهيداً لتحديد أسماء المبلّغين والمكافآت المستحقة لهم»، مقدماً شكره لجميع المبلغين الذين تواصلوا مع «الهيئة» من خلال قنوات التواصل المتاحة لهم، لتحقيق شعار «الهيئة» الذي أطلقته أخيراً، وهو «معا ضد الفساد».

متهمان في قضية وسائل الإصلاح": شخص فدائي" خارج المملكة يُدير جمعية حسم"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462618

االرياض - ناصر الحقباني
كشف متهم في ما يعرف بـ«قضية الوسائل في المطالبة بالإصلاح»، أن شخصاً خارج المملكة يتولى إدارة جمعية «حسم»، فيما وصف متهم آخر مدير الجمعية بالـ«فدائي»، وذلك خلال جلسة عقدت لمحاكمتهما في المحكمة الجزئية في الرياض أمس.

وحدّد قاضي الجلسة يوم السبت بعد المقبل موعداً لإقفال باب المرافعات الشرعية للمتهمين في القضية عبدالله الحامد ومحمد القحطاني.

واستمع القاضي حماد العمر إلى رد المتهم عبدالله الحامد على الأسئلة التي وجهت إليه خلال الجلسة الماضية، وذكر الحامد أن الأسئلة كانت «امتحاناً في العقيدة»، وأن 11 من بين 13 سؤالاً أجاب عليها في جلسة أمس، كانت تخصّ ما كتبه في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وعلّق عليها بأن الموقع الإلكتروني ليس مصدراً قضائياً، وأن تلك المواقع معرضة للاختراق الإلكتروني، وهنا سأله القاضي العمر «هل صدرت منك؟» فأجاب الحامد عليه: «لا أجزم، وإنما الأسلوب هو أسلوبي، والمعنى هو معنى كلامي، وقد اجتزت، ولها كلام سابق ولاحق.«

واعتبر المتهم الحامد خلال المحاكمة أن السياسة هي جزء من العقيدة، فسأله قاضي الجلسة عن المقصود من كلامه، فأجاب المتهم: «هي الحكم الشوري، وهي أن يكون الحاكم وكيلاً عن الأمة». وعاد القاضي ليسأله: «هل تقصد بأن السياسة هي رأس الدولة؟»، فردّ عليه: «هي الملكية الدستورية»، وقاطعه قاضي الجلسة قائلاً: «الملك يكون شرفياً، إذاً أين الشورى؟ إجابتك غير مقنعة أو واضحة، وتزعم أنك مكثت 20 عاماً في المطالبة بالإصلاح، وأنت لا تعرف الحكم الشوري.«

وأكّد المتهم الحامد أن رئاسة جمعية «حسم» تتم بالانتخاب سنوياً، واصفاً رئيسها بـ«الفدائي.«

ونقل القاضي العمر من أحد محاضر التحقيق مع المتهم محمد القحطاني تأكيده أن المسؤول عن جمعية «حسم» هو شخص في خارج المملكة، ورفض الإفصاح عن اسمه، لأنه «لا ينطبق عليه النظام، ولا أعلم عنه أين هو؟.«

وسأل القاضي المتهمين عمّا إذا كان حديثهما عن تلقي هيئة كبار العلماء دعماً مادياً ومعنوياً يهدف إلى إلغاء أهل الحلّ والعقد، فأجاب عليه المتهم الحامد: «لا نقصد ذلك، وإنما نريد تحديد من ينتخبهم.«

وطلب المتهم الحامد من قاضي الجلسة أن يثبت ممثل الادعاء العام التعهدات التي وقع عليها بعد خروجه من السجن، عندما حكم عليه بالسجن 7 أعوام في 2005 في قضية، وخرج منها بعفو ملكي، فردّ عليه ممثل الادعاء العام بأن التعهدات التي أخذت عليه بعد صدور أحكام شرعية بإدانته، والمتمثلة في عدم العودة إلى سلك مسائل غير صحيحة في الإصلاح مرفقة في ملف القضية.

إلى ذلك، اعتبر ممثل الادعاء العام في رده على أجوبة المتهم الحامد خلال الجلسة، أن المتهم كرّر ما يتعلق بـ«الضلالات»، وقال ممثل الادعاء العام: «الرد على ما قاله الحامد مثبت في كتبه التي ألفها، وفنّدها أهل الاختصاص، وكشفوا باطلها»، مشيراً إلى أن الادعاء العام على استعداد لتقديمها في الجلسة المقبلة في حال طلبت المحكمة ذلك، مشدداً على أن المتهم «خاض غمار علم هو يجهله، إذ إن تخصصه في الأدب، ولم يعرف عنه طلب العلم الشرعي، ومع ذلك يصرّ على أنه هو الذي على حق، وأن السلف الصالح والعلماء منذ عهد الدولة العباسية على باطل، وكانت مؤلفاته عرجاء.«

وأضاف أن المتهم نفى مشاركته في البيان التي تصدره جمعية «حسم» عن اتهام هيئة كبار العلماء بإصدار فتوى تحريم المظاهرات في مقابل دعم مادي ومعنوي، وهذا كله لأن عامة المجتمع على ثقة بعلماء الهيئة وبفتواها، فأراد المتهم الخروج من المأزق.

وأكّد ممثل الادعاء العام أن المتهم الحامد لم يجد دليلاً على جواز عزل السلطان الجائر والظالم، إلا من واقعة حصلت مع الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون إبان رئاسته للحكومة الأميركية.

وطالب قاضي الجلسة من المتهمين الحامد والقحطاني الإطلاع على ملفات التحقيق، تمهيداً لقفل باب المرفعات الشرعية في الجلسة يوم السبت بعد المقبل، خصوصاً أن في نهاية كل تحقيق بصمة كل متهم في المجلد الخاص به.

يذكر أن الجلسة كانت علنية، وحضرها نحو 60 شخصاً من الرجال والنساء.«.

أمين الرياض": الأحمال الزائدة تهلك الطرق... وسنلزم موظفينا بـدورات"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462825

الرياض - أبكر الشريف
أكد وسيظهر أثرها على العمل الميداني في القريب العاجل»، مشيراً إلى أن ورشة عمل ستقام عن طرق حفر الأنفاق في المدن قريباً.
إلى ذلك، شدد المحاضر في هندسة الطرق في جامعة الملك سعود الدكتور حمد السليمان على أهمية عدم خلط الأسفلت في الموقع، لأن ذلك يعطي نتائج رديئة. وقال السليمان: «خلط الأسفلت في الموقع أمين منطقة الرياض المهندس عبدالله المقبل أن الأحمال «الزائدة» هي التي تهلك الطرق وتستدعي إجراء صيانة لها بشكل دائم، فيما حذّر متخصص من خلط الأسفلت في الموقع، لأن ذلك يسبب أضراراً كبيرة لطبقة الأسفلت ويجعلها تبلى بسرعة.
وذكر المقبل، خلال ورشة عن تطبيقات الأسفلت في الرياض أمس، أن «الأمانة» ستلزم مهنييها بحضور الدورات التدريبية التي تقيمها بين الفينة والأخرى.
وقال: «التدريب مستمر لأي مهني سواء كان مهندساً أم فنياً، ومن المهم إخضاع الفني في أية منشأة خاصة أو حكومية للتدريب المستمر، لأن هذا جزء من تطوير القطاع، والورش التدريبية تهدف إلى رفع مستوى أداء المهندسين في جميع أنحاء المملكة،
من أخطر الأمور التي يقوم بها المقاولون في تنفيذ المشاريع، وحتى إن تم هذا الأمر في الخلاط المخصص له فإن فيه مشكلة كبيرة، وخلال التنفيذ قد تظهر مشكلات تؤدي إلى إزالة طبقة الأسفلت بعد فترة قصيرة لا تتعدى الشهر أحياناً، لأن الأسفلت المخلوط بالبوليمر يكون غير جيد، ولا ينفذ بالشكل الصحيح، ولم تجرَ عليه اختبارات داخل المختبر». ولفت إلى أن عملية إنتاج الأسفلت ليست صعبة ولا معقدة، لكن المهم المتابعة وأخذ العينات، فلا بد من وجود جهة مركزية لأجل المتابعة، وهذه العملية تحتاج إلى التحكم بشكل جيد، وقد يكون الحكم نظرياً بشكل جيد، ولكن التطبيق قد تكون فيه أخطاء في بعض المواقع، ولذلك يجب عدم ترك الأمر للاجتهاد، وحتى لو أتت خلطة الأسفلت من المصنع سليمة، فلا بد من اختبارات متعددة لها وليس اختباراً واحداً، لأن مدة التخزين تختلف باختلاف المواد، فبعضها يتفكك بسرعة، وبعضها الآخر يتماسك لأيام عدة.
وعن جودة طبقة الأسفلت في بعض القرى النائية، التي قد تمر عليها أعوام من دون صيانة، قال السليمان: «طرق القرى أحمالها قليلة عادة، وتصمد أمام الأحمال المعقولة»، مشيراً إلى أن الأسفلت الموجود قبل 50 عاماً كانت جودته أفضل من المستخدم حالياً، إضافة إلى أن الظروف المحيطة تغيّرت، والمواد اختلفت، وطريقة التصميم والأحمال في المملكة تغيرت، وغالبية الطرق تحولت إلى سريعة.
وتحدث عن فوارق بين الأسفلت خارج المملكة وداخلها «فالطبقات في الخارج تجرى عليها اختبارات لاحتمالات متعددة وليس نوع اختبار واحد، إضافة إلى أنهم يركزون على الطبقات السفلية لتعيش أطول فترة ممكنة، عكس ما يجري في المملكة حين نركز على الطبقات العليا.«
وتعقيباً على هذه النقطة، قال أمين منطقة الرياض: «الطرق القديمة كانت الأحمال عليها قليلة، عكس الطرق الحالية التي يزيد فيها الحمل التصميمي بشكل كبير، فبعض الطرق قد تصل إلى أقصى حمولتها في شهر.«
وأكد المهندس السليمان أنه حين القيام بتجارب على مدى تحمل طرق مختلفة، وُجد أنها تصل إلى ضعف التحمل في فترة التجربة، لأن الطرق تكون قاسية حين مرور السيارات عليها ببطء، أو لينة حين المرور عليها بسرعة، والعاملون في

الطرق يضعون الأسفلت بطريقة متوازنة، لكن الأحمال تختلف لدى سالكي الطريق، وهو ما يجعلها لا تحتمل في بعض الأحيان.
وذكر المتخصص في الطرق الدكتور إبراهيم الضبيب أن خريطة مواد الأسفلت في المملكة أنجزت عام ١٤١٦هـ، بدعم من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مشيراً إلى أن الخريطة تتضمن كمية الأسفلت المطلوبة لكل منطقة في المملكة بحسب درجة الحرارة، وقربها وبعدها من السواحل، لكنها لم تحدد الأحمال، وهذا ما يتطلب تطوير خريطة خاصة لهذه الأحمال.

«تراجع عن دعم قروض المدارس الأهلية وأقر توصيات ·الصحة ·الشورى"يشدد على معالجة المشكلات الوظيفية لمنسوبي ·التربية" من شاغلي الوظائف المؤقتة ومحو الأمية والبديلات المستثنيات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4صفر 1434 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/17/article793602.html

:الرياض - عبدالسلام البلوي
أقر مجلس الشورى أمس الاثنين توصية تنص على تمكين ديوان المراقبة العامة من فحص مستندات الحساب الختامي للدولة ميدانياً بوزارة المالية وفقاً لمقتضى المادة العاشرة والمادة العشرين من نظام الديوان، وهي التوصية التي قدمها العضو عبدالله الظفيري على تقرير الديوان الأخير، كما وافق المجلس على توصيات اللجنة المالية والتي شددت على سرعة الانتهاء من تحديث نظام ديوان المراقبة العامة، وتمكين ديوان المراقبة العامة من مراجعة وتدقيق حسابات البنوك التي تساهم الدولة بما لا يقل عن 25% من رأسمالها، إضافة إلى تزويد المجلس سنوياً بنسخة من تقرير ديوان المراقبة العامة المتعلق بنتائج عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء على الأجهزة الحكومية المشمولة برقابته.
ورفض المجلس توصية لجنته المالية التي طالبت الجهات الخاضعة لرقابة الديوان بالرد على ملاحظاته واستفساراته خلال فترة لا تتجاوز شهر ومساءلة كل من يخالف ذلك، وقال مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد أن سبب اسقاط هذه التوصية تعارضها مع المادة الحادية عشرة من نظام عمل الديوان.
من ناحية أخرى تراجعت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي عن توصية كانت قد ضمنتها تقريرها على تقرير وزارة التربية والتعليم والتي تطالب برفع نسب تمويل قروض إنشاء المدارس، ورفع الدعم المالي السنوي للمدارس الأهلية، وأرجع رئيس اللجنة الدكتور أحمد آل مفرح سبب سحب التوصية إلى قدمها وقد وصل إليها لائحة المدارس الأهلية الجديد وتضمن عدد من الموضوعات ومنها الرسوم الدارسة والدعم المالي وتصنيف المدارس الأهلية، لذلك رأت اللجنة عدم الحاجة لإقرار مثل هذه الوصية التي تعتبر متحققة.
وحث المجلس وزارة التربية على إنجاز برامجها التطويرية ذات الأولوية الملحة قبل الشروع في تنفيذ برامج أخرى، كما أقر دعم جهودها مع الجهات ذات العلاقة لمعالجة المشكلات الوظيفية لمنسوبيها من شاغلي الوظائف التعليمية والوظائف المؤقتة ووظائف محو الأمية والبديلات المستثنيات وغيرها معالجة جذرية.
إلى ذلك كما وافق المجلس على توصيات لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن تقرير وزارة الصحة ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون التي طالبت الصحة بتضمين تقريرها القادمة معلومات وإحصائيات عن واقع الخدمة الصحية في محافظات المملكة المختلفة فيما يتعلق بأعداد المستشفيات والمراكز الصحية القائمة في كل منها والسعة السريرية مقرونة بعدد السكان التي تخدمهم تلك المرافق في كل مدينة والتخصصات الدقيقة المتوفرة وكذلك المستشفيات التي يجري إنشائها

حالياً أو تجهيزها أو العمل على تشغيلها، وكذلك خطط الوزارة التكميلية لإصلاح ما تبقى من قصور في توزيع الخدمات الصحية في المملكة بالتنسيق مع خطط القطاعات الصحية الأخرى، ودعا المجلس وزارات الصحة والمالية والمياه والكهرباء والنقل كل فيما يخصه بتذليل العقبات التي تعترض تشغيل المختبر الصحي الوطني.
وطالب الشورى وزارة الصحة بتوفير مراكز متقدمة في كل مناطق المملكة لتشخيص حالات التوحد بأطيافه المختلفة بما يحقق التدخل المبكر ويوفر العلاج والتأهيل الملائم لأولئك المرضى، وأقر المجلس توصية لصرف كامل المقابل المالي للسكن وبدون اشتراط تقديم عقد للإيجار لكل مستحق من الأطباء وأطباء الأسنان بموجب النظام عندما لا توفر له جهته السكن، كما دعا الوزارة الى تبني مشروع وطني لمكافحة السمنة والحد منها.
وفيما يتعلق بمستشفى العيون طالب الشورى التوسع في برنامج التعاون الطبي المشترك لمستشفى الملك خالد التخصصي للعيون ليشمل أكبر عدد من المستشفيات في المملكة وضرورة تذليل الصعوبات التي تكتنف هذا التوسع.
وكان المجلس قد وافق على التعديلات والزيادات الواردة في عدد من بنود نظام خدمة الضباط ونظام خدمة الأفراد تتعلق بزيادة في بعض البدلات، وأرجأ مناقشة إنشاء مركز وطني لأمن المعلومات وحماية البنية التقنية إلى جلسة مقبلة.

مدرج على قائمة ال (26) ويتزعم خلية إرهابية ويتولى تأليف كتب التحريض..

• "القوة الجبرية" تُحضر أبرز قياديي القاعدة أمام القضاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4صفر 1434 هـ - 17 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/17/article793543.html

الرياض-محمدالغنيم
أحضرت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس و"بالقوة الجبرية" أحد أبرز قياديي تنظيم القاعدة وأحد أهم المطلوبين أمنياً المدرجة أسماؤهم على قائمة ال 26 من السجن لبدء محاكمته بعد إصراره ورفضه القاطع للمحاكمة رغم طلب المحكمة عدة مرات منه الامتثال لذلك.
وطبقت المحكمة الجزائية نظام المرافعات الشرعية في هذا الصدد الذي تقضي إحدى مواده بوجوب إحضار المتهم للمحكمة بالقوة الجبرية في حال عدم امتثاله لأمرها بعد تكرار الطلب منه الحضور، وذلك لمواجهة رفض بعض المتهمين محاكمتهم لحجج وإعذار واهية.
الداخلية تصفه بـ«رأس الفتنة»والمدعي العام يطالب بقتله حداً..والمتهم يعترف:جئت إلى المحكمة «مكرهاً «

وأقر المتهم خلال جلسة محاكمته أمس، أقر أمام قاضي المحكمة بأنه هو من كان يرفض الحضور للمحكمة لمحاكمته طوال الأشهر الماضية رغم الطلبات المتكررة عليه مشيراً إلى أنه طلب من الجهات المختصة في السجن أن يبلغوا المحكمة بأن تحكم عليه بما تراه، واستطرد قائلاً: والآن أتيت للمحكمة مكرهاً وأقبلت على أمر لا أدري عنه وقبلت توكيل محام للدفاع عني حتى أتأمل الموضوع.
ويتزعم هذا المتهم خلية تضم (16) متهماً كانت المحكمة قد شرعت في وقت سابق في محاكمة عناصرها ويعد زعيم الخلية أحد أبرز منظري القاعدة في المملكة والذي سبق له أن جاهر بتحديه للسلطات الأمنية عبر خطابات بثها عبر الانترنت وهو الذي وصفته وزارة الداخلية في بيانها الذي أعلنت عبره عن القبض عليه آنذاك بأنه (رأس من رؤوس الفتنة) وأحد دعاة التكفير والتفجير في المملكة.

ووجه ممثل هيئة التحقيق والإدعاء العام خلال جلسة الأمس (29) تهمة للمتهم المذكور من بينها إنشاؤه خلية إرهابية تابعة للقاعدة في المنطقة الجنوبية وتزعمه هذه الخلية واشتراكه في إنشاء خلية أخرى في جدة، إضافة إلى الشروع مع أحد أعضاء التنظيم في القيام بعملية إرهابية تستهدف ضرب طائرات في قاعدة الرياض الجوية واستهداف مواكب رسمية داخل مطار القاعدة.كما اتهم المدعي العام المذكور بالتخطيط لاغتيال أحد كبار المسؤولين في الدولة، إضافة إلى المشاركة في عدة عمليات إرهابية من ضمنها الشروع في تفجير سفارات دول أجنبية ومبنى قوات الطوارئ بتجهيز أعضاء التنظيم ل (7) سيارات مفخخة لهذه المهمة، كما اتهم بتمويل الارهاب والسعي لمقاتلة المستأمنين والمعاهدين في جميع أنحاء العالم والتنظير لتنظيم القاعدة والدفاع عنها وتمجيد قياداتها وأعمالها ونشر مذهبها وتأليف عدد من الكتب التحريضية التي تؤيدالارهاب، وشروعه في قتل أحد رجال الأمن بإحدى نقاط التفتيش أثناء هروبه لمدينة الرياض، كماتضمنت التهم التحاقه وعناصر خلية اشترك في إنشائها بجدة بدوره في الغوص والتدرب على ركوب الخيل والتدريب البدني والتدرب على تركيب السموم والتدرب على الرماية بالسلاح، والخروج من المملكة بطريقة غير مشروعه وحيازة قنابل وأسلحة وتواصله مع قيادات خطيرة في التنظيم الارهابي وعقد عدة اجتماعات بهم.
وفي نهاية جلسة الاستماع للائحة الدعوى ضد هذا المتهم طالب المدعي العام بالقتل حداً بحقه، فيما طالب محامي المتهم استلام نسخة من اللائحة للرد عليها في الجلسة المقبلة.

أعلنوا تقارير الأجهزة الحكومية السنوية.. "المواطن هو الحكم"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 4صفر 1434 هـ - 17 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/17/article793478.html

تبقى الحلقة المغيبة عن المكاشفة هي "حلقة المواطن"، الذي لا يعرف من تلك التقارير سوى ما يظهر عبر وسائل الإعلام، وما يرغب الجهاز الحكومي إظهاره، وهنا يتبادر أكثر من سؤال: لماذا لا يكون للمواطن حق الاطلاع على تلك التقارير السنوية المقدمة؟، ولماذا تغيب حلقة الوصل الحقيقية بين الأجهزة الحكومية وبين المواطن؟، وهل يعني استمرار الإخفاقات في جهاز حكومي على مدار أعوام أن جهة العقوبة غائبة؟ وماذا عن شفافية تلك التقارير؟.
وتتحفظ بعض الأجهزة الحكومية عن الحديث على أي معلومة، وهو ما يتنافى مع "مبدأ الشفافية"، التي من خلالها توضح أسباب الإخفاقات، كما أن بعض الجهات تبالغ كثيراً في الإنجازات، وتحاول البحث عن طرف ثالث لإلقاء أسباب الفشل مثل قلة الموارد المالية المتاحة، وهو ما يُحتم إعادة النظر في إعداد التقارير، مع وضع تصور واضح لما يتعلق بالأداء والإخفاق.

جوانب شكلية

وقال "د.يحيى بن عبدالله الصمعان" -عضو مجلس الشورى في لجنة الإدارة والموارد البشرية-: إن إشكالية الإعلان عن تفاصيل التقارير السنوية التي تقدم من الأجهزة الحكومية تكمن في أنها لا تركز فقط على العوائق والإنجازات، وذلك ما يهم المواطن، حيث تتناول تفاصيل قد لا تهمه كثيراً، كما أنها تشتمل على جانب اختصاصي فيما يتعلق في بيئات الرقابة، مضيفاً أنه فيما يتعلق بالعوائق والإنجازات فمن الممكن أن يكون ذلك الأمر متحققاً من خلال نشر ما يتم تداوله في مجلس الشورى، أو مناقشة الجديد في إنجازات الجهاز الحكومي والعوائق التي تواجهها، التي قد تحول دون إنجازها كخطط تنمية، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام تحرص دائماً على التركيز على أهم النقاط التي من الممكن أخذها من خلال المداخلات في مجلس الشورى، حيث تحضر تلك الجلسات خلال التغطية الإعلامية لتلك التقارير، إلا أنه من الملاحظ التركيز على جوانب شكلية دون الالتفات إلى جوانب مهمة، حيث لا يتم التركيز على نقد أداء الجهاز الحكومي فيما يتعلق بجانب الإنجازات والعوائق.

أسلوب نمطي

وأضاف أنه مع الأسف فغالبية التقارير التي تقدم تعالج بأسلوب نمطي، فالجهاز الحكومي يحاول دائماً أن يجد طرفاً ثالثاً يُلقي عليه تبعاته أو إخفاقه، وغالباً ما يتم التركيز على الجانب المادي.
وعن تحفظ بعض الأجهزة الحكومية عن الحديث على أي معلومة يتم البحث عنها من خلال وسائل الإعلام أو المواطن، رأى أن ذلك يتنافى مع التوجه العام للأجهزة الحكومية، التي عليها أن تتعامل بكل شفافية مع وسائل الإعلام فيما يتعلق

بأداء الجهاز الحكومي، فإذا وجد توجه لإخفاء معلومات فذلك يتنافى مع مبدأ الشفافية الذي لابد من اتباعه سواء مع وسائل الإعلام أو محاولة إيصال المعلومة الحقيقية للمواطن، مشدداً على أهمية الأخذ بعين الاعتبار أن الجانب المهني لبعض وسائل الإعلام محدود، فالهدف ربما يكون الإثارة فقط!، لافتاً إلى أنه إذا كان الجهاز الحكومي لا يعطي المعلومة بكل شفافية، فهو منتقد، لكن في المقابل على الإعلام أن يتعامل مع المعلومة بما يخدم المصلحة العامة والمواطن، مؤكداً على أن بعض التقارير المقدمة من بعض الأجهزة الحكومية تحاول أن تلمع أداء الجهاز نفسه، ذاكراً أننا بحاجة ماسة لإعادة النظر في الآلية المتعلقة بإعداد التقارير، بحيث يتم إعدادها بطريقة أفضل.

مجلس الشورى يدرس ويرفع توصياته ونحن لا نزال مغيبين عن الحقيقة..أين تذهب ميزانية الوزارة؟

إعادة نظر

وأشار إلى أنه على الرغم من وجود الأجهزة الرقابية على تلك التقارير - في مقدمتها مجلس الشورى -، إلاّ أن المجلس لا يستطيع أن يتعامل مع أي تقرير إلاّ من خلال المقدم له، فالمجلس يبذل جهداً من خلال ما هو محدد في خطط التنمية، فتطرح الكثير من الانتقادات لأداء الأجهزة الحكومية للنقاش من خلال الأعضاء ويتم التركيز عليها، مشدداً على أهمية إعادة النظر في إعداد التقارير من خلال الأجهزة نفسها، مع وضع تصور واضح لما يتعلق بأداء الجهاز وإخفاقاته.

وعن فرض العقوبة وتحديدها، أوضح أن مجلس الشورى يتعامل وفقاً للاختصاصات المحددة، مضيفاً أن دور المجلس مرتبط في مناقشة استخدام السلطات الرقابية، مؤكداً على أن أهم آلية متاحة تكمن في مراقبة أداء الأجهزة الحكومية من خلال التقارير ومناقشتها، مع إلقاء الضوء على الخلل وإصدار توصيات، مشيراً إلى أن المجلس لا يستطيع أن يعمل إلاّ من خلال السلطات الرقابية المحددة في نظامه، ولا يستطيع أن يخترع آليات محددة.

عدم مبالغة

وأكد "د.يحيى الصمعان" على أنه فيما يتعلق بالمقترحات والأفكار التي تحتاجها الأجهزة الحكومية لتحسين تقاريرها السنوية، فإنه لابد من التزام الأجهزة الحكومية بمبدأ الشفافية ومحاولة عدم إظهار المبالغة في الإنجازات، وكذلك إظهار حقيقة أسباب إخفاقات ما هو منصوص عليه في خطط التنمية، إضافة إلى عدم محاولة البحث عن طرف ثالث لإلقاء أسباب الإخفاق مثل ما هو موجود فيما يتعلق بجانب التمويل المالي، أوقلة الموارد المالية المتاحة، وكذلك فيما يتعلق بتعامل الجهاز مع الإنجازات فيجب عدم المبالغة في إظهار ذلك الإنجاز وتلميعه.

د.الصمعان: مع الأسف غالبية التقارير تعالج بأسلوب نمطي وتلقي باللائمة على طرف ثالث!

وشدّد على أن قرار مجلس الشورى بشأن إنشاء مركز قياس لأداء الأجهزة الحكومية في معهد الإدارة العامة قرار جيد، لكن لابد من تقديم الدعم اللازم للآلية المحددة في هذا القرار، فنحن في أمس الحاجة إلى تفعيل هذه الآلية؛ لأنها من أهم العوامل التي ستؤدي إلى تحسين أداء الأجهزة الحكومية، وكذلك فيما يتعلق بتنفيذ ما يصدر من مجلس الشورى من قرارات تتعلق بأداء الأجهزة، خاصة القرارات التي تفسر على أنها انتقاد لأداء الجهاز الحكومي.

متوقعين زيادة الإنفاق الحكومي لمستوى تاريخي وتقليص الدين..

«اقتصاديون لـ عكاظ»:

1،1 تريليون ريال إيرادات الميزانية و15٪ فائض متوقع للتقديرات الأولية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121217/Con20121217556500.htm

ماجد الميموني (الرياض)

تشير التقديرات الأولية للميزانية العامة للدولة للعام المالي الحالي إلى تسجيل 1.1 تريليون ريال إيرادات، وإلى استمرار تحقيق الاقتصاد السعودي مستويات قياسية في إجمالي الإيرادات والنفقات العامة للدولة.

وتوقع لـ«عكاظ» خبراء اقتصاديون أن يصل حجم إيرادات الميزانية للعام الحالي ما يقارب 1.1 تريليون ريال في ظل بقاء أسعار النفط في مستويات تفوق 80 دولارا للبرميل.

وقد أكدت المستشارة الاقتصادية انتصار القحطاني أن الميزانية السعودية لهذا العام ستكون بأعلى من التوقعات الحكومية والتي توقعت أن تصل الإيرادات فيها 709 مليارات، مشيرة إلى أن التوقعات الحكومية كانت أقل من واقع أسعار النفط والذي ظل في أغلب العام فوق مستويات 80 دولارا للبرميل.

وأفادت القحطاني لـ«عكاظ» أنه من إحصاءات السوق والواقع الإنتاجي للسعودية من النفط بشكل يومي سيتم تسجيل فائض مالي كبير، بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية كمتوسط سعر، حيث قد يصل متوسط سعر الخام السعودي هذه السنة إلى 103.9 دولار للبرميل، فيما كان متوسط الإنتاج النفطي هذه السنة 9.93 مليون برميل يوميا، ومتوسط صافي تصدير خارجي قرابة 7.47 مليون برميل يوميا. بناء على هذه المعطيات، من المتوقع أن تسجل المملكة في نهاية العام الجاري فائضا قدره 15 في المائة يتوازى مع نمو حجم المصروفات خارج الميزانية بـ 30 في المائة، وهو ما يمثل أعلى نمو في المصروفات خلال السنوات العشر الماضية أول ما يعادل 400 مليار ريال. وفي شأن متصل، أكد الخبير الاقتصادي فضل البوعينين أن التقديرات الأولية تتحدث عن زيادة كبيرة في حجم الإيرادات لهذا العام تصل لما يقارب 1.2 تريليون، مشيرا إلى أن السبب الرئيسي يعود لبقاء أسعار النفط في مستويات عالية طوال العام، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج من قبل المملكة في هذا العام لسد الاحتياج العالمي للنفط من جراء بعض الأزمات التي تمر بها بعض الدول المصدرة للنفط. وقال البوعينين لـ«عكاظ» إنه يتوقع أن تزيد الحكومة من إنفاقها بشكل كبير لهذا العام لمستويات تاريخية، مشيرا إلى أن الإنفاق الحكومي سيزيد بزيادة الإيرادات المتوقعة.

وحول تقليص الدين العام، طالب الخبير الاقتصادي أن يتم التخلص من الدين العام بشكل كامل حتى تعطي هذا الخطوة المساحة الكافية للبنوك في زيادة رقعة التمويل بكافة أنواعه من التمويل العقاري وتمويل الشركات الخاصة. وشدد على أهمية الاستفادة من الفوائض المالية للميزانية بتنويع الاستثمارات في كافة دول العالم، وعدم الاعتماد على الاستثمار في السوق الأمريكية أو سوق السندات الأمريكية، مشيرا إلى أن هناك فرصا حقيقة وجدت بعد الأزمة المالية في أوروبا كشركات كبرى وعملاقة وهي فرصة للاستثمار لفوائض الحكومة.

الصحة تحث القطاع الخاص على التسجيل في البرنامج الجديد الإبلاغ عن الأخطاء الطبية خلال 48 ساعة شرط لتجديد تراخيص المستشفيات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121217/Con20121217556417.htm

عبد الله المقاطي (ظلم)

شددت وزارة الصحة على جميع مستشفيات القطاع الصحي الخاص بالعمل على تسجيل الأحداث الجسيمة التي تقع داخلها عبر البرنامج الجديد الذي استحدثته الوزارة لهذا الغرض قبل عدة أشهر. وقالت الوزارة في تعاميم صدرت أخيرا إنه يلزم جميع مستشفيات القطاع الخاص التسجيل في البرنامج الجديد واستلام رقم المرور وكلمة السر والتأكد من تسجيل أي خطأ جسيم يحدث بأي منها خلال 48 ساعة.

وأكدت الوزارة عبر مديرياتها أن هذا الإجراء سيكون أحد متطلبات الترخيص للمستشفيات أو التجديد والاستمرار في الخدمة.

وكانت الوزارة قد دشنت النظام الجديد قبل عدة أشهر ووصفت الحدث الجسيم حينها بالحدث غير المتوقع الذي يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة الجسدية أو النفسية لمريض أو مرضى ليس لهم علاقة بالمسار الطبيعي للمرض، مؤكدة أن برنامج تسجيل الأحداث الجسيمة سيساعد على وضع تحليل الأسباب الجذرية وتطوير الوسائل الوقائية التي تحول دون تكرار الحدث أو مسبباته. وقالت الوزارة إن برنامج الأخطاء الجسيمة في المستشفيات، نظام إلكتروني يتم به تسجيل الحدث على الشاشة من المستشفى مباشرة ويظهر لدى المسؤولين في الوزارة للرجوع إلى المستشفى لمعرفة الخلل الذي حدث والأخطاء الجسيمة كما هو معروف، مثل نقل الدم الخطأ أو إجراء العملية الجراحية في المكان الخطأ، أو للمريض الخطأ. وبينت الوزارة أن الهدف من البرنامج هو المساعدة في معرفة أسباب الحوادث وتطوير الوسائل الوقائية لمنع تكرارها.

50 ألفاً تحرر مسنة" من قضبان السجن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121217/Con20121217556579.htm

عبدالله آل قمشة (بيشة)
في بادرة إنسانية، نجحت مساعي محافظ بيشة وعدد من المحسنين والمسؤولين في الإفراج عن سجينة مسنة تعاني من وطأة السنين وآثارها المتمثلة في أمراض مزمنة لازمتها طويلاً.
وكانت المرأة المسنة، أودعت السجن في بيشة بعد أن أثقلت الديون البالغة نحو 65 ألف ريال كاهلها، وعجزت عن سدادها، حيث تبنت الناشطة الاجتماعية موضي الدعرمي حالة السجينة المريضة، ونسقت بين عدد من الجهات والمحسنين حتى تم الإفراج عنها أمس الأول، بعد تسديد عدد من المحسنين مبلغ 50 ألف ريال من مجموع المديونية، فيما تنازل الدائن عن باقي المبلغ، في صورة رائعة من صور التلاحم والتراحم بين أفراد المجتمع

أبها.. مولود يحمل هويتين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=124961&CategoryID=3

أبها: محمد مانع
تفاجأ مواطن في أبها بإضافة إدارة الأحوال المدنية طفلا ثالثا له دون علمه.
وقال المواطن سالم الشهراني إنه بعد أن اكتشف الخطأ راجع إدارات حكومية عدة لتصحيح الوضع، إلا أن مساعيه لحل المشكلة مع الجهات المختصة لم تسفر عن شيء إلى الآن، على الرغم من تأكيدات مصدر في إدارة الأحوال المدنية بأبها لـ"الوطن" أنه تم الرفع لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية متضمنا تفاصيل القضية بما يضع حلاً لهذه المشكلة على اعتبار أن هناك رقمين مختلفين للهوية الوطنية لمولود واحد فقط.
وبدأت المشكلة عندما ذهب الشهراني لإضافة مولود في أحوال خميس مشيط، وأسماه "بتال"، بعد أن ولد بعيدا عنه على إثر خلاف مع زوجته، ليكتشف أن الزوجة ووالدها ذهبا إلى أحوال أبها وأضافا المولود دون علمه باسم مختلف هو "هتان."
" لم أنجب إلا ولدين، إلا أن الأحوال المدنية في أبها أضافت لي ولدا ثالثا لاعلم لي به"، بهذه العبارات بدأ المواطن سالم بن محمد الشهراني سرد معاناته لـ"الوطن"، ولفت إلى أنه بذل مجهودا كبيرا خلال الفترة الماضية مع عدة إدارات لإنهاء تلك المشكلة، إلا أنها لم تتنه.
ويقول الشهراني إن لديه طفلين الأول اسمه طلال، والثاني حدث لبس في تسجيله في مصلحة الأحوال المدنية فسجل مرتين باسمين مختلفين. وأوضح أنه نشب خلاف بينه وبين زوجته قبل أن تضع مولودهما الثاني وغادرت إلى بيت أبيها، حيث وضعت حملها هناك. وأضاف: توجهت إلى إدارة الأحوال المدنية في خميس مشيط، وأضفت المولود الجديد بتاريخ 14/ 7 /1433وأسميته "بتال"، واكتشفت لاحقاً أن والد زوجتي وزوجتي راجعا الأحوال المدنية في أبها، بواسطة كرت عائلة سابق "نسخة رقم 8" وأضافا المولود بمسمى "هتان"، وذلك بتاريخ 11 /9 /1433.
ولفت الشهراني إلى أنه عندما أقدم على استخراج كرت عائلة جديد نسخة رقم " 9" وجد أنه مسجل فيه ولدان بخلاف طلال هما "هتان، وبتال" بسجلين مختلفين، وبنفس تاريخ الميلاد. وناشد الشهراني الجهات المعنية في المنطقة بسرعة

تسليمه كرت العائلة الخاص به نسخة رقم " 8"، إذ تم استخدامه بطريقة غير مشروعة وجرى العبث من خلاله بإضافة مولود جديد، وكذلك العمل على إصلاح الخطأ في سجل كرت العائلة بحذف الاسم المضاف لاحقا "هتان" والإبقاء على "بتال"، مع ضرورة محاسبة الموظفين المتسببين في ذلك الخطأ.
إلى ذلك أكد مصدر مطلع في إدارة الأحوال المدنية في أبها لـ"الوطن" أنه تم الرفع لوكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية بالخطاب رقم 831 في 21/ 1 / 1434 متضمنا تفاصيل القضية تمهيدا لإصدار التوجيه المناسب بما يضع حلاً لهذه المشكلة على اعتبار أن هناك رقمين مختلفين للهوية الوطنية لمولود واحد فقط.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

بعد إلزام الشركات بربط شحن البطاقة بالهوية

وافدون يخرقون قرار "هيئة الاتصالات" ويتاجرون بإقاماتهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/17/article_717795.html

مريم الجهني من المدينة المنوّرة
يتحايل وافدون على قرار هيئة الاتصالات بربط شحن البطاقات مسبقة الدفع بالهوية، بعد إتاحتهم أرقام هوياتهم من أجل صُنع سوق سوداء رائجة للتكسّب عبر المتاجرة ببطاقة شحن الهواتف النقالة.
وفي جولة لـ «الاقتصادية»، قال عاملون في محال اتصالات أمس: إن بعض العمالة الوافدة تستخرج عدداً من البطاقات المسبقة الدفع من شركات الاتصالات، مُسجّلة بأرقام إقاماتهم، ثم يبيعونها على الزبائن ومحال الاتصالات.
مشيرين إلى أنهم اشتروا بعض البطاقات المتوافرة لديهم من العمالة الذين يمارسون عادة مهنة بيع البطاقات كباعة جائلين يعرضون بضاعتهم على المحال وزبائنها القادمين إليها.
ولفتوا إلى أن بعض الشرائح التي تم شراؤها قبل تنفيذ القرار كان وهمياً، وبعضها تعرّض للفصل لأسباب مجهولة، فيما لا تزال البطاقات التي صدرت وتم بيعها بعد تنفيذ القرار تعمل دون مشكلات.
وأضافوا: «إنه قد يلجأ بعض هؤلاء العمالة إلى إلغاء تلك البطاقات بعد بيعها بمدة بسيطة، بعد أن حققوا أرباحاً مادية منها، ومن ثم استخراج أخرى من شركات الاتصالات، لضمان عملية استمرارية المتاجرة برقم الإقامة، مستغلين بذلك هروب بعض الزبائن من تطبيق قرار هيئة الاتصالات.«
وحول الإجراءات التي قد يتخذها الزبون في تلك الحالة، أشار إلى أن هؤلاء الباعة عادة ما يكونون جائلين ومتنقلين من مكان لآخر، وغالباً ما يجدهم الزبون على الأرصفة أمام محال الاتصالات في المنطقة.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
كشف لـ"الاقتصادية" عاملون بمحال اتصالات أمس، عن تعمد عمالة وافدة في التحايل على قرار هيئة الاتصالات بربط شحن البطاقات مسبقة الدفع بالهوية، بعد إتاحتهم أرقام هوياتهم من أجل صنع سوق سوداء رائجة للتكسّب والربح المادي عبر المتاجرة ببطاقة شحن الهواتف النقالة.
وقال أبو عبد الرحمن (صاحب محل) إن بعض العمالة الوافدة يقوم باستخراج عدد من البطاقات المسبقة الدفع من شركات الاتصالات، مُسجّلة بأرقام إقاماتهم، ثم يقوم ببيعها على الزبائن ومحال الاتصالات، مشيرا إلى أنه اشترى بعض البطاقات المتوافرة لديه من العمالة الذين يمارسون عادة مهنة بيع البطاقات كباعة متجولين يعرضون بضاعتهم على المحال وزبائنها القادمين إليها.

ولفت إلى أن بعض الشرائح التي تم شراؤها قبل تنفيذ القرار كان وهميا، وبعضها تعرض للفصل لأسباب مجهولة، فيما لا تزال البطاقات التي صدرت وتم بيعها بعد تنفيذ القرار تعمل دون مشكلات.

وقال أبو عبد الرحمن: "قد يلجأ بعض هؤلاء العمالة إلى إلغاء تلك البطاقات بعد بيعها بمدة بسيطة بعد أن حققوا أرباحاً مادية منها، ومن ثم استخراج أخرى من شركات الاتصالات لضمان عملية استمرارية المتاجرة برقم الإقامة، مستغلين بذلك هروب بعض الزبائن من تطبيق قرار هيئة الاتصالات."
وحول الإجراءات التي قد يتخذها الزبون في تلك الحالة أشار إلى أن هؤلاء الباعة عادة يكونون متجولين ومتنقلين من مكان لآخر، وغالباً يجدهم الزبون على الأرصفة أمام محال الاتصالات في المنطقة، ومن الصعوبة العثور عليهم بذات الموقع دائماً.
وأكد بائع في أحد محال الاتصالات - طلب عدم ذكر اسمه - أنه يستطيع الحصول على أرقام الإقامات أو الهوية المسجلة بها الشرائح مسبقة الدفع المتوقفة لعدم تحديث البيانات وذلك بطريقته الخاصة، مشيراً إلى أن من أيسر الطرق لذلك عند وجود علاقة معرفة تربط الشخص بأحد موظفي شركات الاتصالات يستطيع أن يزوده برقم الإقامة المسجلة بها بسهولة، وبالتالي يمكنه إعادة شحن الرصيد دون الحاجة إلى تسجيلها برقم هوية المستخدم الحقيقي لها، لافتا إلى أن تلك العملية تعود لأمانة ومصداقية الموظف من عدمه عند تأديته العمل.
وطالب مواطنون هيئة الاتصالات السعودية وشركات الاتصالات بإعداد خطط وحلول واقعية عند تطبيق أي قرار، لمواجهة التلاعب والتحايل عليه واتخاذ إجراءات صارمة تجاه من يصدر منه ذلك سواء من قبل الموزعين أو العمالة الوافدة والمشتركين، وألا يمنح الوافد أكثر من شريحتي اتصال تسجل برقم إقامته للحد من عملية بيع أرقام إقاماتهم بطرق ملتوية قد تترتب عليها مشكلات تشكل خطراً على الوطن والمواطن.
وكانت "الاقتصادية" نشرت أمس تقريراً مفصلاً بعد أن وقفت ميدانياً على بيع بطاقات الاتصال مسبقة الدفع، ومعها أرقام الهوية أو الإقامة لدى بعض محال الاتصالات في منطقة المدينة المنورة والباعة المتجولين من العمالة الوافدة، وهو الأمر الذي كشف أن قرار هيئة الاتصالات السعودية بربط بطاقات الاتصال مسبقة الدفع برقم هوية المستخدم لم يحد من التحايل والتلاعب على القرار واستخدامها من قبل أشخاص مجهولي الهوية، إذ يقوم بائعو بطاقات الاتصال المتجولون وبعض محال الاتصالات ببيع بطاقات مسبقة الدفع مُجهزة برقم الهوية أو الإقامة التي تتبع للموزع غالباً إن لم تكن أرقاما وهمية، حيث بدأ بيع تلك البطاقات منذ الفترة التي أعلن فيها القرار قبل تطبيقية ولكن زبائنها لم يكتشفوا أنهم وقعوا ضحية لعملية تلاعب بشرائهم بطاقة برقم هوية وهمي إلاّ بعد تطبيق القرار وإلزامهم بربطها ببطاقة الشحن، بينما كانت أرقام الهوية التي تحملها أغلب البطاقات المبيعة حالياً بعد تطبيق القرار صحيحة، وليتأكد الزبون من ذلك يطلب بائعها منه شراء بطاقة شحن رصيد وشحن البطاقة أمامه والتأكد من صلاحية استخدامها.
فيما لم تقتصر عملية التلاعب تلك على بطاقات شركة اتصالات محددة، بل إنها طالت جميع الشركات المشغلة للخدمة في السعودية.

"لجان عدلية لمجابهة الصكوك "المشبوهة

ضوابط رقمية لمنع تعديل "المبايعة" وتدقيق مساحات الأراضي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125054&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي، نسرين نجم الدين
شرعت وزارة العدل في وضع خطط احترازية لمجابهة "تزوير الصكوك" وكشف مزوري الاستحكامات ومبايعات إفراغ الأراضي، وذلك عبر تشكيل لجان عدلية في كافة المناطق وربط نحو 24 كتابة عدل "إلكترونيا" لتسهيل رقابة الصكوك والإفراغات من قبل الوزارة.
وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن مهمة اللجان المشكلة ستتركز على مراقبة كل صك استحكام يحمل شبهة، فيما أفادت أن لجنة رقابة الصكوك المشبوهة في كتابة العدل بجدة اكتشفت عددا من الصكوك تم تقييدها بأرقام إقامات لمقيمين، وأخرى بأرقام صكوك طلاق وحصر إرث.

بدأت وزارة العدل تنفيذ إجراءات احترازية جديدة لمواجهة الصكوك "المشبوهة"، وكشف مزوري الاستحكامات ومبايعات إفراغات الأراضي، عبر تشكيل لجان عدلية في كافة المناطق، مهمتها مراقبة كل صك استحكام يحمل شبهة، إضافة إلى ربط نحو 24 كتابة عدل "إلكترونيا" لتسهيل رقابة الصكوك والإفراغات من قبل الوزارة.

وكشفت مصادر مطلعة في كتابة عدل جدة لـ"الوطن"، أن لجنة رقابة الصكوك المشبوهة بكتابة العدل، باشرت عملها الرقابي لفحص الصكوك، وكشفت صكوكا تم تقييدها بأرقام إقامات لمقيمين، وأخرى بأرقام صكوك طلاق وحصر إرث.

وأوضحت أن إجراء الوزارة بتشكيل لجان تضم في عضويتها كتاب عدل، تهدف إلى فحص ورقابة الصكوك المشبوهة، ودراسة إجراءات إصدارها، وأن اللجنة تركز في دراستها على الصكوك التي تتجاوز مساحتها 10 آلاف متر مربع.

وأضافت المصادر أن العدل خصصت في كل كتابة عدل بالمناطق والمحافظات لجنة مكونة من 3 كتاب عدل لتنفيذ مهام الفحص والرقابة على الصكوك المشبوهة، أو التي يتم اكتشاف تزويرها، ومتابعة إجراءات استخراجها، وإعداد تقرير مفصل يتضمن طرق تزويرها ومعرفة أساسها والأشخاص المتورطين فيها، للتسهيل على قضاة محكمة الاستئناف في تنفيذ مهام شطب هذه الصكوك.

وقالت إن مهام هذه اللجان بعد كشف التزوير، تتضمن وقف إجراءات نقل ملكيات أو إفراغات هذه الصكوك ثم تحويلها إلى المحاكم المختصة "الاستئناف" لشطبها، وإحالة ملف القضية إلى الجهات المختصة للتحقيق مع الأشخاص المتورطين فيها، وتحرير محضر بالواقعة.

من جهة أخرى، كشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" في وزارة العدل، أن الوزارة بدأت تطبيق نظام الربط الإلكتروني العقاري بين 24 كتابة عدل على مستوى المملكة، بهدف الحد من إفراغ أو إصدار صكوك مزورة للأراضي ضمن ضوابط رقمية دقيقة تمنع التعديلات في صكوك المبايعة أو التغييرات في مساحات الأراضي.

وأوضحت أن النظام الإلكتروني في بوابة وزارة العدل، قادر على تقويض عمليات تزوير صكوك الأراضي من خلال إجراءات متعددة، منها نظام إلكتروني لإدخال الوكالات الشرعية، الذي تم تطبيقه على 73 كتابة عدل والذي من شأنه تلافي ازدواجية صدور أكثر من وكالة مختصة بذات الموضوع، إضافة الى حصر جميع الوكالات إلكترونيا، ومتابعة وإلغاء الوكالة.

وبينت أن النظام الإلكتروني العقاري لا يقبل أي تعديلات في الأراضي ذات المساحات الشاسعة، أو تغيير في معلوماتها أو تفاصيل المبايعة أو أطرافها، إلا من خلال إجراءات طويلة ودقيقة متوافقة مع القوانين القضائية، وهو ما من شأنه تقويض عملية التلاعب والتزوير في الأراضي بصورة عامة والأراضي الشاسعة المساحة بصورة خاصة، إذ إن النظام يوثق العمليات الإجرائية لكل ما يتعلق بالممارسات العقارية في كتابات العدل.

وذكرت المصادر أنه يتم تسجيل جميع الجوانب المتعلقة بالعقارات والمبايعة ونقل الملكية كاملا أو جزئيا أو هبة أو رهنا لصناديق الإقراض الحكومية "الزراعي، العقاري، الصناعي"، وكذلك إنهاء إجراءات منح الأراضي بأنواعها، كما أنه يحصي عملية الإفراغات التي تتم عبر بوابة وزارة العدل الإلكترونية، إذ إن وزارة العدل ستعمم بأن نظام الوكالات الجديد والنظام الإلكتروني العقاري على جميع كتابات العدل في جميع مناطق المملكة.

وأفادت أن البوابة الإلكترونية لوزارة العدل من خلال خدمات التدقيق تتيح للبنوك أو الجهات أو الأفراد التحقق من الوكالات الشرعية ومصداقيتها، موضحة أن النظام العقاري الإلكتروني تم تشغيله والعمل به في مناطق مكة المكرمة، الرياض، المدينة المنورة، الشرقية، جازان، نجران، الحدود الشمالية، الجوف، وتبوك، إضافة إلى خميس مشيط.

الجمعية الوطنية×: فرص عمل للمتقاعدين بقطاع التعليم في30 “ مدينة

ضمن مشروع الحفاظ على البيئة المدرسية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/420732

دعت الجمعية الوطنية للمتقاعدين جميع المتقاعدين خصوصًا متقاعدي قطاع التعليم للاستفادة من فرص العمل التي أتاحها مشروع «الحفاظ على البيئة المدرسية» عبر برنامج «فينا خير.. مدرستي مسؤوليتي» والذي تم توقيعه عبر اتفاقية بين شركة البيك للأنظمة الغذائية ووزارة التربية والتعليم والجمعية الوطنية للمتقاعدين.

وقالت الجمعية: إن هناك فرص عمل لنحو 250 متقاعدًا ومتقاعدة للعمل في هذا المشروع في المدن والمحافظات الآتية: الافلاج، حوطة بني تميم، الخرج، الزلفي، شقراء، عفيف، الغاط، القويعية، المجمعة، وادي الدواسر، الطائف، القنفذة، الليث، العلا، المهد، ينبع، البكيرية، عنيزة، الرس، حفر الباطن، أبها، سراة عبيدا، محايل، حائل، تبوك، الباحة، المخواة، عرعر، الجوف، القريات، صبيا، نجران.

وقال مدير عام الجمعية الدكتور عبدالرحمن الشريف: إن دور المتقاعدين والمتقاعدات المطلوبين لهذا العمل يتمثل في توجيه وتدريب جميع منسوبي المدارس المشاركة في المشروع على الخطوات الخمسة التي تضمن الحفاظ على البيئة المدرسية وسيتم تدريبهم للقيام بهذه المهمة باستضافتهم في جدة لحضور دورة تدريبية على مدار يومين وتقديم مكافأة بقيمة 200 ريال لكل زيارة مدرسية من المدارس المحددة في كل منطقة تعليمية وكذلك تقديم جوائز تشجيعية للمتميزين من المقيمين (المدققين) وشهادات شكر لهم على إنجازاتهم. ويستهدف المشروع خلال العام الدراسي الجديد 634 مدرسة بمختلف مناطق ومدن المملكة وذلك عبر اتفاقية بين شركة البيك للأنظمة الغذائية ووزارة التربية والتعليم. وبهذا الشأن وقعت شركة البيك اتفاقية مع الجمعية الوطنية للمتقاعدين للاستعانة بالكوادر الوطنية من المتقاعدين والمتقاعدات أعضاء الجمعية لتنفيذ هذا المشروع الذي يستهدف 317 مدرسة بنين و 317 مدرسة بنات في 47 مدينة ومحافظة عبر 2736 زيارة مدرسية خلال العام.

وشدّد الشريف على جميع المتقاعدينوالمتقاعدات للاستفادة من مثل هذه الفرص لأنها تحقق مردودًا ماليًا جيدًا مقابل جهد عملي محدود مطالبًا من الراغبين الاتصال على رقم الجمعية (014700580) لتسجيل بياناتهم.

يذكر أن المشروع انطلق رسميًا ويهدف «الحفاظ على البيئة المدرسية» وترسيخ قيم سامية لدى النشء فيما يتعلق بالحفاظ على بيئة المدرسة لتتحول فيما بعد إلى نمط حياة لديهم، وتتمثل هذه القيم أولا في قيمة النظافة، والتي تشكل عماد البرنامج، وثانيًا قيمة التواضع، والتي من خلالها تتشارك جميع الأطراف المنخرطة في هذا البرنامج على اختلاف طبقاتهم لتحقيق أهداف البرنامج كقيامهم بأعمال التنظيف والترتيب بأنفسهم وبشكل مباشر، وثالثًا قيمة الالتزام فبحكم طبيعة تقييم البرنامج التراكمية والدورية، يتوجب على جميع الأطراف الالتزام بتلك القيمة للوصول إلى النجاح، لتتحول مع مرور الوقت إلى نمط حياة وتفكير. ورابعًا قيمة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، من خلال تعزيز ثقافة إعادة التدوير والاقتصاد في استخدام المواد الاستهلاكية (الورق، والمناديل، الطاقة، وغيرها..). ويحظى هذا المشروع باهتمام شخصي من قبل صاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم لإنجاحه كونه يمثل قيمة جديدة في القطاع المدرسي والتعليمي.

انخفاض نسبة افتراق حديثي الزواج إلى 18٪ في المملكة.. العام الحالي الفوزان: 20 ألف صك طلاق" مقابل كل 60 ألف صك زواج"

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/18/631346

حائل – بندر العمار

أكد مدير معهد البحوث والدراسات في جامعة حائل، الدكتور عبدالله الفوزان خلال ندوة أقامتها لجنة جبة الثقافية في النادي الأدبي بحائل، مساء أمس الأول، انخفاض نسبة الطلاق بين حديثي الزواج مقارنة بالأعوام السابقة، لتصل إلى 18% فقط، مؤكدا «مقابل كل 60 ألف صك زواج، يوجد 20 ألف صك طلاق». وأوضح الفوزان أنهم سجلوا خلال إحدى السنوات، هروب 1300 زوجة من زوجها بشكل مفاجئ، معتبرا الأسرة خط الدفاع الأول وأنها آخر المعاقل التي يجب الحفاظ عليها وأن هاجس الغرب الآن هو الحفاظ على تماسك هذه المؤسسة، محذرا في الوقت نفسه من العنصرية القبلية، معتبرا أنها أخطر الآفات التي يمكن أن تعصف بالمجتمع. كما أشار إلى نتائج استبيان أجري لعدد من الشباب والفتيات، متضمنا سؤال» إلى من تلجأ حين تواجهك مشكلة كبيرة؟»، وجاءت إجابة الأغلبية «الصديق»أو «الصديقة»، مبينا أن هذه النتيجة تكشف انعدام التقارب الأسري. جاء ذلك خلال الندوة «الأسرة وتأصيل قيمة الانتماء والبناء»، والتي أدارها عميد كلية القانون في جامعة حائل الدكتور بندر بن رجاء العادي وشارك بجانب الفوزان رجل الأعمال منصور بن عقيل العمار الذي تطرق خلال الندوة إلى تجربته الشخصية منذ ولادته يتيما حتى حقق جزءا كبيرا من أحلامه وتكوينه لأسرة متكاملة ومتماسكة. حيث بدأت الندوة التي أقيمت في المركز الحضاري لمدينة جبة، بكلمة رئيس النادي الأدبي في حائل، نايف المهيلب، وتلتها كلمة للمثقفين في مدينة جبة ألقاها الشيخ عيد بن محمد الرميح، ومن ثم كلمة لرئيس لجنة جبة الثقافية، محمد العبدو، ومن ثم انطلقت الندوة التي تطرقت إلى دور الأسرة في بناء المجتمع. وفي نهاية الندوة تم توزيع الدروع على المشاركين وبعض الجهات الحكومية التي سهلت إقامة الندوة في مدينة جبة وتأتي فكرة إنشاء لجان في محافظات ومدن حائل لدعم الثقافة في تلك المدن بعيدا عن إقامتها في حائل.

زواج المسيار خيار" بين العنوسة والطلاق

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/18/631162

جازان – أمل مدربا

تم تحوير المعنى النبيل للزواج من سكن وطمأنينة بين امرأة ورجل إلى «صفقة زوجية» بين طرفين تعقد تحت جنح الظلام أو وراء الأبواب الموصدة خوفاً من التساؤلات أو هرباً من كل النظرات التي تتساءل عن حقيقة هذا الوضع المحير بينهما، ويتضح ذلك في خروج كثير من التسميات الجديدة، من بينها زواج المسيار الشرعي الأصل، الذي وجده علماء دين حلاً لأسباب العنوسة، وتأخر الزواج، وعده آخرون سبباً من أسباب ارتفاع معدلات الطلاق لأرقام مفزعة، يجيء ذلك مع تبدل الظروف الاجتماعية، وتغيرات الأنماط الاقتصادية، وتحولات الزمن، والدخول بقوة في المدنية،

وانغماس الناس في الماديات، والبحث عن المتعة العابرة المغلفة بجملة من التنازلات تحت عدة مسميات لزواج يحمل أكثر من هوية مجهولة الأصل.

وكشفت بعض الدراسات التي أجريت في المملكة عن ارتفاع كبير في نسبة الطلاق في العام الماضي 2011، التي وصلت وفق آخر التقارير الرسمية لتلك الأبحاث إلى أكثر من 35 % من حالات الزواج، بزيادة عن المعدل العالمي في معظم دول العالم والذي يتراوح بين 18 % و 22 % في العادة، فقد وصلت حالات الطلاق في المملكة في عام 1431هـ إلى معدل حالة واحدة كل نصف ساعة، بعد أن بلغت عدد حالات الطلاق 18765 حالة مقابل 90983 حالة زواج في العام ذاته، بمعدل حالة كل نصف ساعة، وتقع غالبية حالات الطلاق في السنة الأولى من الزواج بنسبة تصل لـ 60 %، بحسب مختصين، وتجاوزات زيادة نسبة الطلاق في المملكة، مؤشر خطر على المجتمع، في ظل هذه الإحصاءات المربكة.

زواج شرعي

يقول مأذون الأنكحة والداعية الدكتور خالد أبو القاسم: «إن زواج المسيار لا فرق بينه وبين الزواج العادي إلا في اشتراط المبيت أو الإنجاب، فالمرأة التي رضيت بهذا الزواج قد أسقطت حقها في المبيت وفي رغبة الإنجاب، وهذا يعود لظروف بعض النساء أو الرجال السرية أو العملية، على أنه عند وقوع الحمل أو الإنجاب يعود العقد إلى أصله عقداً طبيعياً، يُلزم به الزوج بنسب الأبناء وما يتبعه من مسؤوليات وتبعات، والزواج يصبح شرعياً ومقبولاً إذا اكتملت فيه جميع الأركان والشروط الشرعية المعتبرة من إيجاب وقبول، وحضور شهود، ودفع مهر للزوجة ولو الشيء اليسير، والإشهار ولو بوليمة ونحو ذلك، وموافقة ولي الأمر أو من ينوب عنه شرعاً، فزواج المسيار زواج طبيعي في تفاصيله الشكلية، إلا أن الزوجة فيه تتنازل عن حقوق أساسية لها في هذا الزواج؛ رغبة في الارتباط والستر، أو بسبب أمور أخرى، فما توافق مع الشروط والأركان سمي زواجاً وتبقى قاعدة المؤمنين على شروطهم؛ فإذا اتفق الزوج والزوجة على أي شرط ما لم يكن يحل حراماً أو يحرم حلالاً؛ فتبقى منظومة الزوجين تحت شروطهما، ولذلك يسأل المأذون عن شروط العروسين قبل عقد النكاح لكي تتفق الأمور وتنسجم مع هذه الشروط وكل يلتزم بشروطه مهما كانت.

تحصين النفس

وأضاف القاسم «إن جل من يقدمن على زواج المسيار هو لرغبتهن في تحصين أنفسهن ولكي يكون لهن وجاء من نزوات الشيطان، وبلا شك أن المتلاعبين مخالفون لشرع الله، وذلك في حال عددت المرأة أكثر من زوج تحت مسمى المسيار أو الرجل الذي يتجاوز أربع نساء.، وأنه يجب معاقبة كل من يتلاعب بأعراض السيدات، ومن يغرر بهن بعد عقد النكاح، ويعد تغيير المفاهيم بين الناس هي الأصل في سبب تسمية هذه الزيجات بأسماء متنوعة،» مؤكداً أن معظم الرجال يرحبون بزواج المسيار ويشجعون بعضهم عليه خاصة من جانب الشباب لضعف رواتبهم، وغلاء المهور والمعيشة وكثرة التكاليف والبطالة التي يعيشها بعض الشباب فيستعيضون عنها بالزواج من امرأة موظفة (زواج مسيار) تقوم بالصرف عليه وعلى نفسها أو أن تكون المرأة قائمة على خدمة والديها فتلجأ لهذا الزواج لعفة نفسها ولخدمة والديها في نفس الوقت أو تكون مطلقة أو أرملة فتلجأ إلى زواج المسيار حفاظاً على السرية وهذه بعض من جوانبه الإيجابية، فكما أن له إيجابيات فله سلبيات أيضاً، ومنها ضياع حقوق الأطفال في حالة وجودهم وحرمان المرأة من الإنجاب وضياع حق المرأة في إشهار الزواج وانعدام السكن المستقل للزوجين، وللحد من الآثار السلبية لزواج المسيار فإني أقترح ترويج ثقافة التعدد وتفعيل مفهوم التسامح بين الزوجات في المجتمع وتقويم مفهوم العدل بين الزوجات لدى بعض الرجال وتوعية المرأة والرجل بحقوقهما من خلال إقرار مناهج تعليمية في المدارس توضح كافة المفاهيم والحقوق الأسرية والاجتماعية لكليهما، وأطالب بعقوبة السجن لمن يثبت تلاعبه وتهاونه بالزواج الذي يترتب عليه بناء الأمم.«

فوات القطار

وتفيد الخطابة أم أحمد (مختصة في الزواج الشرعي والمسيار) أن السواد الأعظم من راغبات هذا النوع من الزواج هن من المعلمات والموظفات اللاتي فاتهن قطار الزواج، نظراً لاستمرارهن في الدراسة والتحصيل العلمي وخلال أداء العمل يغبن فترات طويلة عن المنزل ولذا لا يستطعن التوافق بين الحقوق الزوجية وأمور الأسرة وما بين متطلبات العمل.«

وعن عملها تقول: «هذا المشروع بسيط جداً فقط يتصل علي أو يرسل لي عبر صفحتي بالفيسبوك من يرغب بالزواج، ويبين لي غرضه وبعد ما أتأكد من مصداقيته من خلال إرسال العربون» 500» ريال على حسابي لأبدأ بالبحث عن مطلبه، ثم أخبره عن جملة من النساء الراغبات في الزواج واللاتي بطبيعة الحال لا يردن سوى العفة، مؤكدة أنها وزميلاتها بالمهنة لديهن ما يكفيهن من الدراية والمعرفة والخبرة والأمانة، ما تجعل إقناع من يتعامل معهن أمرا سهلا للغاية.«

أوضحت أن الاختيار يكون حسب رغبة الشخص، مضيفة أنه تتوافر على صفحتها أعداد كثيرة من طالبي الزواج من الجنسين في العديد من المناطق والبلدان، ومؤكدة أنها استطاعت تزويج أعداد من راغبي الزواج من الجنسين سواء كان

زواجاً تقليدياً أو زواج مسيار، ذاكرة أن غالبية طلبات زواج المسيار من قبل الرجال تتركز في المقام الأول على أن تكون المرأة التي يراد الارتباط بها موظفة أو ذات غنى، والقليل منهم يود أن تكون ربة منزل فضلاً عن توافر مقومات الجمال والجاذبية في تلك المرأة.«

عدم جدية

وأشارت إلى أن هناك طلبات كثيرة غير جدية وانسحابات كثيرة، خاصة من المتزوجين، وهناك من ينسحب عند وصول الأمر إلى أسرة الفتاة، ضاربة مثالاً على رجل وصلت معه إلى كتابة عقد النكاح، وعندها علمت زوجته الأولى بالمرأة التي سيعقد عليها واتصلت عليه وهددته، وبعد ذلك انسحب الزوج، ولم يعتذر حتى للمرأة وأسرتها، وأذكر أنني تعبت في البحث على صفات تعجيزية لأحدهم، وبعد بحث مضنٍ والعثور أخيراً على المواصفات التي اشترطها، طلبت منه إرسال صورته الشخصية لمعرفة رأي الفتاة به، فأرسل لي صورة لقرد ضاحك، وهذا ما جعلني اشترط دفع العربون أولاً على حسابي الشخصي، حتى لا يضيع جهدي.«

ازدياد الطلاق

وأكدت أستاذة علم الاجتماع حنان الشريف ازدياد نسبة الطلاق في السعودية، وقالت: «الطلاق مؤثر سلبي على المجتمع، لأنه إذا كثر الطلاق كثرت العوانس، وكثرت التكاليف على الأسر، وفي المقابل انخفضت نسبة الزواج، وبات هناك عزوف من الشباب عن الزواج بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشونها، فهو من سيتكفل بكل شيء، وطالما ليس هناك وظائف ولا سكن فسيكون هناك عزوف منهم، ويصلون لسن الـ 35 دون أن ينجحوا في توفير تكاليف الزواج، حتى بات الطلاق أكثر من السابق، والسبب في ذلك هو زواج المسيار، فكثير منهم عندما تعلم زوجته بذلك أو يشعر بالخطر يطلق بسهولة، فهو في نظر بعضهم زواج مؤقت ولا يسجلونه حتى في الأحوال المدنية، وهذا مما سبب ارتفاع نسب الطلاق، وهذا المؤشر يدعو للقلق، حيث صار طلاق المسيار أسهل لأسباب منها أن المرأة أصبحت تتبدل أمام الرجل، وتظهر بعض النساء تنازلات تجعل منها مطمعاً للرجال، ونظراً لرغبة الرجال في التعدّد من أجل المتعة التي ربما لا يجدها مع زوجته الأولى، وتحرّزاً من علمها بالأمر، ولهروب بعض الرجال من تبعات الزواج العادي وواجباته التي شرعها الله لكفالة وضمان حق الزوجين وتنظيم الحقوق والواجبات لكلا الطرفين وبناء الأسرة على أساس من الحب والمودة، ولغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج، ونظرة المجتمع بشيء من الازدراء للرجل الذي يرغب في التعدّد؛ إذ يتهمه بعضهم بأنه شهواني ولا همّ له إلا النساء، وقد يكون هذا الرجل بحاجة فعليّة إلى امرأة تعفّه لظروف خاصة قد تكون عند زوجته مما يدفعه للبحث عن زواج فيه ستر، وبعيد عن أعين المجتمع فكانت هذه الصورة من الزواج وما نراه في أروقة المحاكم التي تعج بالمئات من النساء اللاتي تركن بدون إنفاق من الزوج وبعضهن لديهن أطفال أو رضع يسعين لإثبات نسبهن ما هي إلا نتائج هذه الصور من الزواج.«

إنفاق وسكن

ويقول مأذون الأنكحة، والأستاذ المشارك في الدراسات القرآنية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة الدكتور عادل إبراهيم «إن للزوجة حقوقاً على زوجها، وهو ملزم بالوفاء بها ولا يجوز له التقصير فيها. ومنها النفقة، فقد أوجب الإسلام على الزوج الإنفاق على زوجته من ماله حتى لو كانت ثرية، والنفقة تشمل المسكن والملبس والطعام وغيرها من متطلبات الحياة. وجاء هذا في قوله تعالى: «أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ». وقال: إن الله أمر الرجل بالقوامة، وذكر هذا في كتابه بقوله تعالى: «الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ». وللزوج الإنفاق على زوجته حتى لو وثق شرط منع الإنفاق في عقد الزواج، كما أن أدلة القوامة تشمل الإنفاق وإسكان الزوجة والتكفل بكل ما قوّم به.

مشيراً إلى أن مكانة الرجل أرفع من هذه المكانة التي يضعه فيها هذا الزواج، ولا يجب أن يكون دخول بيوت العوائل من أجل انتهاز فرص بناتهن الصعبة للاستفادة منها في زيجات عابرة؛ لأن النواتج من هذا الزواج وخيمة، وما يترتب عليها من أبناء سواء أكانوا برغباتهم أو دون ذلك.

وأضاف: أن من المفترض أن يوفر الرجل للمرأة التي يرغب الزواج منها منزلا في حدود إمكانياته المالية؛ للبعد عن هذه الأجواء المشبعة بالشهوات العابرة، مستغرباً من المرأة التي ترضى بهذا الواقع، وهي غير معذورة؛ لأنها أدخلت نفسها في نفق مظلم، حيث إن تبعات هذا الزواج سترمى على كاهلها وحدها؛ فالرجل متى ما شعر بأنه يسير في الطريق الخطأ يذهب في طريقه دون رجعة وتظل المرأة عالقة بين مفترق طرق.

5إلى 10 حالات زواج لسعوديين من إندونيسيات شهرياً.. تصل أحياناً إلى 25 زيجة

دراسة: 1.529.418 فتاة عانساً في المملكة.. ومكة المكرمة تحتل النسبة الأعلى

وأوردت دراسة حديثة أرقاماً رسمية حول العنوسة وذلك من خلال عدد الفتيات اللواتي لم يتزوجن، حيث بلغن سن الزواج وبلغ عددهن 1.529.418 فتاة، واحتلت مدينة مكة المكرمة النسبة الأعلى بوجود 396248 فتاة، ثم منطقة الرياض بوجود 327427 فتاة وفي المنطقة الشرقية 228093 فتاة ثم منطقة عسير بوجود 130812 فتاة تليها المدينة المنورة بـ 95542 فتاة ثم جازان 84845 فتاة ثم منطقة القصيم 74209 فتيات، ثم الجوف 5219 فتاة وحائل 43275 فتاة ثم تبوك 36689 فتاة وأخيراً في المنطقة الشرقية بلغ عدد العوانس فيها 215430 وكشفت الدراسة أن عدد الفتيات المتزوجات في السعودية بلغ مليونين و 638 ألفا و 574 امرأة من مجموع عدد الإناث البالغ أربعة ملايين و 572 ألفا و 231 أنثى، كما أن هناك ما بين عشر وخمس عشرة حالة زواج لسعوديين من إندونيسيات شهرياً، وتبلغ أحيانا 25 زيجة، حيث يعمل معظمهن كخادمات في المنازل، ويتضح من ذلك ارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع السعودي إلى أكثر من مليون ونصف المليون فتاة عانس في المملكة.

نزاهة" تكشف شبهات تزوير في محرّرات رسمية وتجاوزات إدارية في مستشفى الملك خالد في الخرج

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/18/631634

الرياض – الشرق

كشف بلاغ تقدم به أحد المواطنين للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» عن وجود تجاوزات مالية وإدارية في مستشفى الملك خالد ومركز الأمير سلطان للخدمات الصحية في محافظة الخرج، وقال مصدر مسؤول في الهيئة إنه تبين للهيئة حصول تجاوزات منطوية على شبهة التزوير في المحررات الرسمية، تتعلق بتزكية أحد الأطباء العاملين في المستشفى؛ بهدف تصنيفه «استشارياً»، في حين أن الهيئة السعودية للتخصصات الصحية صنفته كطبيب اختصاصي.

كما تبيّن أن هناك شبهة تزوير لبطاقة العمل الرسمية لأحد الأطباء العاملين في المستشفى، حيث تم تعديل المسمى الوظيفي من اختصاصي إلى استشاري، وشبهة التزوير في نتائج الفحوصات المخبرية، وكذلك شبهة التزوير في شهادة الماجستير لأحد مديري الإدارات في المستشفى، وشبهة التزوير في كشوف مسيرات الرواتب، بغرض محاولة إخفاء ما تبين للهيئة من جمع إحدى الموظفات في المستشفى بين وظيفتين الأولى في وزارة الصحة، والثانية على برنامج التشغيل الذاتي، وشبهة التزوير في نموذج بيانات برنامج التشغيل لعدد من الموظفين، وشبهة التزوير في كشوف حضور وانصراف بعض موظفي المستشفى.

وكشفت الهيئة وجود تجاوزات إدارية تمثلت في عدم نظامية بعض العقود الموقعة مع عدد من موظفي المستشفى، وصرف بدلات غير مستحقة نظاماً، ووجود أطباء وصيدليين وفنيين وممرضات لم يتم نقل كفـــالتهم على ملاك المســتشفى حتى تاريخ وقوف ممثلي الهيئة، ولوحظ تفريغ عدد من الأطباء للعمل الإداري على الرغم من الحاجة الماسّة لمزاولة نشاطهم الطبي، ووجود هدر للمال العام في عملية تحصيل إيرادات المستشفى.

كما تبين للهيئة عدد من الملاحظات المتعلقة بالتجهيزات الطبية والخدمية للمستشفى، ومن ذلك عدم تطبيق تعليمات السلامة وإطفاء الحرائق داخل غرفة الغازات الطبية «أسطوانات الأكسجين» الخارجية التي كانت في وضع سيئ وخطير، كما لوحظ وجود عدد من الأجهزة الطبية المعطلة، بمختلف الأقسام، علاوة على نقص الأجهزة الطبية في المستشفى بشكل عام، وعدم الاهتمام بدورات المياه بالشكل اللازم، حيث تنقصها أدوات النظافة والتعقيم، ووجود مصعد معطل منذ عشر سنوات، وتكدس عدد من أسرّة تنويم المرضى في الساحة الشرقية لمبنى المستشفى القديم، كما لوحظ أن مواقف سيارات المراجعين تفتقر إلى التنظيم والتخطيط.

وأنهى المصدر تصريحه بأن الهيئة قامت بإحالة ما أشير إليه لهيئة الرقابة والتحقيق، بناء على ما نصت عليه المادة رقم (3/3) من تنظيم الهيئة، وطالبت بالتحقيق مع من نُسبت إليهم تلك التجاوزات، كما قامت الهيئة بمخاطبة وزارة الصحة بضرورة معالجة ما أشير إليه من ملاحظات، وسد النواقص الموجودة في تجهيزات المستشفى، وإفادة الهيئة.

وزير العمل لـ الشرق: مليونا سعودي عاطلون عن العمل منهم 85٪ نساء

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/18/631706

جدة – طلال عاتق

قال وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، إن القرارات التي اتُخذت مؤخراً هي لمصلحة الوطن وحق مكتسب لأبنائه، حيث ينتظر مليونا عاطل عن العمل وظائف، 85 % منهم من النساء، إضافة إلى أن مدارس التعليم العام تخرج سنوياً 330 ألف خريج من الثانوية العامة ينتظرون أيضاً توظيفهم. وأضاف في حوار خاص مع «الشرق» أن القرارات سيكون لها دور في التضييق على المتسترين الذين يشكلون ما نسبته 42 % من المنشآت الصغيرة، مشيراً إلى أن هناك ثمانية ملايين عامل وافد 86 % منهم في وظائف متدنية لا تصلح للسعوديين، متوقعاً أن ترتفع تحويلاتهم المالية إلى بلدانهم من 104 مليارات ريال في عام 2011 إلى 130 مليار ريال بنهاية العام الحالي 2012م. وقلل فقيه من احتمالية أن يرفع القرار أسعار السلع والخدمات إلى الضعف، وراهن على العرض والطلب في الحفاظ على توازن السوق، مؤكداً أن التكلفة اليومية للعامل لا تتجاوز 6.60 ريال، وتطرق إلى عديد من موضوعات الساحة في ثنايا هذا الحوار.. فإلى نصه..

ألا ترون أن هناك تناقضاً بين قرار رفع الرسوم وبين برنامج نطاقات اللذين وضعتهما وزارة العمل؟

هناك لبس بين هدف قرار المائتي ريال الذي يهدف إلى إعادة هيكلة الوظائف المنخفضة الأجور وتحويلها إلى وظائف يقبل بها السعودي، وبين أهداف برامج التوطين مثل نطاقات، أن قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة لا يهدف مباشرة إلى التوطين، وإنما يعدّ بوابة لابد من المرور بها إذا أردنا التوطين، لنرجع أولاً إلى بعض الحقائق، لدينا في السعودية حوالي ثمانية ملايين عامل وافد، 68 % منهم راتبهم أقل من ألف ريال و 18% أقل من ألفين، أي أن 86 % من العمالة الوافدة التي لدينا من العمالة المنخفضة الأجور، وهؤلاء يشغلون اليوم حوالي ستة ملايين وظيفة في القطاع الخاص، جميعها وظائف منخفضة لا تصلح لتوظيف السعوديين، وفي المقابل لدينا حوالي مليونا باحث عمل 85 % منهم نساء.. وكل سنة يتخرج حوالي 330 ألف طالب وطالبة من الثانوية يبحثون عن وظائف، السؤال: كيف سنوظف هذا العدد إذا كانت غالبية وظائف القطاع الخاص منخفضة الأجور! أي صاحب عمل اليوم تطلب منه توظيف سعوديين يتحجج بأن الوظائف المتوفرة لا يقبل بها سعوديون لأنها منخفضة، والوظائف الجيدة القليلة التي لديه لا يستطيع فيها توظيف سعوديين بدون خبرة مكان الوافدين الذين قضوا معه سنوات. لعلنا نسأل، لماذا غالبية الوظائف في القطاع الخاص منخفضة؟ وكيف نستطيع تحويلها إلى وظائف جيدة يقبل بها السعودي؟ أولاً، هل هذا هو الحال نفسه في الدول الأخرى؟ دعنا نأخذ مثالاً، المصانع في دول أخرى.. لديهم خطوط إنتاج أوتوماتيكية يوظفون عليها واحداً أو اثنين مشرفين يكون مستواهما جيداً وراتباهما مقبولين. أما نحن وبسبب رخص العمالة، يفضل صاحب المصنع أن يركب خطاً عادياً ويوظف عليه 15 عاملاً بدل أن يستثمر في خط أوتوماتيك، هؤلاء العمال يقومون بنفس دور الماكينة الأوتوماتيك، يعني مثلاً عامل يفك الكرتون وعامل بعده يضع المنتج في الكرتون وعامل بعده يقفل الكرتون وعامل يلصق استكر على الكرتون وعامل يصف الكرتون، وهكذا... يعني بدل أن يستثمر في خط أوتوماتيك ويوظف وظيفة أو اثنين جيدة لفنيين، يوفر خطاً عادياً ويوظف عليه 15 بوظائف منخفضة ويعطي كل واحد منهم 700 ريال.

مثال آخر، وزارة العمل تصدر مليون تأشيرة في السنة، نصفها تصرف للمقاولات! لماذا نحن من بين العالم المتحضر مازلنا نبني بيوتنا طوبة طوبة؟ في الخارج، يعتمد المقاولون على الألواح المصبوبة الجاهزة التي تُصنع في المصانع بوظائف تقنية جيدة ممكن نوظف فيها سعوديين، ثم يركب المقاول هذه الألواح الجاهزة في الموقع، كذلك تحت إشراف مهندسين أو تقنيين وظائفهم أفضل من العمالة الرخيصة «اللي يبني طوبة طوبة».

مثال آخر بعيد عن الخطوط الأوتوماتيكية، إذا مررت بكورنيش جدة الجمعة الساعة الرابعة فجراً ستجد الكورنيش كله مفروشاً قمامة، ولأن عامل النظافة بـ 500 ريال في الشهر، الأمانة تأتي بآلاف العمال للتنظيف، وأصبح عمال النظافة اليوم شحّاذين، نحن لا نريد من السعودي أن يعمل مهندس نظافة كما في اليابان، ولكن لماذا لا نقوم بفرض غرامات على أي أحد يرمي مخلفات في الكورنيش ونوظف سعوديين مراقبين يحررون مخالفات، وبدخل المخالفات ممكن ندفع أضعاف رواتب السعوديين ونقلل عدد عمال النظافة للربع! ونساعد على استئصال المشكلة من أساسها، وهذا النظام مطبق في دول كثيرة خارج المملكة يعني ممكن تطبيقه لدينا.

كل هذه الأمثلة تأخذ وقتاً لتطبيقها، ولكني أحببت أن أذكرها لأوضح الفكرة، وهي أن القرار سيدخل متغيرات في السوق لإحداث ترشيد في الاستقدام والارتقاء بالوظائف. اليوم سواء مصانع أو مقاولات أو نظافة أو محطة بنزين أو أي نشاط آخر نجد أن تركيبة العمل لدينا تعتمد على الوظائف المنخفضة التي لا نقبل أن نوظف فيها أبناءنا أو بناتنا السعوديين، والسبب الأساس في تركيبة سوق العمل المنخفضة أن العمالة الوافدة لدينا يستطيع صاحب العمل في السعودية إحضارها رخيصة مقارنة بباقي دول العالم فيستسهل صاحب العمل أن يُحضر آلاف العمال الوافدة المنخفضة، وتستسهل البلدية والمقاولون إحضار ملايين العمال، وهكذا. كل ذلك يشكل أيضاً عبئاً اقتصادياً على الدولة، مثل استهلاك البنية التحتية وتكلفة السلع المدعومة والوقود والخدمات والمياه والكهرباء وحوالات سنوية بأكثر من مائة مليار ريال.

هل ستتأثر أسعار الخدمات والسلع التي تقدمها القطاعات المتضررة؟

الجواب هنا يتمحور في شقين، أولاً لقد قمنا بعمل دراسات متعددة مع جهات مختلفة لقياس مدى تأثير القرار في التكلفة والسعر، وباختصار إن أثر قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة بواقع 2,400 ريال سنوياً يختلف من نشاط لآخر ولكنه بسيط بصفة عامة، فمثلاً تأثيره في التجزئة يتراوح بين واحد إلى ثلاثة في الألف، وذلك لأن تكلفة العمالة في الأساس لا تشكل نسبة كبيرة من المنتج، في الحقيقة إذا أردنا الحديث عن الأسعار والتضخم، غالباً ما يكون هناك نوع آخر من العوامل ليست لها علاقة بتكلفة العمالة مثل ارتفاع أسعار المواد الخام والبترولية خاصة، وهذه عادة ما تلعب دوراً في التكلفة والأسعار. كما أننا سمعنا كثيراً أن قطاعي المقاولات والتشغيل والصيانة من أكثر الأنشطة والقطاعات تأثراً، وحقيقة أننا قمنا بعمل تحاليل لدراسة أثر قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة على هذين القطاعين، واعتمدنا في الدراسة على تحليل أسعار عقود حالية مع شركات مقاولات وصيانة مختلقة، وغطت الدراسة ثلاث فئات من عقود المقاولات لتشمل المباني والطرق والبنى التحتية، كما قمنا كذلك بعمل دراسة تحليلية لخمس فئات من عقود الصيانة شملت صيانة المباني والطرق والتشجير والري والمرافق العامة والنظافة، وتشير الدراسات إلى أن الزيادة في عقود نشاطي المقاولات والصيانة تعد من الأعلى تأثراً في سوق العمل حوالي 1,6% في نشاط المقاولات و2,8% في نشاط التشغيل والصيانة.

الشق الثاني يتركز في تخوف الناس من أن يستغل التجار الموقف ويرفعون أسعارهم ثم يتحججون بالقرار، والحقيقة أن أي تاجر في السوق يعرف أن هذا الكلام صعب على التاجر! التجار يواجهون منافسة ويخشون من ضياع حصتهم السوقية لمنافسيهم، وهناك حرب أسعار، فإذا قرر التاجر رفع سعر منتجه أكثر من منافسه فسيخسر التاجر الزبون إلى المنافس، السوق يحكمه العرض والطلب وليست الشائعات والأقاويل. كما أنني أهيب بالإخوة المواطنين أن لا ينساقوا وراء الشائعات أو المستغلين ممن يرددون أن هذا سيرفع أضعافاً يومية أجرة النقل على المواطن أو يومية العامل العادي أو غيره، لأنه فيما لو حدث أن حولت التكلفة في بعض الأنشطة على المستهلك، وهذا في رأيي ورأي الدراسات التي أجريت لن يحدث، فإن تكلفة اليومية لا تتجاوز 6.60 ريال طوال يومية العامل سواء كان سائقاً أو غيره، ومن العقل أن لا نقبل ما يروّج له بعضهم، لأن ذلك ليس صحيحاً وفق قوانين السوق والاقتصاد، ولا حتى وفق مقدار المقابل نفسه الذي ذكرنا أنه لا يتجاوز 6.60، في مقابل دعم من الصندوق يصل إلي عشرين ضعفاً.

كيف ستتدارك وزارة التجارة إمكانية رفع الأسعار في كل تلك الخدمات والسلع في القطاعات المتضررة وغالبيتها نسبة السعوديين فيها أقل من الأجانب؟

من وجهة نظري الشخصية، لن تحتاج وزارة التجارة التدخل في كل شيء، لأني كما أوضحت أن ما يحكم الأسعار هو العرض والطلب وليست تدخلات وزارة التجارة، فهل تتدخل وزارة التجارة اليوم بفرض سعر الشنط أو الملابس أو الأجهزة الكهربائية مثلاً! ما يحكم السعر هو السوق، عادة ما يقارن المستهلك جودة المنتج وسعره بمنتج آخر منافس ويقوم المستهلك بشراء الأفضل من ناحية السعر والجودة، صحيح أننا نسمع أحياناً تدخلات جهات حكومية مثل وزارة التجارة في أسعار بعض المنتجات، ولكني أحب أن أوضح أن تلك التدخلات تكون لحالات خاصة، فمثلاً تتدخل الدولة في سعر السلع المدعومة أو التي فيها احتكار، وهذه تمثل حالات خاصة، وأتوقع من وزارة التجارة متابعة تلك الأسعار بصفة دائمة وليس فقط في هذه المرحلة.

ما الآليات المثلى لتحقيق الأهداف المنشودة من القرار؟

نحن نقول إن للقرار هدفاً مباشراً يتمثل كما شرحت في تحويل الوظائف المنخفضة الأجور إلى وظائف ذات أجور مناسبة تنجح في جذب العمالة الوطنية، وله أهداف أخرى غير مباشرة تتلخص في أربع نقاط هي: توجيه عائدات القرار كاملة لدعم برامج التدريب والتوظيف ودعم مرتبات العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وزيادة الميزة التنافسية للعمالة الوطنية مقابل الوافدة وتقليص فجوة التكلفة بينهما، حيث إن معدل رواتب السعوديين تقدر بحوالي 4,690 ريالاً مقابل 1,790 ريالاً للعامل الوافد، كل ذلك يجعل العمالة الوافدة أكثر جاذبية من العمالة الوطنية، كما سيلعب القرار دوراً في التضييق على المتسترين الذين يشكلون حوالي 42 % من المنشآت الصغيرة، وسيؤدي القرار مع دعم الصندوق الذي يصل إلى 4000 ريال شهرياً إلى زيادة وتحفيز التوطين، وقد لاحظنا أن بعض المنشآت وخاصة التي حققت نسباً تصل 35% - 40% بدأت في رفع نسب التوطين إلى 50% للوصول إلى حد الإعفاء من القرار، ولتحظى أيضاً بالدعم من صندوق الموارد، ونحن سعداء بذلك، كما أن القرار سيُسهم في ارتفاع معدل الإنفاق للفرد السعودي داخل السوق، ما يؤدي إلى انتعاش السوق.

كيف ستتم الاستفادة من الإيرادات المتوقعة نتيجة تطبيق القرار، المقدرة بنحو 12 مليار ريال؟

تمت مؤخراً مضاعفة سقف دعم رواتب السعوديين من ألفين إلى أربعة آلاف، ومدة الدعم من سنتين إلى أربع سنوات.

هل هذا هو التوقيت المناسب لفرض مثل هذه الرسوم؟

وماذا ننتظر ونحن لدينا مليونا باحث وباحثة عن عمل! وسيزيد هذا العدد سنوياً بمقدار 330 ألف متخرج ومتخرجة.

هل يجب أن تفرض الرسوم بالقيمة نفسها على القطاعات وجميع المهن؟

أولاً، لا يمكن حالياً فرض الرسوم على بعض المهن نظراً لأن المهن المسجلة لدينا لا تعكس بالضرورة المهن على أرض الواقع، فهناك عديد من مديري الشركات الأجانب يتم تسجيلهم كعمال، ولكن حتى وإن استطعنا تحديد المهن، يظن بعضهم أن علينا فرض رسوم على العمالة الوافدة المرتفعة وإعفاء العمالة المنخفضة الأجر، ولكن أعيد وأكرر أن الهدف الرئيس هو فرض الرسوم على العمالة المنخفضة بهدف تغيير تركيبة سوق العمل من أعمال ذات كثافة عمالية عالية ومنخفضة إلى أعمال بوظائف أقل ومحتوى أعلى تكون جاذبة للسعوديين بدلاً من أن تكون مرتعاً للعمالة الوافدة المنخفضة.

هل ما تم فرضه من رسوم كافٍ؟

هذا ما تم فرضه في المرحلة الحالية بقرار من مجلس الوزراء ودراسة من المجلس الاقتصادي الأعلى. وليست هناك أي مبادرة مقدمة حالياً لتغييرها أو لفرض رسوم أخرى.

هل سيؤدي القرار إلى القضاء على ظاهرة التجارة في إقامات العمالة الوافدة التي تؤدي إلى انتشار العمالة السائبة؟

القرار ليست له علاقة مباشرة بالقضاء على العمالة السائبة، ولكننا نعمل مع وزارة الداخلية لإطلاق برامج تفتيش مشتركة سيكون لها أثر كبير بإذن الله للقضاء على العمالة السائبة وأي عمالة مخالفة لأنظمة البلد، وستسمعون عنها قريباً.

كم عدد العمالة الوافدة في المملكة؟ وكم عدد تحويلاتهم المالية للعام الحالي 2012؟

عدد العمالة الوافدة في المملكة يبلغ ثمانية ملايين عامل وافد 86 % منهم بوظائف متدنية لا تصلح للسعوديين، أما التحويلات فقد وصلت تحويلات العمالة الوافدة إلى 104 مليارات في 2011، وتوقعات بأن تصل إلى 130 ملياراً في 2012.

أكدت السماح لهم بالاتصال بذويهم .. وزارة العدل العراقية لـعكاظ":

60 نزيلاً سعودياً بالعراق في قضايا إرهاب وتجاوز الحدود والتهريب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121218/Con20121218556710.htm

نواف عافت (الرياض)

كشف لـ «عكاظ» المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل العراقية حيدر السعدي، أن عدد السجناء السعوديين بالعراق لايتجاوز 60 نزيلا في قضايا إرهاب وتجاوز حدود وتهريب ممنوعات وغيرها، مؤكدا أنهم جميعا في سجون وزارة العدل العراقية، مشيرا إلى أنهم يتلقون أفضل معاملة إنسانية ومستعدين لاستقبال أي وفد إعلامي أو منظمات حقوق إنسان لزيارتهم والاطلاع على أوضاعهم.

وبين أن السلطات العراقية تسمح أحيانا للسجناء السعوديين باستخدام الهاتف للاتصال على أهاليهم والاطلاع على أوضاعم وذلك بسبب اتصال بعضهم بالقنوات الفضائية، ما يؤدي لإثارة الرأي العام ونقل أمور غير حقيقية، مشيرا إلى أن سجون وزارة العدل العراقية هي إصلاحيات وفيها يتم تأهيل النزيل وإخضاعه لدورات في الحاسب الآلي ودورات ثقافية ورياضية وكل يمارس معتقده حسب ما يراه دون تدخل من الجهات المختصة، وأضاف «ما تردد بأننا ننتزع الاعترافات لا يخرج من كونه افتراء علينا ومن يصدر هذه المعلومات المغرضة هي جهات تهدف لإسقاط الحكومة العراقية ووزارة العدل العراقية وضغط على الحكومة من أجل إسقاطها خاصة مع اقتراب الانتخابات، وللأسف أن البعض يتلقف هذه الشائعات ويتعامل معها على أساس أنها صحيحة ولا تقبل التشكيك»، مؤكدا أنه لا يوجد أي تعذيب أو امتهان لكرامة السجين السعودي ولم يحدث أي إضراب عن الطعام من قبلهم كما أشيع مؤخرا.

التأمينات: 5 آلاف ريال عن كل حالة تسجيل وهمي

شركة تتحايل على السعودة بتوظيف مواطنة دون علمها

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121218/Con20121218556875.htm

مريم الصغير (الرياض)

تقدمت لوظيفة وعند إكمال إجراءات تعيينها ورفع أوراقها للتأمينات، اكتشفت أنها موظفة في شركة كبرى لمدة سنتين دون أن تعلم بذلك وتتقاضى راتب 5000 ريال، فتوقفت إجراءات توظيفها ودخلت في دوامة المراجعات لإثبات عدم صحة أنها موظفة، لتكتشف بعد ذلك سبب عدم قبولها في «حافز.«

وقالت لـ «عكاظ» أمينة: «اكتشفت تسجيل اسمي ورقم السجل المدني الخاص بي في إحدى الشركات بالرياض، حيث إنني تقدمت لوظيفة في أحد المصانع بالخرج ولم يتم قبولي في الوظيفة، ولكنني اكتشفت أن لدي برنتا من مكتب العمل يثبت أنني موظفة في الشركة وأعمل مشغلة مكينة تبريد واستلم راتبا قدره خمسة آلاف ريال وأنا مسجلة لديهم من 22شهرا.«

من جانبه قال زوج أمينة، أحمد علي: «راجعت الشركة.. في بداية الأمر أنكر مدير شؤون الموظفين الموضوع، ولكن بعد مواجهتي له بالأوراق والمستندات التي تثبت صدق إدعائي أقر بالموضوع، وطلب مني أن أمهل الشركة عدة أيام للتأكد من الموضوع .«

وأكد لـ «عكاظ» المتحدث الإعلامي للشركة ريان بخاري أن ما حدث هو خطأ في الإدخال من قبل التأمينات، مشيرا إلى أن لديهم موظفا بنفس اشتراك أمينة في التأمينات وبنفس تاريخ الالتحاق بالوظيفة، وقال «إن الشركة مستعدة لاحتواء الموقف والتفاهم مع الموظفة.«

من جانبه أوضح لـ «عكاظ» عبدالله بن محمد العبدالجبار مدير عام الإعلام التأميني والمتحدث الرسمي باسم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أن المؤسسة لا تألو جهدا في سبيل التطبيق الأمثل لأحكام نظام التأمينات الاجتماعية ولوائحه التنفيذية.

وحول شكوى المشتركة قال: «عند تقدم أي من المواطنين بشكوى لأحد مكاتب المؤسسة بتسجيل اسمه في التأمينات الاجتماعية دون علمه تقوم المؤسسة بدورها باتخاذ الإجراءات النظامية في مثل هذه الحالات للتأكد من صحة الشكوى ومدى وجود علاقة عمل بينه وبين صاحب العمل من عدمه، مشيرا إلى أنه إذا ثبتت صحة المخالفة يتم إلغاء المدة المسجلة سواء كانت قصيرة أم طويلة وتفرض على صاحب العمل غرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف ريال عن كل حالة تسجيل وهمي.«

من جانبها استوضحت «عكاظ» من وزارة العمل عن الموقف القانوني في مثل حالة أمينة، وطالبها المتحدث الرسمي للوزارة حطاب العنزي بالتقدم بشكوى إلى مكتب العمل وفي حال إثبات الحالة سيحكم لها ضد الشركة بتعويض على قدر الضرر الذي وقع عليها.

الأمانة: انتهى العقد ونفد البند

موظفو الضنك" يرفضون قرار الفصل ويطالبون بالتثبيت

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121218/Con20121218556911.htm

عبدالمحسن السابطي (جدة)

رفض 269 موظفا يعملون في رش حمى الضنك قرار فصلهم أمام مقر أمانة محافظة جدة، مطالبين بالتثبيت أسوة بزملائهم الذين سبقوهم.

ويتساءل جميل العتيبي «كيف يتسنى لأمانة جدة أن تماطل في التثبيت ثم تسرب معلومات عن قرار فصلنا». وقال زميله أحمد عسيري إن الإشعارات التي تفيدهم بقرار التثبيت أصبحت في طي النسيان. وأكمل حبيب الباحري «أغلب الموظفين يعولون أسرا ويدفعون إيجارات مساكنهم براتب قدره 2800 ومع ذلك تفانينا في عملنا وتحملنا مخاطر المهنة».

أما محمد يحيى غزواني فذكر أنه لا يفصلهم عن الانضمام إلى قوافل العاطلين سوى هذا الشهر.

من جانبه، نفى زميله هلال الزهراني الأنباء التي ترددت عن عدم التزامهم بالعمل كمبرر لفصلهم.

وكشف أحمد الشامي عن أن موظفي المكافحة المنزلية يعتزمون رفع شكوى إلى ديوان المظالم للنظر في قضيتهم.

إلى ذلك، أفاد المتحدث الرسمي لأمانة محافظة جدة الدكتور عبدالعزيز النهاري أن بعض موظفي حمى الضنك لا يشملهم قرار التثبيت لأن الأمانة تعاقدت معهم بعد القرار الملكي بالتثبيت. وعن قرار الفصل أوضح أن الأمانة تعاقدت معهم لمدة محددة تنتهي بنهاية الشهر الحالي، حيث تم نفاد البند وانتهاء العقد. أما في ما يختص بإشعارت التثبيت التي وصلت لبعض موظفي برنامج حمى الضنك فقد اتضح للأمانة أثناء مراجعتها للقوائم النهائية للمثبتين أن عددا منهم تم التعاقد معهم بعد صدور الأمر الملكي بالتثبيت وهو ما أكدته اللجنة المشكلة التي أقرت القوائم الخاصة بتثبيت الموظفين الذين تم التعاقد معهم أو تعيينهم على بعض البنود قبل صدور الأمر الملكي.

يواجه اتهاما بالتطاول على الذات الإلهية والاستهزاء بالرموز الدينية

الجزئية" تحيل مؤسس الليبرالية على الإنترنت للمحكمة العامة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121218/Con20121218556695.htm

ابراهيم علوي (جدة)

أحالت المحكمة الجزئية بمحافظة جدة قضية مؤسس الشبكة الليبرالية على الإنترنت إلى المحكمة العامة بالمحافظة بعد مطالبة الإدعاء العام بإقامة «حد الردة» عليه نظرا لعدم اختصاص المحكمة الجزئية بذلك.

وكانت المحكمة الجزئية قد نظرت أمس قضية مؤسس موقع الشبكة الليبرالية حيث حضر المتهم الذي يقضي عقوبة بالسجن والجلد في سجن بريمان إثر القبض عليه في حاله سكر وبحوزته كمية من الخمور إبان ضبطه بتهمة تهربه من المثول أمام القضاء في قضيتي تأسيس شبكة ليبرالية وعقوق والده حيث تم شطب الأخيرة قبل أسبوعين بسبب تغيب المدعي والد المتهم لأسباب حددها في خطاب اعتذاره، ما حدا بناظر القضية إلى شطب الدعوى في الجلسة الثالثة.
وكان المتهم قد واجه أمس اتهامه بتأسيس شبكة ليبرالية مخالفة للقيم الإسلامية، وارتكاب مخالفات شرعية، والتطاول على الذات الإلهية، والاستهزاء بالرموز الدينية كما ورد في لائحة الاتهام ضده ونظر في وقائعها الشيخ الدكتور محمد المسعود والذي أحالها بدوره إلى المحكمة العامة لعدم اختصاص المحكمة الجزئية بمثل هذه الأحكام ،رافضا الوصف الجرمي الذي وضعه محامي المتهم وليد أبو الخير المرفق في رده على لائحة الاتهام على أن الجريمة جريمة معلوماتية.
يذكر أن القاضي الأساسي للقضية عبدالرحيم المحيذيف لم يحضر جلسة الأمس لحضوره دورة في مجال عمله تستمر أسبوعا وحضر عنه الدكتور محمد المسعود.

إعفاء المتقاعدين من رسوم "العمالة المنزلية".. قريبا

المطالبات بالتسهيلات بدأت قبل 5 أعوام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125099&CategoryID=5

الدمام: علياء الهاجري
أيام قليلة وتزف إلى المتقاعدين أخبار "مفرحة" طالما انتظروها وطالبوا بها، وفي مقدمتها إعفاؤهم من رسوم الخدمات الحكومية وتأشيرات العمالة المنزلية، وفق ما علمته "الوطن" من مصادر مطلعة.
وبدأ المتقاعدون منذ 5 سنوات بالمطالبة بهذه الإعفاءات، كان آخرها عبر صندوق اقتراحات أسسه فرع "جمعية المتقاعدين" في الدمام.
وأوضح المدير العام لفرع الجمعية بالدمام سعيد الغامدي لـ"الوطن" أن عدد المتقاعدين المسجلين في فرع الجمعية 2300 شخص من الرجال والنساء ومن مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، مؤكداً حرص الجمعية على الاجتماع بهم بشكل دوري لبحث مشاكلهم ومناقشة أوضاعهم.
وأفاد الغامدي بأن الجمعية تمكنت خلال الفترة الماضية من تحقيق مطلب للمتقاعدين بتوفير مكان يجمعهم بمثابة ناد يقدم لهم المتعة والترفيه، إذ حصلت على قطعة أرض من أمانة الدمام تقدر مساحتها بـ 12 ألف متر مربع، ويتم العمل عليها لإنشاء عدد من المراكز والنوادي لكلا الجنسين.
علمت "الوطن" أن الأيام القليلة المقبلة ستحمل أخبارا مفرحة لـ"المتقاعدين"، في مقدمتها إعفاؤهم من رسوم الخدمات الحكومية، وتأشيرات العمالة المنزلية، بعد مطالبة دامت نحو خمسة أعوام تقريبا، كان آخرها عبر صندوق الاقتراحات، الذي أسسه فرع جمعية المتقاعدين في الدمام، وفقا لما قاله مدير الفرع سعيد الغامدي لـ"الوطن"، الذي أوضح أيضا أن عدد المتقاعدين المسجلين في الجمعية 2300 شخص من الرجال والنساء، ومن مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، وتحرص الجمعية على الاجتماع بهم بشكل دوري؛ لبحث مشاكلهم ومناقشة أوضاعهم، مفيدا أن الجمعية تمكنت خلال الفترة الماضية من تحقيق مطلب للمتقاعدين بتوفير مكان يجمعهم بمثابة نادٍ يقدم لهم المتعة والترفيه، حيث حصلت الجمعية على قطعة أرض من أمانة الدمام تقدر مساحتها بـ 12 ألف متر مربع، ويتم العمل عليها من خلال إنشاء عدد من المراكز والنوادي الثقافية والاجتماعية والصحية لكلا الجنسين.

وكانت "الوطن" قد رصدت الإقبال الكبير على صندوق الاقتراحات التابع للجمعية الوطنية للمتقاعدين بالدمام، من المتقاعدين المسجلين في الجمعية، الذين يدلون باقتراحاتهم المتنوعة على مدار العام، ويعتبرونها وسيلة لإيصال مطالبهم للجهات المعنية.

وأوضح الغامدي، أن الجمعية تحرص على الاستماع لمطالب المتقاعدين عبر الاقتراحات التي يسجلونها خطيا في صندوق المقترحات بالجمعية، أو خلال الاجتماعات الدورية التي تنظمها الجمعية طوال العام تلتقي خلالها بالمتقاعدين، مؤكدا أن المقترحات جميعها دون استثناء تؤخذ بعين الاعتبار انطلاقا من رسالة الجمعية في تقديم خدماتها للمتقاعدين، والتي تحاول بقدر المستطاع نقل هذه المقترحات للجهات المعنية؛ بغية تفعيلها بشكل يخدم المتقاعدين.

وأشار الغامدي إلى أن المقترحات في الغالب تدور حول مطالب المتقاعدين، بتوفير تأمين طبي لهم ولأفراد أسرهم، بجانب إعفائهم من الرسوم الحكومية مثل تأشيرات الخدم، كما أن هناك مطالبات بأن يكون للمتقاعدين نصيب من التخفيضات في وسائل النقل سواء الطيران أو القطارات أو الحافلات، وأولوية في الإقراض من صندوق التنمية العقارية؛ كي يستطيعوا تأمين مسكن لأسرهم.

يذكر أن الجمعية الوطنية للمتقاعدين دعت أخيرا، جميع المتقاعدين، خاصة متقاعدي قطاع التعليم؛ للاستفادة من فرص العمل التي أتاحها مشروع "الحفاظ على البيئة المدرسية" عبر برنامج "فينا خير.. مدرستي مسؤوليتي"، والذي تم توقيعه عبر اتفاقية بين شركة البيك للأنظمة الغذائية، ووزارة التربية والتعليم، والجمعية الوطنية للمتقاعدين.

وأكدت أن هناك فرص عمل لنحو 250 متقاعدا ومتقاعدة، للعمل في هذا المشروع في المدن والمحافظات الآتية: الأفلاج، حوطة بني تميم، الخرج، الزلفي، شقراء، عفيف، الغاط، القويعية، المجمعة، وادي الدواسر، الطائف، القنفذة، الليث، العلا، المهد، ينبع، البكيرية، عنيزة، الرس، حفر الباطن، أبها، سراة عبيدا، محايل، حائل، تبوك، الباحة، المخواة، عرعر، الجوف، القريات، صبيا، نجران.

وقال مدير عام الجمعية الدكتور عبدالرحمن الشريف، في بيان صحفي: إن دور المتقاعدين والمتقاعدات المطلوبين لهذا العمل يتمثل في توجيه وتدريب جميع منسوبي المدارس المشاركة في المشروع على الخطوات الخمس التي تضمن الحفاظ على البيئة المدرسية، وسيتم تدريبهم للقيام بهذه المهمة باستضافتهم في جدة لحضور دورة تدريبية على مدار يومين، وتقديم مكافأة بقيمة 200 ريال لكل زيارة مدرسية من المدارس المحددة في كل منطقة تعليمية، وكذلك تقديم جوائز تشجيعية للمتميزين من المقيمين (المدققين)، وشهادات شكر لهم على إنجازاتهم. ويستهدف المشروع خلال العام الدراسي الجديد 634 مدرسة بمختلف مناطق ومدن المملكة، وذلك عبر اتفاقية بين شركة البيك للأنظمة الغذائية ووزارة التربية والتعليم. وبهذا الشأن وقعت شركة البيك اتفاقية مع الجمعية الوطنية للمتقاعدين؛ للاستعانة بالكوادر الوطنية من المتقاعدين والمتقاعدات أعضاء الجمعية لتنفيذ هذا المشروع، الذي يستهدف 317 مدرسة بنين و 317 مدرسة بنات في 47 مدينة ومحافظة عبر 2736 زيارة مدرسية خلال العام.

مفصولات جامعة نورة يرفضن وساطة "التعليم العالي"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125109&CategoryID=5

الرياض: وفاء أحمد

عرضت وزارة التعليم العالي على المعلمات المفصولات بالسنة التحضيرية في جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن أن تكون طرفا وسيطا للتوفيق بينهن والشركة المشغلة، إلا أن المفصولات رفضن العرض نظرا لآثاره السلبية عليهن بحسب ما أكده محاميهن الدكتور سعد الوهيبي لـ"الوطن". ووصف الوهيبي العرض بـ"السلبي"، قائلا إن الوزارة وضعت نفسها كساع وليست صاحبة قرار، عوضا عن معاقبتها للشركة لتصبح صاحبة فضل على المعلمات، موضحا أن ذلك أبرز ما دار في لقاء المعلمات المفصولات مع نائب وزير التعليم العالي الدكتور أحمد السيف أمس في مقر الوزارة. وبيّن أن عرض الوزارة غير مقبول لأنه لا يمكن أن تتحاور المعلمات مع الشركة في ظل وجود أمرهن أمام القضاء، وأن المعلمات لسن بحاجة لعرض الوزارة لأن القضاء سيكفل لهن حقهن.

وطالب الوهيبي الوزارة بتثبيت المعلمات المفصولات بالجامعة عوضا عن تشغيلهن في شركة مشغلة وزيادة مصروفاتها، واستغرب عدم التزام الشركة بتطبيق الأمر السامي للسعودة، وقيامها بإلغاء كافة عقود المعلمات السعوديات والاستعانة بالأجنبيات من الخارج، ومنهن من تحمل الجنسية البريطانية من أصل هندي. وتساءل عن سبب استعانة الشركة بالسعوديات في البداية ثم فصلهن، ورفض اتهام المعلمات السعوديات بالرداءة في تعليمهن للغة الإنجليزية. وقال إن المعلمات هن من مخرجات الجامعات السعودية التي تشرف عليها الوزارة. وحول عرض القضية أمام محكمة الهيئة الابتدائية للنزاعات العمالية، أوضح الوهيبي أن الشركة ادعت في الجلسة الثانية أمس أنه لا علاقة تربطها بالمعلمات المفصولات، وأن عقودهن منتهية، وتم إخلاء طرفهن، إلا أنه تم إثبات عدم صحة ذلك الادعاء بالمستندات والأدلة، وأن العلاقة ما زالت مستمرة.ودعا المحامي الهيئة الابتدائية إلى مطالبة الشركة بإحضار تراخيص العمل لديها لأنه يعتقد أنها تعمل بدونها، مشيرا إلى أن القضية تأجلت إلى الشهر المقبل.

"الاستئناف" ترفض حكم "الإدارية" برد دعوى "عرفان"

بعد رحيل "رنيم".. والدها يقاضي "الصحة"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=125167&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

رفضت محكمة الاستئناف الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية بجدة "ديوان المظالم"، والقاضي برد دعوى مستشفى عرفان التي رفعها ضد وزارة الصحة متظلما من قرار إغلاق المستشفى، على خلفية خطأ طبي أودى بحياة الطفل صلاح الدين يوسف عبداللطيف جميل على يد طبيب هارب.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن محكمة الاستئناف، أعادت أمس، الحكم إلى ديوان المظالم، مطالبة بإعادة النظر في الدعوى التي رفعها "عرفان" ضد قرار الإغلاق، الذي اتخذته "الصحة"، والقاضي بإغلاق المستشفى، وذلك استنادا إلى لائحة الاعتراض التى تقدم بها مدير المستشفى الدكتور محمد عرفان إلى محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة، ضد حكم المحكمة الإدارية القاضي برفض دعواه المقدمة ضد وزارة الصحة.

وقالت إن "عرفان" طالب في دعواه بإبطال قرار إغلاق المستشفى بعد وفاة الطفل صلاح الدين في المستشفى على يد أحد الأطباء العاملين به، وأنه على ضوء الاعتراض المقدم تم النظر في القضية وأصدرت "الاستئناف" قرارها برفض الحكم الذي أصدرته المحكمة الإدارية.

وكان الدكتور محمد عرفان قد تقدم بلائحة دعوى إلى المحكمة الإدارية بجدة طالب فيها بفتح المستشفى وتعويضه بمبلغ 25 مليون ريال نتيجة الأضرار التي لحقت به، فحددت له جلستين للنظر في دعواه والتي أصدرت على ضوءها حكما برفض الدعوى نهائيا مما دفعه إلى مواصلة الاستئناف للنظر بحكم الإدارية.

وكان وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة قد أصدر قرارا بإغلاق المستشفى بناء على ما رفعته اللجنة المشكلة بالتحقيق في مقتل الطفل صلاح الدين وكذلك المخالفات الأخرى المتراكمة والتي ذهب ضحيتها أبرياء بينهم الطبيب الجهني وأشخاص آخرون آخرهم الطفلة رنيم الحداد التي توفيت قبل أيام بعد إغلاق المستشفى.

وفي الوقت الذي أكدت فيه الشؤون الصحية بجدة، أنها تدخلت لإنقاذ حالة "الطفلة رنيم"، المتوفاة بخطأ طبي في مستشفى عرفان من خلال فريق طبي فور تدهور صحتها، يعتزم والد الطفلة رفع قضايا على وزارة الصحة، والشؤون الصحية بجدة، محملا إياهما مسؤولية إزهاق روح ابنته.

وبينما أشارت صحة جدة في بيان لها أول من أمس ـ حصلت "الوطن" على نسخة منه ـ إلى أنها شكلت لجنتين كلفت الأولى بالتحقيق فيما حدث للمتوفاة من تدهور في حالتها الصحية قبل وفاتها، والثانية لمتابعة حالتها الصحية في فترة بقائها في مستشفى باقدو وعرفان.

وأكد والد رنيم محمد يوسف الحداد في تصريح إلى "الوطن"، عدم وجود أي فريق طبي أشرف على حالة ابنته بشكل يومي، ولفت إلى أنه لم تزرها أي لجنة منذ رفضه نقلها إلى مستشفى الملك فهد العام بجدة، معللا رفضه بشعوره بعدم جدية النفع في ذلك.

وألمح إلى أنه أبلغ الجهات المعنية بهروب الطبيب المسؤول عنها، ووثق هذا بخطاب أرسله سابقا إلى وزير الصحة، إلى أن تم إعادة الطبيب الهارب خارج المملكة رغم صدور قرار بمنعه من السفر من مدير الشؤون الصحية بجدة.

وأفاد بأنه استقدم أكثر من فريق طبي؛ للكشف على ابنته داخل غرفة العناية الفائقة التي كانت ترقد فيها بمستشفى عرفان، مشيرا إلى أن أكثر من متابع لحالتها أفاد بأنها كانت تعاني من غيبوبة دماغية موقتة، وما زالت على قيد الحياة، مبينا أن ذلك يعارض ما حاول الطبيب (ن.ع) المسؤول عن حالتها إقناعه به بأنها ماتت دماغيا.

وأضاف أن ابنته الراحلة كانت تتحرك وتميل برأسها جهة اليمين والشمال، مما يدلل على أنها كانت ما تزال تشعر بمن حولها.من جهتها، أشارت صحة جدة في بيانها، إلى أن اللجنة ـ وعند أول تقييم للحالة، اتضح لها أن المريضة متوفاة دماغيا.

وأضافت أنه بالرغم من ذلك تم حجز سرير للمتوفاة بقسم العناية المركزة في مستشفى الملك فهد بجدة، إلا أن والدها رفض إحالتها للمستشفى، إضافة إلى ذلك كانت اللجنة المكلفة بمتابعة المتوفاة تبلغ والدها بحالة ابنته الصحية يوميا.

جازان": أولياء أمور يتهمون مدرسة بطرد60 طالباً... والمدير ينفي

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/463288

جازان – يحيى الخردلي

اتهم أولياء أمور طلاب في جازان مدير ومعلمي مدرسة جريبة الابتدائية والمتوسطة والثانوية بطرد أبنائهم من المدرسة «منذ السبت الماضي، للاشتباه بإصابتهم بمرض «كورونا».

وقال المواطن جعفري أحد أولياء الطلبة لـ«الحياة» إن ابنه «أُصيب بإحباط وبحال نفسية سيئة بسبب قرار طرده من المدرسة الذي اتخذه مدير المدرسة الثانوية للبنين في جريبة، خصوصاً أن الاختبارات على الأبواب، وأن هذه الفترة تعتبر «زبدة» مراجعات المواد الدراسية، وأن طرده ومنعه من دخول المدرسة شكّل مردوداً نفسياً وسلبياً على تحصيله العلمي، خصوصاً أن عملية الطرد كانت أمام زملائه»، مشيراً إلى أن عدد الطلاب الذين منعوا من دخول المدرسة أكثر من 60 طالباً.

وطالب المواطن حسن جعفري قريب أحد الطلاب، برد اعتبار الطلاب الذين تعرضوا للطرد من إدارة المدرسة، مشيراً إلى أن أهالي بلدة الزربة الذين طُرد أبناؤهم الطلبة عازمون على تقديم شكوى للمدير العام للتعليم في محافظة صبيا للتحقيق في الحادثة، ورد اعتبار رسمي للطلبة للتخفيف من الحال النفسية قبل بداية الاختبارات.

إلى ذلك، نفى مدير متوسطة جريبة للبنين علي الخالدي وجود أية حال طرد للطلاب وقال: «كان هناك اشتباه بانتشار فايروس كورونا الخطر، وتمت مخاطبة إدارة التعليم، كما هو متبع بحسب التعليمات، وتم التوجيه للوحدة الصحية للتوجه للمدرسة، للتأكد من وضع الطلاب، وعمل التحاليل اللازمة»، مشيراً إلى أن الأيام التي أعطيت للطلاب تعتبر راحة لهم، وبإمكانهم العودة للدراسة السبت المقبل.

كما أوضح مصدر من المدرسة ذاتها، أن الشبهة في المرض كانت لأم طالب ترقد في مستشفى صبيا العام، واتضح أنها مصابة بالمرض، وكان على إدارة المدرسة أن تتخذ إجراءات احترازية، بحسب قوله.
وذكر المتحدث الإعلامي باسم إدارة التربية والتعليم في محافظة صبيا محمد عطيفة، أن الشؤون الصحية في منطقة جازان نفت وجود أي حال لمرض كورونا، وأن الوضع مطمئن.

الشؤون الاجتماعية" تثقف المعنفة" بحقوقها

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/463173

«جدة - «الحياة
احتفلت الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة باليوم العالمي لمناهضة التمييز ضد المرأة أمس، بمشاركة منسوبات ومنسوبى الجمعيات الخيرية العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية، وموظفي وموظفات الحماية الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية، وموظفات جمعية حماية الأسرة. وهدفت الاحتفالية إلى توعية وإرشاد، ودعم المرأة المعنفة وتعريفها بحقوقها وواجباتها.
وتحدثت رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة في جدة سميرة الغامدي عن الحماية الاجتماعية وتعددها وطرق معالجتها وأنواعها وأقسامها.
فيما تناول مدير وحدة الحماية الاجتماعية في الشؤون الاجتماعية بجدة صالح الغامدى الحماية الاجتماعية والحالات التي تستقبلها الوحدة وعلاجها قبل تفاقمها، ومحاولة تقريب وجهات نظر الأسرة قبل إيداع الحالة في الدار المعدة.
وشاهد الحاضرون عرضاً مرئياً لبرنامج «يداً بيد نحو مجتمع آمن» قدمته مسؤولة العلاقات بوحدة الحماية الاجتماعية نسرين طه.
كما ناقش المشاركون كتاباً حول العنف بعنوان (العنف الأسرى مظاهره وسبل مواجهته) للعميد الدكتور نايف محمد المروانى، إذ تباحثوا حول ما تطرق إليه المؤلف عن انتشار ظاهرة العنف الأسري في المدن والقرى السعودية، وسبل حلها وعلاجها.

جيل يتمنى أن يكمل نصف دينه لكن حيل اللّه أقوى"

قرض زواج بنك التسليف" ما يكفي..!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/18/article793928.html

أبها، تحقيق – مريم الجابر

يضطر بعض الشباب للجوء إلى بنك التسليف والادخار لمساعدتهم في تحمل نفقات الزواج، وما يترتب عليه من مصروفات كثيرة لا حصر لها؛ فلم يعد اليوم همّ الزواج يقتصر على المهر، بل هناك أمور أهم بالنسبة للمقبلين على الحياة الجديدة منها السكن وإيجاره، والتأثيث، ومن ثم تكاليف ليلة الزواج من صالة أفراح ومتطلبات أخرى، وكل ذلك بسبب الخضوع إلى العادات والتقاليد، وما يرتبط بها من بذخ وهدر مالي يستوجب المراجعة؛ لذلك نجد أنّ جزءاً كبيراً من مصروفات الزواج تصرف في ليلة واحدة، وهذا يستدعي أن يتنازل بنك التسليف عن بعض شروطه لقرض الزواج التي تعتبر مكبلة للشباب، ولا تستدعي كل هذا التشدد، خاصةً وأنّ أغلب الشباب حتى من كان راتبه (8.000) أو(9.000) ليس بمقدوره إتمام زواجه من دون اللجوء للاقتراض من البنوك أو أحد أقاربه، وكذلك الكفيل لمن يعملون بالقطاع الخاص؛ مما يسبب لهم الإحراج.

شروط تعجيزية

وذكر "فهد الشمراني" أنّ زواج الشاب اليوم مكلف كثيراً، حيث يواجه عقبات منها ارتفاع المهور، وقلّة الجهات الداعمة للزواج، سواء من الجمعيات الخيرية أو بنك التسليف؛ فلديهم شروط أشبه بالتعجيزية لقرض الزواج، ومنها تحديد الراتب بأن يكون أقل من (8000) ريال، مضيفاً: "من يستطيع اليوم أن يتزوج بدون أن يأخذ قرض، حتى ولو كان راتبه أكثر من (15000) ريال؟، من المفروض أن يكون قرض الزواج ميسرا، ويستطيع الشاب الحصول عليه بدون شرط الراتب".

بدون كفيل

وقال "نايف الحامد" إذا كانت الإعانة هي قرض مسترد فلماذا يطلب من موظف القطاع الخاص دون العام أن يحضر كفيلا؟، ويشترط أن يكون الكفيل موظفا حكوميا، وقد يكون أغلب من يعرفهم الشاب من موظفي الحكومة يكفلون أكثر من شخص، وبالتالي يُحرمون من القرض، معتبراً أنّ هذا الشرط ظالم ومجحف بحق شباب ما زالوا في بداية مشوارهم في الحياة!.

أعباء مالية

واعترض "أحمد الغامدي" على قيمة القرض، مبيناً أنّ المبلغ المقدم من بنك التسليف (45.000) ريال لا يكفي لمتطلبات الزواج، وما يلحق به من توابع الصرف، خاصةً وأن الشاب ملزم بالسداد، مقترحاً أنّ تزاد قيمة القرض، ويتم التخلي عن شرط الراتب والكفيل، حتى لا يُجبر الشباب للجوء إلى جهات تمويلية أخرى، وبالتالي زيادة الأعباء على العريس بشكل أكبر.

ديون وسجن

ولفت "شاهر عسيري" إلى أنّ بنك التسليف يقدم مبلغ (45.000) ريال تسدد على خمسة أعوام بواقع (750) ريالاً شهرياً، إلاّ أنّ البنك يشترط أن لا يزيد راتب المقترض على (8.000) ريال، كما أنّ البنك يشترط كفيلاً غارماً إذا كان المتقدم يعمل في القطاع الخاص، مطالباً أن ترفع قيمة المبلغ مع التخفيف من الشروط التي لا تساعد الشباب، بل تجعلهم يضطرون للذهاب إلى البنوك، والتي تستنزف من دخلهم مبالغ باهظة هم أولى بها، وقد ينعكس بالسلب على الشاب، ويتسبب في إدخاله في إشكالات كبيرة وديون لا يقوى على سدادها، قد تؤدي به في النهاية إلى السجن، وغالباً الطلاق.

فوائد البنوك

وأوضح "عبدالله خلف" أنّ إلغاء شرط الراتب سيكون دافعاً لإعانة الشباب على الزواج، وسيعمل على حمايتهم من قروض البنوك ذات الفوائد الكبيرة، مضيفاً: "أنا مقبل على الزواج، ولكن بنك التسليف رفض طلبي بحجة أنّ راتبي

تجاوز (8.000) ريال، فهذا الشرط حرمني من مبلغ أنا في أمس الحاجة إليه، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار، ولو لم أكن بحاجته لما كلفت نفسي بالتقدم لأخذ قرض زواج من البنك".

تعليق بنك التسليف

وقال "أحمد عبدالعزيز الجبرين" -مدير العلاقات العامة والإعلام بالبنك السعودي للتسليف والادخار والمتحدث الرسمي- : "البنك يسعى دائماً إلى تحديث اللوائح والأنظمة لتناسب التدفق الكبير لطلبات القروض، والبنك يدرس زيادة قيمة القرض متى ما توفرت ميزانية، ولكن دائماً تحكمنا الإمكانات وميزانية البنك، فلا نستطيع زيادة قيمة القرض عن(45.000) ريال، ونحن لا نملك ميزانية كبيرة تغطي الطلبات التي ترفع للبنك، وأيضاً نحن ننظر لمصلحة الوطن والمواطن، ونرغب في قدر الإمكان خدمة أكبر شريحة من المتقدمين، والتي هي متزامنة مع إمكانات البنك، ووفقاً لما تسمح به اللوائح، فالبنك السعودي للتسليف والادخار يمثل ركيزة في مجال تقديم القروض التنموية الميسرة لمواطني هذا البلد المعطاء، لتمكينهم من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في مسيرة البناء.

وأضاف "المطالبة بالكفيل؛ بسبب أننا نقرض مواطنين أفرادا، ونحن مطالبون بأن نكون حريصين على مال الدولة، ونضمن تحصيل القروض؛ فالشاب إن كان لا يملك وظيفة حكومية أو غير منتسب لشركة كبيرة يتطلب كفيلا حكوميا حتى نضمن السداد"، مشيراً إلى أن آلية التقديم وطلب القروض تتم عن طريق الإنترنت، ثم يتم سحب النماذج وتعبئتها ثم تسليمها للبريد، والذي بدروه يوصلها لبنك التسليف خلال (24) ساعة، وتتم على الفور مراجعتها، وفي حال عدم وجود ملاحظات أو نقص على ملف المتقدم تحال مباشرة للصرف، أمّا إذا وجدت ملاحظات تعاد للبريد، وعلى المتقدم مراجعة البريد لإكمال ملفه، وبعدها يكون القرض في حساب المقترض بعد ثلاثة أيام من تقدمه بأوراقه للبريد، خاصة بعد إدخال نظام جديد يحمل العديد من المميزات، ومنها أنّه آمن وسريع، ويمكن من خلاله الاتصال المباشر بطالب القرض، موضحاً أنّ البنك يرحب بأي اقتراحات تصل إليهم ويرفعها لمجلس الإدارة لمناقشتها، وأخذ ما يصلح منها ويكون متوافقا مع اللوائح والأنظمة التي تحدث بشكل مستمر.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

إذا تسبَّبت الحفريات في وقوعها.. المرور" لـ"الاقتصادية" :

إجبار شركات أعمال الطرق على تعويض متضرّري الحوادث

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/18/article_718002.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض

أكدت لـ «الاقتصادية» الإدارة العامة لمرور الرياض، أن الشركات المنفّذة لأعمال مشاريع الطرق مسؤولة وبشكل مباشر عن تعويض المتضررين من الحوادث المرورية الناجمة عن أعمال الحفر في الطرق الرئيسة والفرعية.

وأوضح المقدم حسن الحسن، المتحدث الرسمي لمرور الرياض، أن الشركة القائمة بالمشروع ملزمة بتحمُّل تكاليف التعويضات للمتضررين إذا كانت نسبة الخطأ على الحفرية وتسببت في وقوع الحادث المروري.

وأضاف «لدينا قسم متخصّص في ذلك الأمر، ونعمل دوريات مسح للحفريات، وفي حالة وقوع حادث مروري وكانت نسبة الخطأ على الحفرية وتسببت في وقوع الحادث لعدم توافر وسائل السلامة؛ تتحمّل الشركة المنفذة للمشروع تكاليف التعويضات للمتضررين، إضافة إلى تحمُّل غرامة مالية صادرة من الأمانة».

في مايلي مزيد من التفاصيل:

حمّلت الإدارة العامة لمرور الرياض، الشركات المتعاقدة للقيام بأعمال مشاريع الطرق، المسؤولية المباشرة عن تعويض المتضررين من الحوادث المرورية الناجمة عن أعمال الحفر في الطرق الرئيسية والفرعية، مؤكدة أن الشركة المسؤولة

عن المشروع "ملزمة بتحمّل تعويض المتضررين كافة إذا كانت نسبة الخطأ على الحفرية وتسببت في وقوع الحادث المروري".
وقال لـ "الاقتصادية" المتحدث الرسمي لمرور الرياض المقدم حسن الحسن: "نقوم بعمل دوريات مسح للحفريات حيث لدينا قسم متخصص في ذلك، وفي حالة وقوع حادث مروري - لا سمح الله - ووقعت نسبة الخطأ على الحفرية وكانت سبباً في وقوع الحادث لعدم توافر وسائل السلامة تتحمل الشركة المنفذة للمشروع تكاليف التعويضات للمتضررين، إضافة إلى قيام الأمانة بإصدار غرامة عليها".
وحول وقف مشاريع أعمال الطرق لوجود تلاعب من قبل المقاولين أكد المتحدث أن وقف مشاريع الحفريات من اختصاص الجهات المتعاقدة مع المقاولين، وهي وزارة النقل والأمانة العامة لمدينة الرياض والهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، مضيفاً أن دور المديرية العامة للمرور يتعلق بمتابعة انتهاء التصريح للمشروع وتوافر وسائل السلامة والتزام المقاول المتعهد والمنفذ للمشروع بالكروكي المعتمد.
وأوضح المقدم الحسن أنه في حالة وجود حفرية دون وسائل سلامة يتم تصويرها والرفع لأمانة مدينة الرياض لإصدار غرامة عليها، مشدداً في الوقت نفسه ضرورة توافر وسائل السلامة الكافية من لوحات إرشادية وإضاءة كافية في أعمال حفريات الطرق، حيث يتم وضع شروط في نوعية الوسائل المستخدمة.
وبيّن عدم وجود صلاحيات للمرور في منع وتكرار أعمال الحفريات في الشوارع الرئيسية والفرعية في المدينة، حيث إن دوره ينحصر فقط في إصدار التصريح بعد التنسيق من مكتب التنسيق في الأمانة، واختيار أوقات العمل وكيفية عملية التحويل من الطريق إذا دعت الحاجة لذالك ومتابعتها، إضافة إلى التأكد من توافر وسائل السلامة الكافية.
وقال المتحدث لمرور الرياض: "المرور لا يتدخل في تكرار أعمال الحفريات بشكل مستمر كونها حفريات خدمية الهدف منها هو إيصال الخدمات من كهرباء ومياه وهاتف وصرف صحي وخلافه من الخدمات المهمة للمواطنين، وجميع الحفريات عبارة عن أعمال خدمية ولا يحق لنا منعها بشكل تام، وإنما نستطيع التنسيق مع الجهات المعنية واستغلال كل الإجازات لإنجاز أكبر قدر منها، نظرا لانخفاض الحركة المرورية في المدينة".
وشدد على ضرورة توافر وسائل السلامة الكافية من لوحات إرشادية وإضاءة كافية في أعمال حفريات الطرق، حيث يتم وضع شروط في نوعية الوسائل المستخدمة، موضحاً أن المديرية العامة للمرور تعمل بالتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة كثرة المشاريع في الطرق، حيث تشهد مدينة الرياض حالياً تطورا كبيرا، نظراً لقيام العديد من المشاريع التطويرية في الطرقات، التي ستسهم بعد الانتهاء منها في حل الكثير من مشاكل الزحام المروري.
يأتي ذلك في ظل انتشار وتكرار أعمال الحفريات في الشوارع الرئيسية والفرعية ووسط الأحياء في مدينة الرياض ومختلف مناطق السعودية، حيث أكدت وزارة الشؤون البلدية والقروية لـ "الاقتصادية" الخميس الماضي أن الاعتراف بوجود قصور ومعاناة لسالكي الطرق والشوارع الرئيسة سيكون الخطوة الأولى لحل مشكلة الطرق الحضرية في المدن، مضيفة أن الأمر يتطلب من جميع الأجهزة الحكومية أن تعمل يداً واحدة لتنفيذ مضامين قرار مجلس الوزراء لخدمة المستفيدين من الطرق الحضرية.
وأوضحت الوزارة حينها أن الاعتراف بالمشكلة يعد خطوة أولى باتجاه البحث عن حل وتحديد وتشخيص مَوَاطن القصور بشكل دقيق، مؤكدة ضرورة وضع منهجية قابلة للتطبيق للتعامل مع مشكلات الطرق.
وقالت على لسان المتحدث الرسمي حمد العمر إن تدني مستوى أعمال سفلتة الطرق داخل المدن بعد الانتهاء من أعمال حفريات الخدمات العامة يعود إلى عدم الالتزام بالمواصفات العامة للأعمال المدنية في مشاريع تمديد المرافق العامة من قِبَل الجهات المسؤولة عن تمديد خدمات المرافق، إضافة إلى عدم تطبيق أسس ضبط ومراقبة الجودة من قِبَل المقاولين.
وأضاف أن الوزارة تلقت شكاوى وملاحظات عدة حول تدني مستوى أعمال سفلتة الطرق الحضرية داخل المدن بعد الانتهاء من أعمال حفريات الخدمات العامة، مضيفاً أن أسباب ذلك تعود إلى عدم التزام الجهات المسؤولة عن تمديد خدماتها بالمواصفات العامة للأعمال المدنية في مشاريع تمديد المرافق العامة.

قانوني: المحاكم غير مهيأة للمحاميات

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125220&CategoryID=5

تبوك: ريم المسعودي

أكد المحامي الشرعي والقانوني عبدالله الغوينم لـ "الوطن" أن دخول المرأة مجال المحاماة سيلقي عليها حملا كبيرا، إذ إن المنظومة القضائية والعدلية مجتمع رجالي. وقال "المحاكم في السعودية لم تتهيأ لتستقبل المرأة كمحامية، لكن في حال تطبيق هذا الأمر، فقد تساعد المحامية بنات جنسها، حيث يبحن لها أكثر من بوحهن للرجل".

وأوضح الغوينم أنه نظرا لكثرة القضايا والجرائم المعلوماتية، ومن ضمنها الابتزاز، صدر "نظام الجرائم المعلوماتية" عام 1428هـ، ويتضمن حماية الضحايا من هذه الممارسات، التي تستخدم فيها التقنية غالبا للحصول على الصور والمعلومات عن الأفراد بطريقة الاستدراج، أو عن طريق اختراق "تهكير" أجهزة الضحايا والحصول على محتوياتها، أو زرع برامج تجسسية.

وأضاف الغوينم أن المادة السادسة من نظام الجرائم المعلوماتية تحدد عقوبة من يعتدي بالقذف على شخصيات المجتمع بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات، وغرامة تصل إلى 3 ملايين ريال. أما عقوبة الابتزاز فتنص المادة على ا لسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال، أو بإحداهما، على كل شخص يرتكب أياً من الجرائم المنصوص عليها في النظام.

وأشار إلى أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي الجهة التي يلجأ إليها من وقع عليه الابتزاز، وأنها خصصت أرقاما معينة لديها لتلقي البلاغات ومعالجتها بكل سرية، وبإمكان الضحية الاتصال بهم والتنسيق معهم قبل اتخاذ أي إجراء أو محاولة التصدي للمبتز، مفيداً بأ ن الستر على المرأة يتم وفق ضوابط معينة لمنع وقوع الضرر على الآخرين المحيطين بها من أفراد الأسرة.

وقال الغوينم إن هناك جهة في الأمن العام خاصة بقضايا الجرائم المعلوماتية تستقبل أيضا البلاغات، لافتاً إلى أن مدة الفصل في قضايا الابتزاز تخضع لكل قضية على حدة وملابساتها وأطرافها ووفرة الأدلة والإدانة فيها، موضحاً أنه في حالة اعترف المبتز لجهة التحقيق وصدق اعترافه شرعا، فإن جلسات المحاكمة لن تتعدى ثلاث جلسات يصدر بعدها الحكم، ولا يشترط حضور الضحية التي وقع عليها الابتزاز في حالة تصدر المدعي العام للدعوى أمام المحكمة.

العجلان: يحق للمرأة المطالبة بالحضانه بعد التنازل عنها مقابل الخلع"

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/19/633161

الدمام – رشا العبدالله

أكد المحامي، والمحكم الدولي، الدكتور سليمان العجلان، أحقية المرأة في المطالبة بحضانة أطفالها، بعد تنازلها عنها مقابل الخلع، مبيناً أن الحضانة شرعت كحق من حقوق الأولاد ولمصلحتهم قبل مصلحة الوالدين. والخلع يكون دائماً في حق خاص بالمرأة وليس تنازلاً عن حق ليس لها، فهي تفتدي نفسها بشيء قدمه لها الزوج، وليس ما هو مقرر لغيرها، ومن هنا فإن جعل التنازل عن حضانة الأولاد عوضاً في المخالعة غير صحيح. وعليه يحق للمرأة أن تعود للمطالبة بحقها في الحضانة ولا يمنع من ذلك ما حصل بينهما في المخالعة.

حق الحضانة

ووافقه الرأي المحامي عجلان بن علي، والذي اعتبر مبدأ تنازل المرأة عن الحضانة مقابل حصولها على الخلع أمراً غير وجيه من الناحية الشرعية، ذلك أن المرأة حينما تطلب الخلع فإن هذا الطلب يجب أن يكون بموجب شرعي يقتضي ذلك، وليس أبداً من مبررات الموافقة عليه تنازل المرأة عن حضانة أولادها؛ لأن إقحام مسألة الحضانة في قضية الخلع هو إقحام لحق الأبناء القصَّر في نزاع الأبوين.

ويتفق مع من سبقه قائلاً "إذا صرنا أمام أمر واقع وتم الخلع مقابل تنازل الأم عن حضانة الأبناء، فإن من حق المرأة المطالبة بالحضانة بعد المخالعة عليه؛ لأن تنازلها عنه -ابتداءً- غير صحيح".

إسقاط الحضانة

أما الشيخ علي القعود فقد أفاد -وفقاً لما جاء عن بعض الفقهاء- أن الحضانة حق للحاضنة، تملك التنازل عنها وإسقاطها لوجود من يحضنه غيرها، وحق للمحضون، بحيث لو لم يقبل غير أمه واحتاج إليها ولم يوجد غيرها تعينت الأم للحضانة وأجبرت عليها.

ويرى أن حق مطالبة المرأة بالحضانة بعد تنازلها مقيد بأن يُخشى على المحضون ضررٌ، إما لتعلق قلبه بأمه، أو لكون مكان الأب غير حصين، أو غير ذلك من أنواع الضرر. ويوضح العجلان أن هناك كثيراً من الأسباب التي تدفع القاضي لإعادة الحضانة إلى المرأة بعد تنازلها، أولها الأخذ بالأصل الذي ورد في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- "أنت أحقُّ به ما لم تنكحي"، فطالما أن الأولاد في سن الحضانة، يحق للأم -مادامت أنها لم تتزوج- أن يكون لها حضانتهم دون نزاع. فضلاً عن إثبات أن الوالد لا يصلح لحضانة الأبناء، والصلاح هنا مرتبط بما ينفع الأولاد في دينهم ودنياهم. وأيضاً أن تدفع بكونها تنازلت لصالح الأبناء وليس لنفسها، مما يجعل لها الحق في الرجوع عن هذا التنازل.

مسؤولية الوالدين

ومن ناحيةٍ أخرى، أشار العجلان إلى أن تنازل أحد الوالدين عن الحضانة لأي سبب من الأسباب لا يسقط النفقة عن الوالد، حيث قال تعالى (لا تضارَّ والدةٌ بولدِها ولا مولودٌ له بولدِه). فالنفقة في أصلها بحوزة الأب، وهو الأمر الذي نؤكد عليه، في الوقت الذي نرى فيه أن كثيراً من الأزواج الذين يوافقون على الخلع مقابل حضانة الأولاد يتخلون عن مسؤوليتهم تجاه هؤلاء الأولاد ويعيدونهم إلى حضانة أمهم، أو يسمحون لها برؤيتهم مع إلزامها بالنفقة عليهم. وعن موقف القضاء في السماح للمرأة بالتنازل عن الحضانة في سبيل حصولها على حكم الخلع -رغم عدم أحقيتها في ذلك – كما سبق ذكره آنفًا؛ قال العجلان موضحًا أن لكل قضية ملابساتها ووقائعها، والبينات التي يستند عليها لإصدار الحكم فيها، وعلى الغالب في ذلك يحكم القاضي بما يراه متماشياً مع كل تلك الظروف، وزائداً عليه حرصه على أن يكون الصلح والتنازل عن رضا، فلا يكره القاضي أحد أطراف الدعوى بالتنازل عن حقه إلا أن يكون ذلك طواعية، وبالصلح؛ استنادًا إلى قوله تعالى "والصُّلحُ خيرٌ".

مدارس البنات تكشف قضايا تحرش أسري وحرمان من التعليم

استقبال 11 سجينة رفضتهن أسرهن بعد انقضاء محكومياتهن

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557021.htm

حسين هزازي (جدة)

كشفت لـ «عكاظ» مصادر مطلعة، أن دار الحماية بجدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية تلقت عدة بلاغات من طالبات من مختلف المراحل الدراسية في جدة يشكون تعنيفهن، فيما اختلفت شكاواهن بين تحرش وحرمان من التعليم وضرب حيث تم استقبال تلك البلاغات عن طريق الإرشاد والتوجية في تعليم البنات، وحل أكثرها وديا والأخرى بتعهدات فيما أحيل بعضها الآخر إلى دار الحماية لمتابعتها قانونيا.

وكانت أبرز البلاغات من أربع أخوات في مدرسة وسط جدة، يشكين من تحرش والدهم وتعنيفه المستمر لهن، وتم تكوين لجنة عاجلة والتعامل مع القضية على الفور وإحالتها إلى المحكمة لنزع الولاية عنه.

وأوضحت المصادر نفسها أن دار الضيافة بجدة لاستضافة المواطنات السعوديات بعد انقضاء محكومياتهن والمرفوضات من أسرهن استقبلت 11 حالة خرج منها ثلاث حالات بوساطة وبقيت سبع حالات يتم تأهيلهن وإيواؤهن ودعمهن اجتماعيا حتى انتهاء مشاكلهن.

من جانبه قال مدير الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي إن البرنامج التثقيفي في المدارس بالتعاون مع إدارة تعليم جدة، ساعد على اكتشاف حالات للتعنيف بين الطلاب والطالبات في المدارس، وهو برنامج تثقيفي توعوي للقيادات التعليمية والإرشادية ولأولياء الأمور والطلاب، مشيرا إلى أن عددا من الأخصائيات النفسيات يقمن بتوجيه من الشؤون الاجتماعية بالتعريف بالعنف داخل المدارس واكتشاف الحالات المعنفة.

ومن جانبها قالت الباحثة الاجتماعية والمثقفة ومسؤولة العلاقات في وحدة الحماية الاجتماعية نسرين محمود ابوطه، إن الحملة التثقيفية التي تنفذها وحدة الحماية الاجتماعية تحت مظلة الشؤون الاجتماعية للتعريف بالعنف وأنواعه وأسبابه والحد من انتشاره بدأت منذ أشهر في المدارس.

أمرت بصرف مستحقاتهم من تاريخ الفصل

العمل" تلزم شركة بإعادة 6 موظفين واعتبار خدمتهم متصلة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557073.htm

يحيى الفيفي (أبها)

أصدرت الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بمنطقة عسير أمس الأول، حكما بإعادة ستة موظفين سعوديين من منسوبي شركة الغاز الأهلية بمحافظة خميس مشيط، تم إيقافهم وفصلهم عن العمل قبل نحو ثلاثة أشهر بعد سحب بطاقاتهم التعريفية ومنعهم من دخول الشركة، فيما اعترضت الشركة على الحكم باعتبار أن المفصولين امتنعوا عن العمل ورفضهم فتح ملف التحقيق وهو ما نفاه المفصولون جملة وتفصلا..

وقالوا أمام المحكمة «غادرنا مواقع العمل من أجل المحافظة على سلامتنا نتيجة تهالك خطوط الإنتاج، وخوفا من حدوث انفجار أو كارثة، خاصة بعدما قوبلت مطالباتنا بالرفض والتسويف، وتم إبلاغ الجهات الأمنية في حينه»، وأضافوا «بالنسبة للتحقيق فإن اللجنة التي حققت معنا كانت مشكلة من نفس الشركة وأصبحت هي القاضي والجلاد في نفس الوقت، مما جعلنا نرفض المثول ونطلب لجنة محايدة لإجراء التحقيق»، وختموا بالقول «استندت الشركة على هذه المادة في فصلنا التعسفي».

وبعد الاستماع إلى أقوال الشركة والموظفين وبعد النظر إلى ملف القضية والمستندات والوثائق لكل الجانبين، أصدرت الهيئة الابتدائية بعسير حكما يقضي بإلزام الشركة بإعادة الموظفين المفصولين الستة وصرف مستحقاتهم من تاريخ الصرف واعتبار خدمتهم متصلة.

وكانت «عكاظ» نشرت في وقت سابق مطالب الموظفين المفصولين، تحت عنوان «موظفون مفصولون يقاضون شركة غاز خميس مشيط»، وذلك بعد منعهم من دخول مقر عملهم، على خلفية الشكاوى المتكررة التي تقدموا بها إلى مكتب العمل، وطلبوا لجانا تفتيشية لزيارة المصنع والوقوف على وضع الموظفين السعوديين فيه والذي وصفوه بالمزري.

وكانت الشركة فصلت 10 موظفين من مجموع الموظفين المفصولين تم إعادة ستة، بحسب القرار الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه مع إلزام جهة العمل بإعادة البقية.

إعفاء 1617 متوفى من القروض العقارية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557177.htm

أحمد الحذيفي (الرياض)

أعلن صندوق التنمية العقارية أمس إعفاء 1617 متوفى من قروض صندوق التنمية العقارية الدفعتين الثالثة والرابعة.

وأوضح مدير عام الصندوق محمد بن علي العبداني أن هذا الإعفاء جاء إنفاذا لأمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، القاضي بإعفاء المتوفين من قروض صندوق التنمية العقارية الذين تم تقديم طلباتهم عبر البرنامج الإلكتروني وأكمل ذووهم بياناتهم المطلوبة.

وأكد أنه تم إنهاء إجراءات تسديد كامل قروضهم وفك الرهن عن عقاراتهم في جميع مدن ومحافظات المملكة بقيمة إجمالية تجاوزت 270 مليون ريال.

وأضاف أن هذه الدفعة شملت المتقدمين حتى الطلب رقم 5121، مبينا أن الصندوق قام بالتنسيق مع فروع وزارة العدل التابع لها العقار المرهون ليتمكن ورثة المتوفين الواردة أسماؤهم ضمن هاتين الدفعتين من مراجعة كتابة العدل لإنهاء إجراءات فك الرهن وذلك بأسرع وقت حرصا على إبراء ذمم متوفيهم وتحرير عقاراتهم.

القضاء البنجلاديشي يستعجل محامي الدفاع
المملكة تطالب بالقصاص من قتلة العلي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557010.htm

محمد طالب الأحمدي (هاتفيا، دكا)

طالبت المملكة رسميا أمس عبر المستشار القانوني للسفارة السعودية في دكا بتطبيق عقوبة الإعدام بحق الخمسة قتلة رئيس شؤون السعوديين في السفارة خلف العلي، من بينهم أربعة ماثلون أمام القضاء، فيما تجري الجهات الأمنية البحث عن الهارب الخامس، وهم سيف الإسلام مأمون (20 عاما)، رفيق الإسلام خاكون (22 عاما)، علي أكبر لالو (25 عاما)، وأمين (25 عاما).

واستند المستشار القانوني في مطالبته على ثبوت إدانة الخمسة في الجريمة النكراء، المبني على شهادات 33 شاهدا أدلوا بأقوالهم أمام القضاء، ولائحة الادعاء العام، ونتائج التحقيق الجنائي مع المتهمين، والتي خلصت إلى اعترافات أربعة منهم بالقتل.

وأنهى القاضي في محكمة دكا عرض كافة حجج الادعاء ضد القتلة، وأوصى بعقد جلسة مستعجلة غدا لسماع أقوال محامي الدفاع، تمهيدا للنطق بالحكم، المتوقع تحديده نهاية الأسبوع الجاري.

وكان العلي قد اغتيل صباح الثلاثاء 1433/04/13هـ عند الساعة الواحدة صباحا، في شارع 117 بالحي الدبلوماسي بالعاصمة دكا «جولشان 2»، على بعد 38 مترا من منزله، أثناء ممارسته رياضة المشي عقب ساعتين من مغادرته منزله.

100 طالبة محو أمية خارج حسابات تعليم جازان

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557072.htm

حسين محه (جازان)
أوقفت إدارة التربية والتعليم بمنطقة جازان أكثر من 100 طالبة بمحو الأمية لتعليم الكبيرات بمجمع مدارس زبارة رشيد الابتدائية والمتوسطة جنوبي أبو عريش دون إنذار مسبق، مما جعلهن خارج حسابات إدارة التعليم، فيما أبدى عدد من أولياء الأمر استياءهم الشديد من خطوة إدارة تعليم المنطقة التي أضرت بمصالح بناتهم - على حد قولهم.
وأوضح لـ «عكاظ» كل من محمد واصلي، يحيى عياشي، إبراهيم حكمي، أحمد جحفلي، وعبدالله بكري (أولياء أمور)، أن القرار سيضر بالطالبات خاصة أنه جاء في خطوة مفاجئة، في ظل عدم توفر مدارس قريبة يمكن إحالتهن إليها حتى يكملن تعليمهن في مختلف المراحل.
وطالب أولياء أمور الطالبات بتوفير قسم مستقل في المجمع يمنع حرمان طالبات محو الأمية من إكمال تعليمهن.
ويأتي الإيقاف بعد تقييم لجنة خاصة لوضع مبنى الثانوية للبنات المستأجر، واعتباره غير صالح للدراسة فيه، وتم بموجبه نقل طالبات المدرسة المتهالكة إلى مجمع مدارس الابتدائية والمتوسطة بزبارة رشيد في الفترة المسائية، ما جعل طالبات محو الأمية خارج حسابات تعليم جازان.
إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي في تعليم جازان محمد الرياني، بأنه تم إرسال استفسار للجهة المعنية وجار متابعة الوضع.

25 معتقلاً سعودياً في العراق يعلنون إضراباً عن الطعام في سجن التاجي"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/463805

جدة - عبدالرحمن باوزير
كشف محام سعودي يترأس لجنة لمتابعة أوضاع المعتقلين السعوديين في العراق في أحد مكاتب المحاماة السعودية عن تنظيم 25 معتقلاً سعودياً إضراباً جماعياً عن الطعام في سجن التاجي بضواحي العاصمة العراقية بغداد، وذكر أن السجناء السعوديين المضربين عن الطعام يدخلون يومهم الخامس اليوم (الأربعاء) منذ السبت الماضي.
وأوضح المحامي ثامر البليهد أن إضرابهم يُعزى إلى سوء المعاملة التي يتلقونها في ذلك السجن السيئ السمعة. وتتمثل مطالبهم في نبذ الطائفية في التعامل معهم من الحراس، إضافة إلى وقف الاستفزاز والإهانة بسبب وطنهم، وتحسين

معاملتهم غير الإنسانية كتعريتهم عند التفتيش، ووقف حبسهم انفرادياً، والجور الذي يتعرضون له. وقال إنهم يطالبون بزيارة مندوبين عن منظمة حقوق الإنسان العراقية، ولجنة حقوق الإنسان في وزارة العدل العراقية والبرلمان العراقي، وزيارة موفدين من السفارة السعودية في الأردن.

ويذكر أن إضراب المعتقلين السعوديين في السجون العراقية هو الثالث من نوعه الذي ينفّذه معتقلون سعوديون، بعد إضرابين قبل أربعة أشهر انتهيا بوعود عراقية بتحقيق مطالب المعتقلين السعوديين. واستمر الإضراب الأول أكثر من 20 يوماً، فيما لم يصمد الثاني وهو في سجن التاجي نفسه أكثر من ثلاثة أيام. بيد أن رئيس لجنة متابعة المعتقلين السعوديين في العراق لدى أحد مكاتب المحاماة البليهد أكد أن المضربين سيصمدون هذه المرة حتى تتحقق مطالبهم القانونية. وأشار إلى انقطاع أخبار ثلاثة سجناء سعوديين في سجن «الرصافة الرابع» بعد انفجار وقع داخل السجن. وأضاف، وهم: « بدر الشمري وشادي الصاعدي وفيصل الفرج.«

وطالب بسرعة نقل المعتقلين السعوديين إلى السجون المركزية في شمال العراق، إذ إنها أكثر أمناً وأفضل معاملة. وأكد أن الحكومة السعودية تبذل جهوداً كبيرة تجاه ملف المعتقلين السعوديين في العراق، وقال: «وقفت على خطابات بنفسي توصي بهم، وعلى توجيه واضح جداً من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بضرورة إنهاء هذا الملف.«

هيئة مكافحة الفساد: رصدنا 3 آلاف مشروع متعثر"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/463806

كشف نائب رئيس الهيئة الوطنية السعودية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الدكتور عبدالله عبدالقادر أن الهيئة حصرت ثلاثة آلاف مشروع متعثر في عموم المناطق والمدن السعودية، منذ بدء مهماتها. وعزا التعثر إلى «الخلل الإداري». وأكد - خلال ندوة نظمتها غرفة التجارة في المدينة المنورة أول من أمس - أهمية توفير المناخ الملائم لتنفيذ مشاريع التنمية، مضيفاً أن من أهداف الهيئة محاربة الفساد الذي يمس المشاريع، بالتعاون مع خمس إدارات حكومية أخرى. وذكر أن «الهيئة» تتجه إلى إطلاق «مؤشر النزاهة» قريباً .

وقال عبدالقادر: «توجد حزمة من الأنظمة لمحاربة الفساد، والمشكلة تكمن في عدم تطبيقها، خصوصاً في ظل وجود 46 آلية لطرق المكافحة». وطالب بتشجيع القطاع الخاص لتبني استراتيجيات وخطط للتعاون على القضاء على الفساد في المؤسسات كافة، «لبناء شراكة من أجل هذا الهدف، والعمل على ترسيخ ثقافة عدم التسامح مع الفساد ونشر الوعي بمخاطره.«

التربية" تؤسس لأول منهج سعودي في الرياضة المدرسية"

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/463566

الرياض - ظافر الشعلان

تعمل وزارة التربية والتعليم على إعداد أول منهج سعودي للرياضة المدرسية في التعليم العام، سيطبق للمرة الأولى في مرحلة رياض الأطفال، وذلك ضمن خطة الوزارة في تطبيق الاستراتيجية الوطنية للرياضة المدرسية التي تشمل البنين والبنات.

وأوضح مصدر مطلع في الوزارة لـ«الحياة»، أن المنهج سيركز على الأطفال في المرحلة العمرية من 3 إلى 5 أعوام، ليمنحهم الأدوات التي يحتاجون إليها، من أجل المشاركة في النشاط البدني والرياضة والتمتع بأسلوب حياة صحية.

ويأتي هذا التوجه بناءً على معلومات صحية، تؤكد أن الطفل في هذه المرحلة يحتاج إلى نحو 1700 سعرة حرارية يومياً، وبإمكانه ممارسة عدد من النشاطات، منها التقاط الكرات والوثب والجري وغيرها.

وستنشئ الوزارة لجنتين، الأولى خاصة بالإرشاد وتسيير المنهج، وتتكون من عدد من مديري المدارس، والثانية تنفيذية تتكون من معلمي التربية البدنية ومتخصصي التربية والتعليم. ويكون من مهمات هاتين اللجنتين التعرف على خصائص المتعلم في مرحلة رياض الأطفال، والتعرف على قضايا التربية البدنية وتقويم الحاجات المحددة، مثل إدراك أولياء الأمور للتربية البدنية، وقدرة المعلمين على تنفيذ المنهج وملاءمة المنشآت، إضافة إلى تحضير الأطفال للمرحلة الابتدائية.

وكانت «الحياة» ذكرت في وقت سابق، أن وزارة التربية والتعليم تعتزم إنشاء هيئة مستقلة تشرف على الرياضة المدرسية في المملكة باسم «الوكالة السعودية للرياضة المدرسية»، استعداداً لإدراج مادة الرياضة البدنية في مدارس البنات.

وكشف مصدر وقتها أن الوكالة الجديدة تأتي استعداداً لإدراج مادة الرياضة في مدارس البنات، وستكون مسؤولة عن تطبيق وضمان تنفيذ استراتيجية الرياضة المدرسية للبنين والبنات، من خلال التعاقد مع شركات متخصصة في هذا المجال، وستضم الوكالة خمسة أقسام فنية، إضافة إلى قسم تطوير المشاريع، وبعد العام الثالث من التطبيق، سيتم إنشاء أكثر من 45 مكتباً لهذه الوكالة في المناطق الرياضية المدرسية، لضمان التطبيق والوصول إلى أنحاء المملكة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لجنة من الأمانة" والتجارة" لمراقبة أسواق جدة

5 آلاف.. والغلق أسبوعا" عقوبة رفع أسعار السلع

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/19/article_718253.html

سلمان آل مطر من جدة

أكد لـ "الاقتصادية" مصدرمسؤول في وزارة التجارة في جدة، أنه سيتم تغريم المحال التي ترفع أسعار السلع التي تقوم ببيعها، ماليا بمقدار ألف ريال في المرة الأولى وعند تكرار المخالفة منها ستغرّم بالحد الأعلى خمسة آلاف ريال، مع جواز غلق المحل عند تكرار المخالفة لمدة لا تزيد على أسبوع.

وبيّن أن لجنة مشكّلة من أمانة جدة وفرع وزارة التجارة في جدة بدأت حملة على المراكز التجارية والأسواق للتأكد من عدم رفع أسعار السلع الغذائية وقطع الغيار وغيرهما من السلع التي يقوم المستهلك بشرائها، في ظل توقع العديد من المحليين والمراقبين زيادة في الكثير من أسعار السلع في السوق المحلية السعودية.

وأكد أن فرع وزارة التجارة في جدة تلقى خطابا من قبل الأمير مشعل بن ماجد محافظ جدة، بأنه لوحظ في الآونة الأخيرة ارتفاع أسعار الكثير من المواد الغذائية في المراكز والأسواق التجارية في ظل عدم وجود رقابة كافية على الأسواق لضبط الأسعار ومحاسبة المخالفين، لافتاً إلى ضرورة القيام بجولات رقابية مكثفة على الأسعار في الأسواق والمراكز التجارية وتطبيق أشد العقوبات النظامية بحق المغالين في الأسعار.

وأوضح أنه سيتم تغريم أصحاب الأسواق الذين سيتضح للمراقبين قيامهم بارتفاع الأسعار عن أمانة جدة والبلديات الفرعية التابعة لهم بغرامة مالية مقدارها ألف ريال في المرة الأولى وعند تكرارها يغرّم بالحد الأعلى خمسة آلاف ريال وفق للمادة رقم 4/3 زيادة الأسعار المقررة أو عدم وضع تسعيرة على البضاعة المعروضة من لائحة الغرامات والجزاءات عن المخالفات البلدية مع جواز غلق المحل عند تكرار المخالفة لمدة لا تزيد على أسبوع.

وتتم مراقبة الأسواق عن طريق أمرين، الأول: مراقبة الأسعار المعتمدة من الدولة نظاماً كالبنزين والغاز والخبز والأسمنت والشعير وغيرها، والأخرى عن طريق الفرق الرقابية من خلال جولاتها في الأسواق، وإذا لوحظ وجود أحد المحال التجارية سعره أعلى من جيرانه لنفس البضائع فيتم إشعاره بالمخالفة والتحقيق معه لمعرفة أسباب قيامه بالرفع، وعند عدم وجود أسباب كافية لرفع أسعاره تثبت عليه المخالفة، مبيناً أن ارتفاع الإيجار لا يعد سببا في ارتفاع أسعاره لكون المحال المجاورة عقود إيجاراتها لا تختلف عن عقد إيجاره.

"السلمي" أشاد بـ"هذه المبادرة الطيبة من تربويات حرصن على أداء رسالتهن"

افتتاح أول حضانة على مستوى منطقة مكة لأبناء منسوبات المتوسطة 44

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/oLsfde

فهد المنجومي - سبق - مكة المكرمة:
افتتح مدير عام التربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة حامد بن جابر السلمي داراً لحضانة أطفال منسوبات المتوسطة 44 بشمال مكة.
وأعرب السلمي عن سعادته بما لمسه من تعاون واهتمام بتأسيس الحضانة ، التى افتتحها خلال جولته التفقدية للمدارس للوقوف على تجهيزاتها وفصولها ومعاملها ومرافقها، وبهذه المبادرة الطيبة من تربويات حرصن على أداء رسالتهن التربوية كمعلمات وأمهات
وأكد أن التعاون والمبادرات الطيبة الملموسة من منسوبي ومنسوبات التربية والتعليم في مكة المكرمة في الميدان مؤشر واضح على ما يتمتع به الجميع من حرص على أداء الرسالة التربوية والتعليمية.
وكانت جولة المدير العام شملت الروضة 27 والابتدائية 142 وفصول التربية الفكرية بالمتوسطة 44 والثانوية 38 ورافقه في الجولة عددٌ من مديري الإدارات بالإدارة.
وأعربت مديرة مدرسة 44 المتوسطة "تغريد كاتب"، عن سعادتها بافتتاح الحضانة، التي تعد أول حضانة بالمدارس يتم افتتاحها رسمياً على مستوى منطقة مكة المكرمة.
وأكدت أن إدارة المدرسة حرصت على توفير الاستقرار الذاتي لمعلمات المدرسة اللاتي لديهن أطفال، من خلال تخصيص فصل ليكون مقراً لحضانة أطفالهن حتى يتمكنَّ من متابعة أطفالهن عن قرب والاطمئنان عليهم.
ولفتت إلى أن الحضانة متوفر بها جميع مستلزمات الأطفال من ألعاب وأسرة وشاشة تلفزيونية ولافتات.

أصداء من الداخل

مستشفى عرفان .. عقوبة جماعية لأخطاء فرديـة!

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121215/Con20121215555893.htm

أسامة أحمد السباعي

بالرغم من انخفاض حدة ردود الفعل من قبل كتاب الصحافة.. ما بين مؤيد ومعارض لقرار وزارة الصحة إغلاق مستشفى عرفان بجدة لمدة شهرين، وذلك على إثر تكرار مخالفات المستشفى، والتي انتهت بالخطأ الطبي الجسيم الذي أودى بحياة الطفل (صلاح الدين يوسف عبداللطيف).. رغم ذلك فإنني وددت أن ألحق الركب ـ بعد أن فرغت من بعض المقالات التي لابد من تناولها في الأسابيع الماضية .. ألحق الركب بوجهات نظر قد لا تختلف عن ما نشر، وقد تختلف من جانب آخر. إنني لأجدني متفقا مع من يعارض إغلاق المستشفى.. منطلقا من المحاور التالية:

• أجريت العملية للطفل للحصول على (خزعة) من الغدة اللمفاوية المتورمة بسبب التهاب اللوزتين لدى الطفل.. أجريت العملية في غرفة الأشعة، ولم تجر في غرفة العمليات!.

• استخدم المستشفى غاز أوكسيد النتروجين لتخدير الطفل.. بدلا من غاز الأوكسجين.. مما أدى به إلى غيبوبة لمدة 24 ساعة حتى لقي ربه.

• إغلاق المستشفى عقابا لأخطائه.. إنما هو إبدال خطأ بخطأ، وعقوبة جماعية لأخطاء فردية.

• شمل الإغلاق العاملين والمنتسبين إلى المستشفى من الموظفين والموظفات والأطباء والطبيبات والممرضين والممرضات والفنيين والفنيات.. مما يترتب عليه تحويل هؤلاء إلى (طاقات بلا عمل).. فضلا عن حرمانهم من مرتباتهم ومكافآتهم وما يتبع ذلك من الضرر بالتزاماتهم المادية المختلفة.

• حرمان المراجعين من استكمال علاجهم بالمستشفى، وكذلك حرمان المرضى الجدد من العلاج فيه.

• صعوبة إيجاد أسرة في المستشفيات الأخرى لمرضى هذا المستشفى ممن يعانون من حالات حرجة، ومن هم تحت العناية المركزة، والمرضى المنومين، ومن يعانون من الغسيل الكلوي يوميا.

• ليس من مصلحة صحة المجتمع الذي يعاني من محدودية الأسرة في المستشفيات أن يقفل مستشفى ، وتقفل معه الأسرة البيضاء ، فعدد الأسرة في المستشفيات لا يفي بعدد المحتاجين لها من المرضى، كما إن عدد المرضى يفوق عدد الأطباء.

إذن.. ما الحل؟ ما الحل بديلا عن إغلاق المستشفى؟

• تغلق غرفة العمليات فقط. فينقل من يحتاج إلى عملية جراحية إلى مستشفى آخر. (نقل المحتاجين إلى عمليات أكثر احتمالا بتوفر أماكن لهم من توفر أماكن لكافة مرضى المستشفيات)!

• يستمر عمل العيادات واستقبال المرضى مع إبقاء الموظفين والأطباء ومن في حكمهم.

• إجراء التحقيقات الفورية لمعرفة الأسباب الحقيقية للخطأ في حق الطفل، وكذلك الأخطاء والمخالفات السابقة التي تكررت من المستشفى منها ما كان تقصيرا في الإمكانات وما كان إهمالا في الأداء.

• تعيين مشرف عام على المستشفى من قبل وزارة الصحة، وتحت إدارته فريق يدير مختلف أقسام المستشفى.

• توقيع عقوبة مالية باهظة ضد المستشفى.. إلى أن تتضح نتائج التحقيقات وتحدد العقوبة المالية وغير المالية.

• تكثيف الرقابة وتشديدها على المستشفيات الأهلية وغير الأهلية ومتابعة كل منها ليتقرر ما إذا كان المستشفى الأهلي يستحق تجديد الرخصة من عدمه.

***

توضيح:

يبدو أنه حدث سوء فهم لمضمون مقالي المعنون بـ «أسامة × شركة سيارات.. أيهما المظلوم؟»، وأنا هنا لا أملك إلا إبداء كامل احترامي وتقديري لشركة هوندا إحدى شركات السيارات العملاقة، ولم يكن هذا المقال سوى نقل لرأي مواطن ولا يعبر عن رأيي الشخصي.

السعودة والحد الأدنى للأجور

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121219/Con20121219557138.htm

د. سعيد السريحي

حين كان وزير العمل المهندس عادل فقيه أمينا لمحافظة جدة استضافته «عكاظ» في حوار شامل مع نخبة من كتابها والزملاء فيها، أتذكر يومها أنني قلت له إن أهالي جدة لن يرضوا عنه حتى يحقق لجدة النجاح الذي حققه للشركة التي كان يرأس مجلس إدارتها والتي تمكن خلال إدارته لها من أن يقفز بها من الخسائر التي كانت تعاني منها لتصبح واحدة من أكبر الشركات وأكثرها نجاحا.

ولو جمعني منتدى أو مجلس اليوم بوزير العمل لقلت له ما قلته له سابقا، فالشباب الذين ظلوا سنوات يعانون من كابوس البطالة ويرون الشركات الكبرى والمؤسسات الصغرى تستقدم الأيدي العاملة تستقدم من جهات الأرض الأربع لن يرضوا عنه حتى يحقق في مجال سعودة الوظائف نجاحا مماثلا للنجاح الذي حققه لتلك الشركة التي كان يرأس مجلس إدارتها.

وعلى الرغم من أنه يبدو أن وزير العمل سائر بخطى حثيثة على هذا الطريق متجاوزا ما يواجهه من تحديات لا يثيرها قطاع التجار الذي استمرأ الاستقدام وقابل كل محاولات السعودة بالإهمال بل يثيرها بعض أصحاب الرأي الذين من المفترض فيهم أن يكونوا عونا له في هذا الصدد، برغم ذلك فإن نجاح وزير العمل في برنامج السعودة لا يمكن له أن يتحقق إلا إذا تم وضع حد أدنى للأجور، ونقصد هنا وضع حد أدنى لأجور العمالة الوافدة، ذلك أن أكثر ما يغري بالاستقدام هو تدني حد أجور هذه العمالة، وحسبنا أن نشير إلى ما ذكره الوزير نفسه من وجود أربعة ملايين عامل مستقدم تقل أجورهم عن الألف ريال.

ومع أننا نعرف أن وضع حد أدنى للأجور ليس من صلاحيات وزير العمل، فإننا ندرك أن واجب وزير العمل يفرض عليه أن يخوض معركة طويلة المدى مع الجهات المسؤولة والمعنية من أجل استصدار مثل هذا القرار الذي لو نجح في استصداره لكان أكبر عونا له على نجاح مشروع السعودة ولتحقق من خلاله تصحيح وضع العمالة لدينا وتجاوز حقيقة أننا نستغل أوضاع بلدانهم الاقتصادية لتوظيفهم بأبخس الأجور وتعريضهم لأوضاع غير إنسانية ونحملهم حملا على أن يسلكوا سبلا غير شرعية لتعويض الدخل المنقوص الذي يمنح لهم.

ماذا ستفعل بعد أن تتقاعد؟

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14822

صالح الشيحي

الموضوعات التي تتناول شؤون المتقاعدين أصبحت موضوعات مملة للغاية.. ولا يقرؤها غالباً سوى المتقاعدين أنفسهم، ومصحح الصحيفة!

لكنني فعلاً أتمنى أن أشاهد برنامجاً يقارن بين المتقاعد الياباني والمتقاعد السعودي.. كيف يعيش كل منهما حياته.. ما الذي يشغل بال ذاك، وما الذي يشغل بال هذا!

شخصياً أعرف - من خلال القراءة - كيف يعيش المتقاعد الياباني.. لكنني أريد عقد المقارنة، حتى يعلم صاحب القرار الحالة المزرية التي يجدها المتقاعد في بلادنا بعد تقاعده!

استوقفني خبر يقول إن الأيام القليلة المقبلة ستحمل أخبارا مفرحة لـ"المتقاعدين" - ولك أن تتخيل ما هي هذه الأخبار!.. "هبات من الدولة.. زيادة في رواتبهم.. منح أراض.. قروض دون فوائد.. علاج مجاني.. تذاكر مجانية مدى الحياة"؟.. الإجابة المتكررة لا ! - كل ما هنالك:" إمكانية إعفائهم من رسوم الخدمات الحكومية، وتأشيرات العمالة المنزلية"!

سأتفق معكم .. هذا خبر جميل، لكن المفترض أن هذه المزية نالها المتقاعد من أول يوم له خارج العمل.. يفترض أن سقف الطموحات أكبر من رسوم تأشيرة!

يفوت على البعض أن كثيراً من القرارات التي تقف في وجه المتقاعدين يشرّعها ويوقعها وينفذها أناس على قيد العمل.. في المؤسسة العامة للتقاعد ومؤسسة التأمينات ووزارة الخدمة والمالية وبعض مؤسسات الخدمة العامة.. النقطة الجوهرية التي تغيب عن هؤلاء أنهم يشرّعون لأنفسهم بعد سنوات قليلة.. هؤلاء يرسمون الطريق التي سيسيرون عليها بعد تقاعدهم!

بقي القول: اقرؤوا كيف يعيش المتقاعد الياباني حياته اليوم، لتدركوا كم هي قاسية جداً حياة المتقاعد السعودي!

أيها المتقاعدون: كل ميزانية وأنتم بخير..

الإنسانية لا حدود لها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=125200&CategoryID=8

إيمان سعد الغامدي

بعد رؤيتي لمجموعة من مقاطع اليوتيوب المؤذية للعين والفؤاد ، كونها حقيقة من أقسى المقاطع التي رأيتها في حياتي، أخذت أفكّر بحال دُور الرعاية في بلدنا، ولإحقاق الحق فما شاهدته ليس من عندنا ولكن المغزى واحد! هل العاملون في دور الرعاية الاجتماعية لا يُمارسون هكذا ممارسات ضد العجزة والأطفال الذين لا حول ولا قوة لهم إلا بالله؟
وهل هناك قوانين وأنظمة صارمة تردع كل من تسوّل له نفسه أن يؤذي هؤلاء المغلوب على أمرهم أو حتى الحد من إهانتهم والمساس بكرامتهم؟
دخلت على موقع الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، تصفحت موقعهم وأخبارهم وفكّرت كم كنت أرغب في أن أتطوّع لعمل الخير لكن لم تسنح لي الفرصة لفعل ذلك.
الإنسان له حقوق متكاملة، من حقه العيش بكرامة وتوّفر المأكل والمشرب والمأوى والكرامة.. هل الفقر يهدم الإنسانية؟
كما يعلم القارئ بأن ثقافة العمل التطوعي في بلدنا مازالت تنمو وتحتاج إلى دفع أكبر من المحبين لعمل الخير في توعية الأفراد والمجتمع بأهمية العمل التطوعي وفوائده وإيجابياته. العمل التطوعي له مردود طيب على من يقوم به وعلى أفراد أسرته.
ميزة العمل التطوعي أنه يُعدّل السلوكيات وينمي روح العطاء ويوجه الأخلاقيات، فيه من المعاني والعبر الكثير مما لا تستطيع الكتب غرسه في النفس البشرية.
نحن كمجتمع، هل سألنا أنفسنا من فترة لأخرى، ماذا صنعنا للأفراد المحتاجين، هل إنسانيتنا وقفت قليلا وسألت عنهم، وهل هم نائمون بكرامة وكل احتياجاتهم ملباة؟
سابقاً كنت من الأشخاص الذين غفلت عقولهم عن رؤية ما حولهم، وانشغلوا بحياتهم المترفة ودراساتهم وتحقيق طموحاتهم والمجاملة لغيرهم.. بالمقابل أُهنّئ الجمعيات الخيرية وأصحاب الخير في الاهتمام بالمحتاجين والمتضررين الذين يرغبون في اهتمام أكبر بقضاياهم بلا شك.
ملخص مفهومي كشخص متطوّع أنك ستشعر بتغيّر بعض المفاهيم عندما تُجربها بنفسك وأنك ستشعر بلذة حب الخير وعدم انتظار رد المقابل لجميلك وبقاء ضميرك حيا. عندما تُساهم في أحد أنواع التكافل الاجتماعي مادياً أو معنوياً، وفي آخر اليوم ستبقى إنسانا مليئا بالرضا عن الذات وراحة البال.. شعور جميل فالجميع يتمنى الشعور به، فهذه إحدى نتائج العمل التطوعي وعمل شيء أنت مقتنع به ومقتنع بآثاره المترتبة للنفع لمجتمعنا.
إذا كنا نتحدث عن الإنسانية فما بالكم بالوالدين ووضعهما في هذه الأماكن التي تدمع العين وتدمي القلب عن رؤية وضع أسمى من في الخلق (الوالدين أطال الله في أعمارهما) في أماكن ليست من مقامهما.

طلبة العلم وعمل المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121218/Con20121218556818.htm

عبده خال

لا زال عمل المرأة محل انتقاد واحتجاج غير مقنع ولا يحمل حلولا بديلة ..
فما حدث قبل فترة ماضية من ذهاب بعض طلبة العلم إلى وزارة العمل حاملين تقريرا بغرض تسليمه لمعالي الوزير يحمل سلبيات عن عمل المرأة، ما زال ذلك الفعل يتكرر ..
وإن كان هؤلاء يرون في عمل المرأة ما يشين فليتوجهوا بملاحظاتهم إلى جهات الاختصاص وهي جهات لها كل التقدير والإجلال من الدولة، أما أن تتحول تلك الملاحظات إلى وسيلة ضغط على جهة حكومية فهو الأمر الذي يستوجب التوقف، فمثل هذه التصرفات تعد اختراقا لأجهزة الدولة ومنع تنفيذ قراراتها وتدخل في سياساتها وإجراءاتها التي تتخذها حيال أمر يسير شؤون فئات من المجتمع، فما يصدر عن وزارة العمل من قرارات تنظيمية للعمل يعد شرعيا، كون الوزير ممثلا لولي الأمر في تسير الجوانب الموكلة لوزارته في تنفيذها وتنظيمها والاحتجاج عليها أو رفضها أو الوقوف ضد تنفيذها هو الاختراق الحقيقي لأجهزة الدولة.. فمن وضع النظام هي أجهزة تابعة للدولة وإقرارها يعني شرعيتها كونها صادرة من الدولة ذاتها وليس من الوزارة منفردة.
ووزارة العمل تعد هي المرجعية النهائية لتنظيم شؤون العمل والعمال، ولكونها وزارة داخل دولة وتتبع نهج الدولة فلها حضورها الذي لا ينفيه إقدامها على اتخاذ قرارات وافق عليها مجلس الوزراء.
عمل المرأة الذي يطالب هؤلاء الطلبة الوزارة بإيقافه هو تناس أو قفز على مفاهيم كثيرة قد يكون أقربها أن المرأة عنصر من عناصر الثروة البشرية للبلد وقد أنفقت على هذا العنصر مليارات الريالات لكي يتم إعداده كطاقة إنتاجية فمتى ما تم إلغاء وجود المرأة كطاقة فهو تبذير لأموال الدولة التي أنفقت على هذا العنصر وهو إعاقة للتنمية وإعاقة للحياة برمتها.
وهؤلاء الطلبة إن أنعم الله عليهم ولم يحتج أهاليهم للعمل فهناك نساء لا تجد ما تنفقه على إطعام نفسها أو ذويها، فإن كان هؤلاء الطلبة قادرين على الإنفاق على كل امرأة احتاجت للعمل فلينفقوا عليها ما يكفيها لكي لا تخرج طلبا للعمل وستنتهي القضية هنا، أما أن يطالبوا بعدم عمل المرأة ولا يوجدوا حلولا أخرى لاحتياجات هؤلاء النساء فهذا غير معقول ولا مقبول.
وأي منا يلحظ سلبية تعتري عمل المرأة يستوجب علينا إيجاد حل لتلك السلبية بدلا من المطالبة بتقويض مشروعية العمل للمرأة، فهل هناك عاقل يرفض أن تعمل المرأة بشرف بدلا من سلوك الطرق المعوجة.
فمن تخرجت يوما من أجل أن تتقاضى راتبا في نهاية الشهر هي امرأة شريفة بلا أدنى شك.. فقليل من التدبر.

ما أسباب العنف ضد المرأة؟ (3)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/421090

د. سهيلة زين العابدين حماد

بيّنتُ في الحلقتيْن السّابقتيْن أنّ العنف الممارس ضد المرأة في العالم مبعثه موروث فكري وثقافي يقلل من شأن المرأة، ويسلبها أهليتها ويجعلها تحت سطوة الرجل وسلطانه معليًا من شأن الرجل، واعتباره أفضل من المرأة، والقائمون على تفسير النصوص الدينية في الديانات السماوية الثلاث فسّروها طبقًا لذاك الموروث الفكري والثقافي، وأصدر فقهاء تلك الديانات وقانونيوها أحكامًا فقهية وقوانين تسير في فلك تلك الموروثات رغم مخالفتها لما جاءت به الديانات السّماوية، وتوقفتُ في الحلقة الماضية عند المفهوم الخاطئ للقوامة، وبعض الآيات المتعلقة بالمرأة والعلاقات الزوجية والأسرية ،والاستدلال بأحاديث ضعيفة وموضوعة ومفردة من أهم أسباب ممارسي العنف من المسلمين ضد المرأة، فقد جعل الله القوامة للرجل إن كان أهلًا لها، ومنفقًا على من هو قوّام عليهم، وهما شرطا القوامة، ولا يعني أفضليته على المرأة، ولا فضل له في الإنفاق عليها كما يقول ابن كثير، لأنّ هذا من واجبات القوامة، فالقوامة لا تعني قهر المرأة واستعبادها واسترقاقها، وممارسة كل أنواع العنف ضدها يوضح هذا قوله تعالى:(الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) فالقوّام هو القائم بتدبير شؤون من هو قوّام عليهم، وليس القيّم عليهم - كما فسّرها الإمام ابن كثير - برئيسها وكبيرها، والحاكم عليها ومؤدبها إذا أعوجّت ومعنى(بما فضل الله بعضهم على بعض) لا يعني أفضلية الرجال على النساء، ولكن معناه الأهلية للقوامة، لأنّ ليس كل رجل أهلاً للقوامة، فالمعتوه والمجنون والسفيه، والمريض النفسي، أو المشلول شللًا كاملاً، أو المصاب بمرض الزهايمر، ومدمن المخدرات والمسكرات، والزاني ببناته، والقاتل والسارق والإرهابي و... هؤلاء ليسوا مؤهلين للقوامة، عندئذ تكون القوامة للمرأة، والقوامة داخل نطاق الأسرة، وليست عامة مطلقة، فليس كل الرجال قوّامين على كل النساء، كما هو المفهوم السائد.

ولقد أعطى خطابنا الديني لقوامة الرجل قدسية، جاعلًا رضا الزوج، وخروج الزوجة بإذنه يدخلها الجنة، وغضبه منها وخروجها بدون إذنه يدخلها النّار، مستدلًا بأحاديث ضعيفة وموضوعة، معطيًا للزوج حق ضرب المرأة لفهم خاطئ لآية(واللائي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهنّ)، فأعطي لـ (واضربوهُنّ)معنى الضرب البدني، مع أنّ لكلمة الضرب معاني كثيرة في اللغة، منها: «المفارقة والترك والاعتزال، وهذا المعنى الذي يتفق مع سياق الآية، وتؤكده السنة النبوية الفعلية حين فارق رسول الله صلى الله عليه وسلم بيوت زوجاته حين نشب بينه وبينهن خلاف، ولو كان الضرب بمعنى الأذى الجسدي أمراً إلهياً ودواءً ناجعاً لكان عليه السلام أول من طبّقه.

والذي يؤكد هذا المعنى أنّ الضرب البدني جاء في القرآن بلفظ الجلد في قوله تعالى:(والزانية والزّاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) ولكن للأسف المفسّرون عزّزوا معنى الضرب البدني لمعنى(واضربوهن) في تفسيرهم لهذه الآية، مع أنّه يتنافى مع آية(وعاشروهن بالمعروف)،(ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وآية(إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان)، واستشهدوا بأحاديث ضعيفة كحديث(لا يُسأل الرجل فيما ضرب زوجته)،فإعطاء الرجل حق ضرب الزوجة باسم الدين دفع الرجل إلى ممارسة كل أنواع العنف ضد المرأة زوجة، كانت أو ابنة أو أختاً، حتى وصل الأمر ببعض الأزواج والآباء بقتل زوجاتهم، وبناتهم، وللأسف نجد بعض القضاة حكموا على بعض مرتكبي جرائم قتل زوجاتهم وبناتهم بالسجن بضع سنوات، آخذين بمقولة للإمام الزهري «لا يقتل الرجل في زوجته، لأنّه ملكها بعقد النكاح، وهي أشبه بالأسير»، وبحديث» لا يُقتل الوالد بولده» وهو حديث ضعيف ضعّفه كثير من علماء الحديث كما قال الشيخ ابن عثيمين، كما لا يوجد حتى الآن نظام يُجرِّم العنف الأسري، ويقتص من مرتكبيه عملًا بقوله تعالى(وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ)[المائدة : 45]

هذا ولم يتوقف العنف ضد المرأة على الإيذاء البدني، بل يتعداه إلى انتقاص بعض الأنظمة والقوانين لأهلية المرأة، والتعامل معها معاملة القاصر بفرض ولاية الرجل على المرأة البالغة الرشيدة حتى لو كان ابنها، أو حفيدها، في حين تُعامل معاملة كاملي الأهلية عند تطبيق الحدود والقصاص والتعازير عليها، ويرجع هذا إلى مفاهيم خاطئة لبعض الآيات

القرآنية وللاستناد على أحاديث ضعيفة وموضوعة سلبت المرأة أهليتها الكاملة التي منحها إياها الخالق بتحميلها أمانة الاستخلاف، ومساواتها بالرجل في الأهلية وفي الحقوق الدينية والمدنية والمالية والسياسية والثقافية والتعليمية.
وللقضاء على العنف ضد المرأة لابد من تصحيح الخطاب الإسلامي للمرأة وعن المرأة، وتجريده من الأحاديث الضعيفة والموضوعة والشّاذة والمفردة، ومن العادات والتقاليد والأعراف والموروثات الفكرية المتعارضة مع الإسلام.

من قتل رنيم ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121217/Con20121217556529.htm

عبده خال

إن صدقت الأخبار ــ كما وردت ــ فهذه مصيبة تحتاج إلى دهشة تتسع وتتسع لتبتلع كل المبررات والأعذار، وتقف مطالبة بالحزم إزاء التسبب في وفاة طفلة صغيرة، والسبب في ذلك الإهمال الإداري وعدم الاهتمام بالإنسان كقيمة وثروة.
لنعد للخلف قليلا، تذكرون ما حدث من تفاعل إعلامي وتقدير للقرار الذي اتخذته وزارة الصحة في حادثة الخطأ الطبي الذي أودى بحياة طفل في مستشفى عرفان، والذي توج بقرار وزاري يقضي بإغلاق المستشفى لشهرين، وكانت حيثيات القرار تراكم المخالفات.. وقد قوبل ذلك القرار بفرح غامر لجميع من تعرض لأخطاء طبية وذهبت شكواهم أدراج الرياح.
وكان قرار الإغلاق بمثابة إنعاش لنفوسنا وطمأنتها بأن وزارة الصحة وقفت الوقفة الصحيحة ونهجت المسلك الصائب في تقويم اعوجاج المتاجرة والاستثمار في حياة الناس، وأن قرار إغلاق المستشفى سوف ينبه الآخرين إلى أهمية الاعتناء بمرضاهم وبذل أقصى درجات الحرص على سلامة المرضى.
وكان قرار الإغلاق فرصة لأن نفتح أبواب الأمنيات في أن تتابع الوزارة صرامتها للحد من الإهمال البشري داخل المستشفيات، إلا أن خبر وفاة الطفلة رنيم الحداد جعلتنا في حالة دهشة معاكسة.
وقصة الطفلة رنيم أنها تعرضت لغيبوبة سريرية بعد إجراء عملية جراحية أجرتها في المخ، وكانت من ضمن المنومين في مستشفى عرفان الذي صدر بحقه قرار إغلاق تأديبي.
بالأمس، جاءت الأخبار تنعى وفاة الطفلة رنيم، كونها لم تجد مستشفى تنقل إليه لاستكمال رعايتها وهي في غيبوبة كاملة، وقراءة خبر وفاتها لا يمكنك من فهم الآلية التي تم التعامل فيها مع مرضى مستشفى تم إغلاقه، ووفاتها ترفع خمسمائة ألف علامة استفهام بابها الأول: هل جاء قرار الإغلاق من غير تأمين حالة المنومين في مستشفى ونقلهم إلى مستشفيات أخرى ذات إمكانيات متوازية.
ويظهر من حديث والد المتوفاة أن مناشدته بنقل ابنته لمستشفى آخر لم تجد أذنا صاغية، ما تسبب في تدهور حالتها ثم وفاتها!.
فأين ذهبت مناشدة الأب؟
الآن من هو المسؤول عن وفاة رنيم؟
ولسنا في حاجة للبحث عن إجابة، أو عن المتسبب في تدهور حالتها ومن ثم وفاتها، إذ أمامنا جهتان محددتان إحداهما بالضرورة كانت المتسبب في حدوث الوفاة، كونها أحالت أو حجرت عنها العناية الطبية الفائقة.
فعلى أي رقبة منهما نعلق حبال شكوى أهل رنيم؟

الأسر المنتجة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 3 صفر 1434 هـ - 16 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/16/article793228.html

عابد خزندار

في البلد هناك العديد من العوانس والمطلقات، بل وحتى الجامعيات اللاتي تخرجن منذ سنين من كليات لا يحتاج سوق العمل إلى خريجاتها، وهؤلاء يعشن في الغالب على ما يتلقونه من دراهم معدودات من الضمان الاجتماعي، هذا إذا كنّ محظوظات، على أن بعضهن ممن يمتلكن بعض المهارات في الخياطة والطبخ والتطريز وأشغال التريكو، أقدمن على العمل في هذه المجالات في بيوتهن، وبدأن في تسويق منتجاتهن لعائلات أخرى، وبكمية محدودة في السوق، على أن العائق في توسع عملهن وتنويعه كان المال، خاصة من أراد منهن أن يفتح محلا لتسويق منتجاته، وحينما تقدمن للبنوك لم تتجاوب معهن، لا سيما وأنهن لا يمتلكن الضمانات التي تطلبها البنوك، وكانوا في حاجة إلى بنك كبنك الفقراء الذي أسسه محمد يونس في البنغال، على أنني قرأت أخيرا أن هناك مركزا لبناء الأسر المنتجة "جني" وأن رئيسه محمد الخميس كشف عن توفير 9500 فرصة عمل ذاتيه في ثماني مدن سعودية في العام المقبل، يقدم فيها المركز التمويل والارشاد والدعم، إضافة إلى وجود أفكار متعددة لتطوير العمل في القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، يوفرها المركز مع جهات أخرى تتعاون بالمال والجهد والأفكار، وأن المركز وقع اتفاقا مع بنك الجزيرة بقيمة 2ر5 مليون ريال لدعم الأسر المنتجة، ونحن نحمد هذه الخطوة من المركز، ولو أن المبلغ المعتمد ضئيل لا يسد رمقا ولا يقضي حاجة، هذه مسألة، والمسألة الأخرى هي أن المركز يسعى لإيجاد فرص عمل للنساء وهذا حسن، ولكن لماذا لا يبدأ بالموجودات المنتجات منهن، واللاتي أثبتن براعتهن ونجاحهن، ولا ينقصهن إلا الدعم المالي، والمركز يجب أن يضم إلى برنامجه التدريب بكافة أنواعه وعلى جميع المشغولات والمنتجات، ونأمل أن تدعمه الغرف التجارية التي لها موارد ضخمة وأوجه صرف محدودة معظمها تذهب في الحفلات والندوات التي لا يستفيد منها أحد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

أخرجوا أبناءنا من سجون العراق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/16/article_717491.html

علي الجحلي

يعتبر معتقل جوانتانامو واحدًا من أهم سوابق الإيداع في السجن دون وجود أدلة اتهام أو حكم قضائي. استخدمت الولايات المتحدة هذا السجن بسبب وجوده خارج حدود السلطة القضائية الأمريكية، التي لم تكن لتسمح باحتجاز أشخاص دون وجود حكم قضائي. رغبة الإدارة الأمريكية الجامحة في تحقيق النصر في أفغانستان، دفعتها لسلوك لم يكن له سابقة تاريخية في الولايات المتحدة منذ الاستقلال.

دافعت دول العالم عن مواطنيها المحتجزين في هذا السجن، واستمرت المطالبات والضغوط الدبلوماسية على الولايات المتحدة لإطلاق سراح السجناء الذين لم تثبت إدانتهم. هذه الدول لم تكن حكوماتها مطمئنة لنوعية السجناء أصلًا، كونهم غادروا بلادهم لقتال دولة حليفة، بل إن بعض هذه الدول كانت تشارك بقوات عسكرية في تلك الحرب. كانت الحكومات تفعل ذلك نتيجة لواحد من سببين، إما أن تكون مقتنعة بأن ما تفعله هو جزء من التزامها الأخلاقي تجاه كل المواطنين بغض النظر عن أصولهم أو معتقداتهم أو سلوكهم. وإما أنها دافعت عن مواطنيها تحت ضغط القيم المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في دولهم وتطالب بالعدالة والمساواة.

أيًّا كان السبب فقد دخلت كل من بريطانيا وفرنسا ومجموعات الضغط في مجال حقوق الإنسان في خلافات شديدة مع الولايات المتحدة بغرض إطلاق سراح مواطنيها، ولم يبق في السجن سوى سجين واحد يحمل الجنسية البريطانية، الأمر المثير للاستغراب هو رفض الولايات المتحدة إطلاق سراح مجموعة من طائفة "اليوغول" الصينية، وذلك بسبب الخوف على حياتهم من الإبادة كونهم معارضين لحكومة بلادهم، وقد يواجهون خطر الإعدام إن سلموا لها. لم يتبق في ذلك السجن سوى 167 سجينًا بحسب المعلومات الواردة في أيلول (سبتمبر) من العام الحالي، بعد أن كان السجن يضم 775 سجينًا.

جاهدت الدول لتخرج مواطنيها من سجن أشد وسائل التعذيب فيه هي استخدام محاكاة الإغراق، الذي تم تحريمه كوسيلة للتحقيق من قبل المحاكم الأمريكية. سجن يحصل فيه المحتجزون على فترات للمشي والرياضة والجلوس في الشمس، يحصلون فيه على الغذاء والدواء، ويتواصلون مع أسرهم

شاهدت حلقة من برنامج الثامنة كان موضوعها حال أبنائنا الذين يقبعون في سجون عراقية يديرها أشخاص أقل ما يمكن أن يقال عنهم إنهم يفتقدون أدنى معاني الإنسانية. كانت الحلقة مملوءة بآلام الآباء وبكاء الأمهات وخوف الزوجات وعيون الأطفال الذين لا يعلمون متى الفرج.

تدير السجون عصابات طائفية تعاقب الناس بناء على هوياتهم. أتذكرون أولئك الذين كانوا يقتلون من يسمى عمر أو معاوية أو يزيد أو أبا بكر؟ نعم هم القوم الذين عاثوا في العراق فسادًا، وأهلكوا كل ما يمكن أن يحافظ على الود والقبول بين شعبي دولتين جارتين تربطهما روابط العروبة والإسلام والتاريخ والجغرافيا.

أذكر أنني كنت أتحدث قبل سنوات مع أحد مسؤولي مخيمات المعارضين العراقيين الذين احتضنتهم المملكة، ووفرت لهم فرصًا لم تكن متوافرة للمواطن العراقي. منحتهم المملكة السكن والعلاج والتعليم والغذاء. كان أبناؤهم وبناتهم يحصلون على التعليم من الروضة حتى الدراسات العليا، دون مقابل. بل– لن تصدقوا هذا– كانت الدولة تصرف لهم رواتب. كل هذا كان بدافع إنساني بحت، فالمملكة لم تسمح لصدام- وقتها– أن يستفرد بهؤلاء ويسجنهم أو يقتلهم رغم ما عانته المملكة بسببهم من أذى النظام البعثي الحاكم آنذاك.

يقول المسؤول إن إقامة المخيمات وإدامتها كانت تكلف الدولة ما يزيد على 100 مليون ريال كل شهر. صرفت هذه المبالغ على مدى تجاوز 15 عامًا؛ أي أن المملكة صرفت أكثر من 18 مليار ريال لرفاهية وصحة وحماية وتعليم

عراقيين كانوا معرضين للقتل على يد النظام العراقي السابق. نعم إنهم بالضبط هؤلاء الذين يقومون بتعذيب أبنائنا ويحرمونهم من أبسط حقوق الإنسان، بل الحيوان. فهل هكذا يُرَدُّ الجميل؟!
يعامل المواطن السعودي في السجون العراقية معاملة لا يكفي أن نصفها بالسيئة، بل هي أسوأ. يتجاوز السجانون الحدود مع السعوديين بالذات. فلو كانوا متساوين مع الآخرين في الظلم لقال البعض "ظلم بالسوية عدل بالرعية"، وهو مثل مجرم أصلًا، لكن المعاملة العنيفة جسديًّا ونفسيًّا وإهانة كل ما تمثله الإنسانية، والاعتداءات الجنسية والاغتصاب واحتجاز الأطفال. وإصدار أحكام بالإعدام على فتى لم يبلغ 16 عامًا بما يمثل 20 عامًا من السجن، بينما مثيله من إسرائيل لا يقضي عشرة أعوام. تدفعنا للوقوف والتساؤل: لماذا الصمت؟
ليس هناك ما يمكن أن يبرر محاولات إذلال السعودي؛ لأنه سعودي أبدًا، ويرفض المواطن أيًّا كان أن يكون نصيب أخيه هذا الإجحاف والإهانة. إن ما يقوم به مسؤولو السفارة من محاولات مساعدة لهؤلاء المعذبين في السجون ليس كافيًا. لا بد أن تتخذ الحكومة مواقف أكثر شدة ووضوحًا تجاه الحكومة الطائفية التي عاثت في الأرض فسادًا وأهانت أبناءها، واستمرت في تعطيل تنفيذ اتفاقية تبادل السجناء؛ لأن زمن السكوت انتهى. لا بد من استخدام كل الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية للتعامل مع هذا الظلم الذي يطول أبناءنا وقد دام أكثر من المقبول.

برفض منحهم تأشيرات دخول وتجميد أي أصول لهم في الولايات المتحدة

أوباما يوقّع قانوناً يعاقب الروس المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الجمعه 29 محرم 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/q0sfde

شقران الرشيدي-سبق- الرياض:
قال الإعلامي عبدالعزيز قاسم إنه غير نادم على كتابة مقال أثنى فيه على السجون السعودية، ووصف غرفها المتاحة للخلوات الشرعية بـ"5 نجوم"؛ ما أثار - ولا يزال يثير - العديد من الآراء والنقاشات حول ما جاء فيه.
وكشف قاسم أنه زار السجون بشكل غير مخطط له، وتحدَّث مع بعض الموقوفين بكل شفافية، فيما نفى ما يتردد من أن وزارة الداخلية والمباحث العامة دفعت له ملايين ليمتدحها، ويثني على تعامل رجال الأمن مع الموقوفين والسجناء في قضايا أمن الدولة.
وحول تداعيات المقال وما جاء فيه من معلومات عن السجون السعودية، ونوعيات الموقوفين، وموقف الدولة منهم، ودقة ما ذكره في المقال المثير قال قاسم: "كنت صادقاً في كل ما كتبته من حُسن تعامل رجال الأمن مع الموقوفين في قضايا أمن الدولة، ولكن - للأسف الشديد - بعض الذين قرؤوا هذه المقالة، أو الكثير منهم، لم يقرؤوها بكاملها، بل أخذوا نقلاً عن بعض المناوئين لي".

حقوق الانسان "منتهكة" في اسرائيل

المصدر: جريدة الحياة الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/462601

القدس المحتلة - آمال شحادة
اكد التقرير السنوي لجمعية حقوق الانسان ان اسرائيل تواصل انتهاك حقوق الانسان بشكل خطير، داخل الخط الاخضر، خاصة تجاه فلسطينيي 48 والاجانب.
وعكس التقرير التمييز المتواصل ضد فلسطيني 48 ، وتقييد حرية التظاهر وملاحقة اللاجئين الاجانبن من خلال استمرار سن قوانين عنصرية ضد العرب والقوانين المجحفة، التي تقيدهم في البناء وتضيق الخناق عليهم .
وما زال موضوع الأراضي والتخطيط، يشكل واحداً من اخطر القضايا التي يواجهها "فلسطينيو ثمانية واربعون" ويهدد وجودهم. في ظل غياب حلول سكن لائقة وبنية تحتية تخطيطية تمكن من البناء القانوني في البلدات العربية، تضطر نسبة

عالية من العرب ال ى البناء من دون ترخيص لتصدر بالتالي اوامر هدم، لم تتوقف منذ عشرات السنين، على رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لتعديل القوانين المجحفة في هذا الجانب.
ومع الحملة الواسعة، التي وجهتها الحكومة ضد الافارقة والعمال الاجانب، اشار التقرير الى "استفحال التحريض والعنف ضد اللاجئين الافارقة، وفي هذا الجانب ايضا ظهرت التشريعات العنصرية ضدهم الى حد منح صلاحيات بالاعتقال لمدة زمنية غير محددة ومن دون اية محاكمة".
وعلى رغم محاولة القيادة الاسرائيلية اظهار انها تتمتع بالدمقراطية الواسعة، لدى حديثها عما تشهده الدول العربية من تدهور في الاوضاع في ظل ما يسمى "الربيع العربي"، اكد التقرير ان "السياسة الاسرائيلية تقيد حرية التعبيرعن الرأي وحرية التظاهر"، معتبراً ان "العام الحالي سيشكل علامة فارقة في انتهاء عهد التظاهرات والاحتجاجات العفوية ، بعد أن أقرت بلديات مختلفة مثل القدس وتل أبيب مقاييس وشروط جديدة تقيد حرية الاحتجاج من خلال طلب الحصول على تراخيص مسبقة لنصب خيام في الأماكن العامة، واشتراط دفع مبالغ مالية كبيرة، مما يجعل الاحتجاجات الاجتماعية ميزة يتمتع بها ومتاحة للأغنياء والميسورين فقط"..

حقوق الإنسان ... والعالم العربي

المصدر: جريدة الدستور الاثنين 4صفر 1434 هـ - 17 سبتمر 2012م
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2012%5C12%5COpinionAndNotes_issue1882_day17_id455856.htm#.UM6rmuRyHO4

* د. إبراهيم بدران

كان يوم الاثنين 12/10، هو اليوم العالمي لحقوق الإنسان لهذا العام. واتجهت الأمم المتحدة راعية هذا اليوم للتركيز على : حقوق المرأة والشباب، والأقليات، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء والمهمشين، إضافة إلى السكان الأصليين الذين احتلت أو تحتل بلادهم قوى احتلالية أو احلالية كما هو الحال في ما اقترفته إسرائيل في فلسطين وما عاناه السكان الأصليون في أمريكا واستراليا ودول قليلة أخرى.
وإذا تذكرنا أن العناصر الرئيسة لحقوق الإنسان تتمثل بحق العيش الكريم، والتعليم والعمل، والحرية في الرأي و الصوت و المعتقد، وحق المواطنة والعدل والمساواة والمشاركة، والحماية والتأمين ضد المرض والجوع والشيخوخة، فإن السؤال الكبير اليوم: ما وضع حقوق الإنسان في الأقطار العربية ؟ و ماذا تحقق منها؟ و بأي المستويات والمقاييس؟ هذا على الرغم من أن الكثير منها قد انشأ مراكز وطنية لحقوق الإنسان و منذ سنوات؟ وهل استطاع الربيع العربي إدخال تغييرات جذرية في هذا المجال؟
لا بد من الاعتراف بأنه وبعد مرور (64) عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلا يزال الوضع العربي متواضعا للغاية في هذا الشأن، بل و غير مطمئن.
يتأرجح بين الصعود والهبوط، ومن الرفض إلى السكوت، فالشعوب العربية بدون استثناء ما زالت تناضل من أجل الحرية و الديمقراطية المستقرة والمشاركة الحقيقية و تداول السلطة.
والبعض منها يشن عليه حكامه حرب تدمير على أوسع نطاق ، ويقتلون الأطفال والنساء، كما هو الحال في سوريا، بعد ليبيا واليمن.
و المرأة ما زالت في العقل العربي تحتل مكانة متأرجحة يمكن التفاوض عليها صعوداً أو هبوطاً. وهي لا تزال ليست شريكا مكافئاً مستقراً. و تعاني المرأة في جميع البلاد العربية من البطالة المرتفعة، التي تزيد على ضعف بطالة الرجل وتتعدى في معظم الأقطار الـ (30 .(%

و يجري الضغط على حقوقها بكل اتجاه. وتنشط محاولات في مصر وتونس وغيرها هذه الأيام، لإعطاء هذه الضغوط صفات ومبررات فقهية.
أما الشباب(بين 18 و35) والذين يكونون (40%) من السكان، فالحديث عنهم و اليهم يملأ الأجواء العربية من المحيط إلى الخليج، و لكن الفعل قليل.
إذ يعانون من البطالة المرتفعة والتهميش المؤسسي والسياسي، وغياب فرص العمل. وعلى الرغم من أن الربيع العربي قد كسر حاجز الخوف أمام الشباب واستطاعوا بالزخم والمثابرة أن يسقطوا أنظمة بائدة في مصر وتونس وليبيا واليمن، إلا أن الانتقال إلى ساحة تعزيز الحقوق، والبناء والمشاركة والإدارة ما زال بعيداً، ويتطلب الكثير من الجهود على كل صعيد، ابتداء من إصلاح التعليم و انتهاء بتصنيع الاقتصاد.
ولم تستطع الأقطار العربية أن تحل مشكلة الأقليات الدينية أو العرقية أو الطائفية أو القومية ،على أساس المواطنة والمساواة في إطار الدولة المدنية الحديثة. و ما زالت مجموعات كبيرة من المواطنين في أقطار عربية شتى محرومة من الجنسية، أو المشاركة، أو الثقافة الخاصة بها، مما أدخل العديد من مجتمعات هذه الدول في نزاعات طائفية أو قومية أو دينية بالغة التعقيد كما نجد في السودان والعراق ولبنان وسوريا. و لأمر يصعب فهمه، سوى الانغلاق والرغبة في الحكم والتحكم، لم تستطع الأقطار العربية ربما ودون استثناء أن تجعل المواطنة هي المدخل لكل الحقوق والواجبات على أساس التكافؤ والندية والمشاركة والمساواة وقبول التنوع كجزء طبيعي من النسيج الاجتماعي والثقافي.
أما مساحة الفقر، فإذا استثنينا الدول الخليجية والنفطية الغنية، فإن مساحة الفقر في معظم الأقطار العربية الأخرى في اتساع متواصل، وتكاد تشمل 30% من سكان المنطقة العربية. وهذا تعبير عن حالة الدول الفاشلة في إدارة شؤونها، وتطوير اقتصادات قوية، قادرة على تحسين دخل المواطن. و استراحت جميع الأقطار العربي إلى الاعتماد على الاستيراد، الذي ينقل ارتفاع الأسعار في العالم ويحملها للمواطن .هذا اضافة إلى فشل «قطاع الأعمال» في أن يقوم بمسؤولياته المجتمعية التي تحددها الاتفاقيات و المواثيق و الإعلانات الدولية .
إن أزمة الديمقراطية في جانبها السياسي الاجتماعي وفي جانبها الفكري الثقافي ما زالت بعيدة عن الحل في معظم الأقطار العربية. و ما زال العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم يقوم على أساس التحكم والمصادرة والاستبداد والتهديد والتهميش والإقصاء.

ولم تستقر القناعة والثقافة لديهم بأن الحكم والقيادة هو خدمة للناس برغبتهم و إرادتهم وشرعيتهم ولفترة محددة وليس حالة دائمة للحاكم. ولعل ما وقع في اليمن وليبيا وما يجري الآن في سوريا ومنذ 22 شهرا متواصلة يدل على أن مؤسسة الحكم العربية وعقلية الإدارة المجتمعية ما زالت تعيش في زمان غير هذا الزمان.
وعلى الرغم من أن الكويت والأردن تظهران في مقدمة القائمة العربية للديمقراطية، إلا أن مؤشر الديمقراطية فيهما لا يتجاوز (3.14) من (10.0.(
ومن الجدير بالذكر أن الحفاظ على البيئة سليمة بعيدة عن التآكل والتدهور قد أصبح جزءا من حقوق الإنسان. ولا تزال الجهود العربية الرسمية الأهلية والقطاع الخاص و قطاع الأعمال بهذا الشأن ضئيلة للغاية، بخاصة في مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية والتي ستترك آثارها المدمرة على إنتاج الغذاء وتوفر المياه واتساع رقعة التصحرالأمر الذي سيوسع من مساحة الفقر من جديد.
إن الفئات المهشمة، هي في اتساع متسارع أيضاً، أولاً لغياب الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للسكان، وثانيا نتيجة الفقر والحرمان الذي يدفع بهذه الفئات بعيداً عن دائرة الفعل والمشاركة، وثالثا بسبب الهجرة المستمرة من الأرياف إلى المدن على اثر إخفاق الدولة العربية في تنمية الأرياف، وإخفاقها بتحويل القرى إلى مراكز جذب سكاني واستثماري.
ولعل ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون الساحة التي بدأ فيها الاهتمام الشعبي والرسمي يلعب أدواراً ايجابية، وان كان ذلك يتم بخطى وئيدة، بسبب غياب المشاركة المبرمجة المنهجية الرسمية ، ومساهمة القطاع الخاص ما زالت ادنى من المستوى المطلوب.
وإذا كان الفساد يمثل البيئة المضادة لحقوق الإنسان فإن الأقطار العربية جميعها لم تستطع أن تنتقل إلى ما هو فوق الخط الأحمر، ليكون مؤشر الفساد فيها أعلى من خط المنتصف. و الفساد العميق والمسكوت عنه من السلطات، قد ترك آثاره السيئة على التشريعات والقوانين، وعلى النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، وعلى حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى تكافؤ الفرص.
إن مؤشر التنمية الإنسانية والذي يعبر عن مجمل العوامل ذات العلاقة بحقوق الإنسان ما زال منخفضا في جميع الأقطار العربية، وهو أدنى من (70%) إذا استثنينا أموال النفط والثروات الطبيعية، وهذا يعني أن على العالم العربي مسيرة طويلة حتى يحقق إنجازات كبيرة في حقوق الإنسان و يدخل في بناء مستقبل أكثر إشراقا و إنسانية.

تصاعد احتجاجات الضفة بسبب عدم تسلم الرواتب

فياض يحذر: مليون فلسطيني في دائرة الفقر خلال شهرين

المصدر: جريدة الاتحاد الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://www.alittihad.ae/details.php?id=120869&y=2012

رام الله (رويترز) –
قالت نقابة العاملين في الوظيفة العمومية الفلسطينية أمس، إنها قررت الإضراب غدا الأربعاء وبعد غد الخميس احتجاجا على عدم تسلم رواتب شهر نوفمبر الماضي. وأضافت في بيان صادر عنها أنها قررت تعطيل الدوام في المؤسسات الحكومية بسبب عدم تمكن الموظفين من وصول أماكن عملهم واحتجاجا على تأخر صرف الرواتب". ووصف رئيس الوزراء سلام فياض الوضع المالي للسلطة الفلسطينية بأنه في منتهى الصعوبة، وقال في مقابلة مع "رويترز" "هناك أزمة مالية خانقة عايشتها السلطة الفلسطينية ولا تزال".
وتصاعدت الأزمة المالية مع حجز حكومة إسرائيل أموال ضرائب السلطة الفلسطينية التي تمثل عنصرا أساسيا في تمكين السلطة من الوفاء بالتزاماتها المالية ومنها رواتب ما يقرب من 153 الف موظف يعملون لديها.
وشهدت مدارس الضفة الغربية التابعة للحكومة إضرابا شاملا امس احتجاجا على عدم تسلم الرواتب. وقال فياض "لا أنظر الى هذه الاضطرابات كشكل من أشكال التعبير عن نزاع عمل بين الحكومة وبين النقابات وناما كما عبرت عنه النقابات هي تمثل التعبير عن الصعوبة التي يواجهها قطاع الموظفين في التعامل مع التزامات الدوام..أجرة المواصلات وغير ذلك". وأضاف "لدينا تقريبا مليون شخص في فلسطين ممن يتضررون بشكل مباشر من انقطاع الرواتب".
ورأى فياض أن استمرار الأزمة شهرين إضافيين سيؤدي إلى وجود مليون فلسطيني في دائرة الفقر. وقال "عمليا في غياب حل لهذه الأزمة نحن نتحدث عن الاستمرار في عدم تمكن السلطة الفلسطينية من دفع الرواتب..هذا يضع حوالي مليون مواطن في فلسطين في دائرة الفقر"، وأضاف "نتحدث عن مضاعفة نسبة الفقر في فلسطين خلال مدة أقصاها شهرين من اليوم إذا استمر الوضع على ما هو عليه، وبالتالي المشكلة عميقة جدا لها تداعيات سلبية واضحة يتأثر بها كل من له تعامل مالي مع السلطة الفلسطينية وتشل عمل السلطة".
وأضاف "احتياجنا الشهري لا يقل عن 240 مليون دولار لمدة ثلاثة أشهر للتعامل مع استحقاقات الأشهر القادمة، والإعلان عن متى يمكن دفع الرواتب اصبح متعذرا".

مخططات لبناء 6500 بؤرة استيطانية في القدس

المصدر: جريدة الدستور الأربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=\ArabicAndInter\2012\12\ArabicAndInter_issue1884_day19_id456359.htm#.UNF4IOTtTSg

القدس- وكالات الانباء
اعلنت حركة السلام الان الاسرائيلية المناهضة للاستيطان امس بان هنالك مشاريع بناء استيطانية ضخمة في الاحياء الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة على وشك ان تحصل على الموافقة اللازمة لتدخل حيز التنفيذ.
وقالت هاغيت اوفران، مسؤولة ملف الاستيطان «ستنظر لجنة التخطيط في منطقة القدس في مشروعين لبناء 549 بؤرة استيطانية و 813 بؤرة سكنية استيطانية في حي جيفعات هامتوس»الاستيطاني. واشارت الى ان السلطات البلدية من المفترض ان تعطي اليوم الموافقة النهائية على مشروع استيطاني اخر في جيفعات هامتوس مؤلف من 2610 بؤرة استيطانية سيتم طرح عطاءات له في الاشهر المقبلة.
واضافت اوفران بان لجنة التخطيط لمنطقة القدس ستجتمع الخميس لبحث بناء 1100 بؤرة استيطانية في حي جيلو الاستيطاني جنوب المدينة المقدسة.
وبحسب السلام الان فان اللجنة نفسها ستجتمع مرة اخرى في 7 كانون الثاني المقبل لمناقشة بدء بناء نحو الف غرفة فندقية في جفعات هامتوس.
وكانت اسرائيل اعطت مساء الاثنين الضوء الاخضر للمضي في خطة لبناء 1500 بؤرة سكنية استيطانية في حي رمات شلومو الاستيطاني في القدس الشرقية المحتلة وهو مشروع كانت نددت به واشنطن العام 2010.
أكد رئيس الكنيست الاسرائيليرؤوفي رفليين ان اسرائيل لن تتنازل عن مدينة القدس وعن منطقة « E1» في أي حل سياسي مع الجانب الفلسطيني. وجاءت تصريحات رفليين عبر رسالة تهنئة بمناسبة العام الجديد بعثها امس الى رؤساء البرلمانات في العالم وفقا لموقع صحيفة «معاريف» ، والتي كتب فيها «في أي حل سياسي مع الجانب الفلسطيني لن نتنازل عن مناطق استراتيجية لها صلة بأمن اسرائيل مثل منطقة E1، وستبقى مدينة القدس موحدة بكافة احيائها المختلفة وستبقى عاصمة دولة اسرائيل».
وردا على هذا المشروع، لوح أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عبد ربه باتخاذ عدة خيارات لمواجهة قرارات إسرائيل الأخيرة بمعاقبتهم على توجههم للأمم المتحدة. وقال عبد ربه إن مضي إسرائيل في إقرار مزيد من خطط البناء الاستيطاني «يفرض على الفلسطينيين التحرك للدفاع عن أرضهم وحقوقهم». وأضاف «لا بد الآن من التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لإدانة الاستيطان وممارسات الاحتلال على الأرض والإعداد كذلك للتوجه لمحكمة العدل الدولية». وتابع «الكفاح الشعبي الفلسطيني سيكون عنوان المرحلة المقبلة»، وقال إن الأمر لا يتعلق بانتفاضة فلسطينية ثالثة بل بشعب «ينبغي أن يدافع عن أرضه بكل وسائل الكفاح الشعبي والسياسي».

واكد عبد ربه إن هذه الخطط من الاستيطان «تقضي كليا على ما تبقي من حل للدولتين وعلى أي فرص لاستئناف العملية السياسية المتعثرة أصلا». وأضاف أن هذه الخطط «تضعنا أمام مرحلة جديدة يجب أن نكافح فيها ضد السياسة الرسمية في إسرائيل التي تهدف فقط للقضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة».
واعتبر عبد ربه أن «مصادرات إسرائيل للأراضي الفلسطينية وإحلال مستوطنين أجانب فيها بالقوة جريمة حرب من الدرجة الأولى لا يمكن للمجتمع الدولي السكوت عليها».
بدوره، قال المسؤول الفلسطيني الكبير صائب عريقات ان السلطة الفلسطينية تدين بأشد العبارات الممكنة هذه الافعال الاسرائيلية وتصميم اسرائيل على مواصلة التوسع الاستيطاني وتقويض حل الدولتين في اطار هذه العملية. ووصف عريقات هذه الخطوات بانها خطيرة للغاية وتبعث على القلق وقال ان الحكومة الاسرائيلية تبدي تصميمها على مخالفة ارادة المجتمع الدولي

من جانبه، قال مسؤول لجنة القدس في حركة فتح حاتم عبد القادر امس إن المشروع الاستيطاني الجديد الذي تم اقراره في مستوطنة «راموت شلومو» على أراضي منطقة شعفاط، و»جفعات حولتس»، يعتبر أوسع هجمة استيطانية تتعرض لها مدينة القدس والأراضي الفلسطينية منذ العام 1967م.وطالب عبد القادر المنظمات القانونية المحلية والدولية ب»التحضير لإعداد لوائح اتهام ضد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، لارتكابه مثل تلك التجاوزات والتي تعتبر جرائم حرب». واعتبر عبد القادر هذه المخططات شكلا من أشكال جرائم الحرب التي يعاقب عليها القانون الدولي، من خلال اعتداء دولة عضو في الأمم المتحدة بالقوة المسلحة على أراض دولة أخرى، مؤكدا أنه «لن يمر وقتا طويلا حتى يُلاحق نتنياهو كمجرم حرب».

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 1 صفر 1434 هـ - 14 ديسمبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/461937

المصدر: جريدة الرياض السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/12/15/article793018.html

خطأ!خطأ!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/12/16/article793310.html

المصدر: جريدة الرياض الاحد 4 محرم 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/12/16/article793190.html

خطأ!خطأ! خطأ!

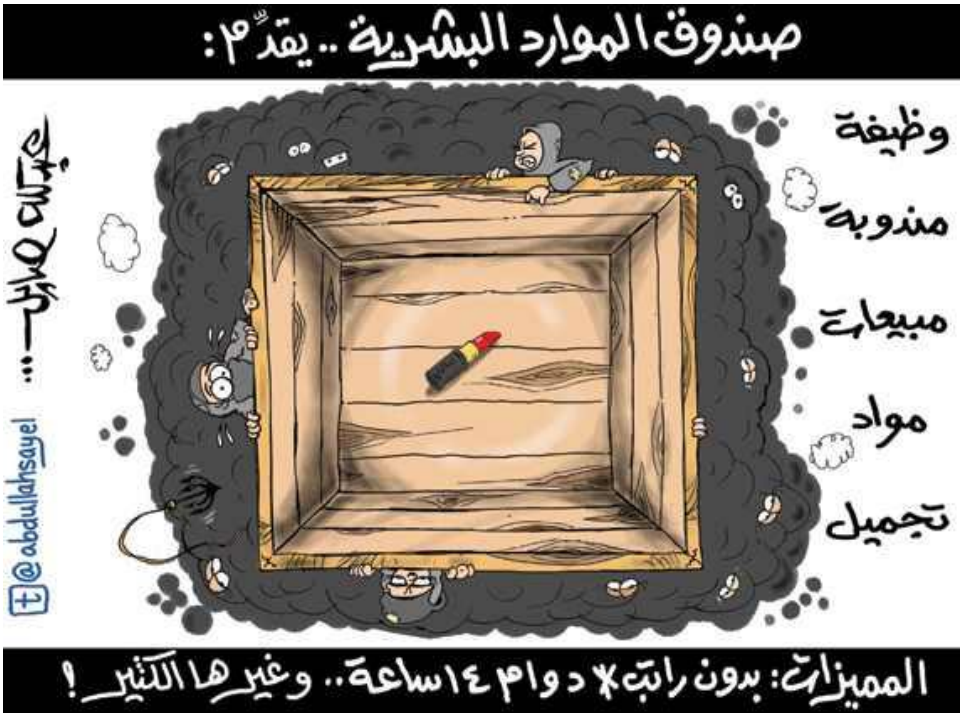

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/17/article_717784.html

AL-JAZIRAH
الجزيرة
BPA member

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 4 صفر 1434 هـ - 18 نوفمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/2012/20121217/cartoon.htm

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/463200

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 5 صفر 1434 هـ - 18 ديسمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/2012/20121218/cartoon.htm?pic=slim.jpg&nam=%D1%D4%ED%CF%20%C7%E1%D3%E1%ED%E3&sms=6689

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/19/633599

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 6 صفر 1434 هـ - 19 ديسمبر 2012م

http://www.al-jazirah.com/20121219/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567